الانتخاب في شرح أدب الكتاب

تأليف

أبي جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذامي

المتوفى سنة ٥٩٨ هـ

المجلد الأول

السفر الأول، من الورقة ١ إلى الورقة ١٢٦

قسم الدراسة

دراسة وتحقيق

الدكتورة السعدية بوخريط

دار ابن حزم

مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث

الثعالبي

الانتخاب
في
شرح أدب الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

ISBN 978-9953-81-834-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث
الجزائر - هاتف وفاكس: 017029011 - جوال: 072745624

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الانتخاب
في
شرح أدب الكتاب

تأليف

أبي جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجُذامي

المتوفى سنة ٥٩٨ هـ

المجلّد الأوّل

السّفر الأوّل ، من الورقة ١ إلى الورقة ١٢٦

قسم الدّراسة

دراسة وتحقيق

الدكتورة السّعدية بوخريط

مركز الإمام الشّعالبي
للدراسات ونشر التراث

دار ابن حزم

الإهـــــــداء

إلى والديَّ الحبيبين الذين ربّياني وعلّماني.

أمي الحنونة وأبي العزيز حفظهما الله ورعاهما اللهم متّعني برضاهما ووفّقني للبرّ بهما.

﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.

إلى أخي العزيز عبد العزيز.

إلى زوجي الحبيب احماد.

إلى جميع أفراد أسرتي.

إلى صديقاتي: أمينة بالعربي، فاطمة أبيري، فاطمة بلحداوي، جمعة آيات مدان.

إلى جميع الإخوان والأخوات أهدي ثمرة سنين البحث الطويلة.

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل:

إلى أستاذي الكريم: الدكتور علي لغزيوي الذي كان موجّهًا ومرشدًا لخطوات بحثي بصبر وحلم.

إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين أمدوني بالمساعدة.

إلى والديَّ الذي لم يتوانوا في شحذ عزيمتي واستنهاض همتي.

إلى أخي العزيز عبد العزيز الذي واكب جميع مراحل دراستي بالرعاية والتوجيه.

إلى زوجي الحبيب الذي صبر علي، ولم يبخل علي بالبذل والتشجيع.

إلى إخواني وأخواتي: موحى، علي، مبارك، عبد العزيز، فاطمة، خديجة، أمينة، عمر، وأزواجهم وأبنائهم وجميع الأهل والأحباب.

إلى أخي الكريم محمد السليماني وأختي زكية القباج اللذين احتضناني بفاس.

إلى أخي الكريم محمد مرزاق وأختي أمينة بالعربي اللذين فتحا قلبيهما وبيتهما لي وساعداني في كل مراحل البحث.

إلى جميع الإخوان والأخوات وجميع الطلبة الباحثين.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
لدراسة وتحقيق كتاب «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»
أبي جعفر الجذامي السرقسطي (598هـ)

بقلم عبد العلي المسئول
أستاذ القرآن الكريم وعلومه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

إن الكلمة البانية المبثوثة في صدور الرجال أو المسطورة في مؤلفات تبقى حية أبد الدهر. ولقد طفق الناس يكتبون ما تعلموه وعلموه وجادت به قرائحهم في مصنفات لا تزال تتداولها الأيدي، وتدعو الأجيال لصحابها بالرحمة والمغفرة.

إنه جهاد الكلمة والحجة الذي يرجى فيه الإتقان، ومدار الأمر فيه على البيان والتبين، والفهم والإفهام، ولذا قالوا: «القلم أحد اللسانين».

ولقد كان الكتبة المهرة يتخيرون الألفاظ الجيدة، والعبارة الجزلة للإفصاح عن أغراضهم، وبلوغ مقاصدهم، إذ يكفي من حد البلاغة أن لا يؤتى القارئ من سوء إفهام الكاتب، والمرء مخبوء تحت لسانه ومن وراء قلمه، فإذا تكلم وكتب جلّى عن نفسه وعُرِف. وكانوا يتواصون بالعبارة الظاهرة البينة، المأنوسة الاستعمال والمألوفة عند أهل البيان، الخالية من حوشي الكلام، مما تستكرهه الأسماع وتمجه الأذواق، ويتحامون الرأي الفطير، والكلام القضيب الخشيب، ويركنون إلى البائت المحكك.

ولقد كان أسلافنا الأقدمون يعدون اللحن في الكلام قادحاً في مروءة الإنسان، ويبينون كيفية عصمة اللسان من لحن العوام، ويوجبون على الناظر

في القرآن المفسر له أن يكون آخذاً بعنان العربية، إذ العربية هي السبيل الموصلة إلى فهم معاني القرآن ودرك مبانيه، والمرقاة لفهم السنة المشرفة وكلام العلماء؛ ومن هجم على نصوص الشريعة مستنطقاً لها ومستنبطاً أحكامها دون نظره في العربية وإحكامه أساليبها، كان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قُلة جبل سامق في غير ما سبيل، وكان نظره وقتئذٍ مدخولاً، وفهمه كليلاً، وبصره عليلاً.

ولقد عقد ابن فارس في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة» باباً للقول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية، بل إنهم جعلوا أول آلات المجتهد فهم العربية فهماً واسعاً. وجماع الكلام أن من لا يحسن اللسان لا يفهم القرآن ولا سنة النبي العدنان ﷺ.

إن مقاومة اللحن وتعلم العربية غير مرتبطين بعلو سن ولا بوهن عظام، ولا باشتعال الرأس شيباً، إنما ذلك له علاقة بعلو الهمة، والإصرار على التعلم. فهذا سيبويه إمام النحويين بلا خلاف، كان أول أمره يصحب الفقهاء وأهل الحديث، وكان يستملي على حماد بن سلمة فاستملى يوماً حديث: (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء)[1]، فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء) بالرفع ظناً منه أنه اسم **ليس**، فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما **ليس** هاهنا استثناء، فقال سيبويه: سأطلب علماً لا تلحنني فيه، فلزم الخليل وبرع في العلم[2]؛ وهذا الإمام أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي الكوفي المقرئ النحوي، إنما تعلم النحو على الكبر، وكان سبب تعلمه أنه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيي فجلس إلى قوم فقال: قد عييت فقالوا له: أتجالسنا وأنت تلحن؟ فقال: كيف لحنت؟ قالوا له: إن كنت أردت من التعب فقل أعييت وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عييت مخففة، فأنف من هذه الكلمة، ثم قام من

---

(1) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي: 2/ 67؛ ومغني اللبيب لابن هشام ص: 387؛ وفيض القدير للمناوي: 6/ 463.

(2) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 1/ 548.

فوره ذلك، فسأل عمن يعلم النحو[1]. وإنما ذكرت سيرة هذين الإمامين لتعريف كيف كانت همة الفضلاء في طلب العلم واستكمال النقص.

ولما كثر اللحن وفشا، وضع أهل اللسان ميزاناً يضبط به الكلام، فكتبت مصنفات ترتقي بالكاتب والمتكلم إلى ذرى الإحسان، وإن من أحسن ما صنف في هذا الباب كتاب «أدب الكتاب» لابن قتيبة الدينوري ذي القدم الراسخة في علوم العربية والقرآن. ولقد حظي هذا الكتاب باهتمام كبير من قبل أهل اللغة؛ فعكفوا عليه يدرسونه في حلق العلم بالمساجد والمدارس، وأقبل ناس عليه فشرحوا مقدمته وشواهده وما غمض منه. وممن اهتم بتدريسه وشرحه الأندلسيون، حيث كانت عنايتهم بعلوم العربية كبيرة، ولا يكون العالم عندهم عالماً بحق حتى تكون قدمه راسخة في دقائق اللغة والنحو، يقول المقري: «والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء»[2].

ومن أوسع الشروح الأندلسية لـ«أدب الكتاب» وأحسنها كتاب **«الانتخاب في شرح أدب الكتاب»** للجذامي السرقسطي (598هـ). ولقد ظل هذا الكتاب مخطوطاً في الخزانات لم توجه عناية الباحثين إلى تحقيقه، حتى قيض الله بفضله ومَنّه الأستاذتين الجليلتين الصاحبتين: **الدكتورة أمينة بلعربي والدكتورة السعدية بوخريط**، حيث أخرجتا هذه الدرة إلى عالم المطبوعات.

ولقد استفرغت الأستاذتان وسعاً كبيراً للحصول على المخطوط، ثم تحقيقه على كثرة نصوصه وشواهده ووفره مادته العلمية.

وإنها لعقبات جلى اعترضت الباحثتين وهما تدرسان نص الكتاب وتعلقان عليه، ولكن الله تعالى سلم، فقد استطاعتا بعلو همتهما، وقوة

---

(1) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 2/ 163.

(2) نفح الطيب: 1/ 206.

عزيمتهما، وصبرهما الجميل، واستفادتهما من توجيهات مشرفهما الأستاذ القدير الدكتور علي لغزيوي أن تتجاوزا الصعاب وتقتحما العقبات، وتقدما هذا العمل النفيس لينضاف إلى تراث الدراسات اللغوية. ولا ريب أن المهتمين بالدرس اللغوي: الصرفي والنحوي والدلالي والصوتي سيستفيدون من أصل الكتاب ومن شرحه ومن هذه الدراسة والتحقيق اللذين وضعا على الشرح.

ومن نظر في عمل المحققتين علم قدر ما سبرتا ونقحتا وصححتا، فجزاهما الله خيراً على هذا الصنيع، وجعل سبحانه ما خطته أيديهما في ميزان حسناتهما ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾.

والحمد لله رب العالمين

كتبه
عبد العلي المسئول
بعد مغرب يوم الخميس 19
محرم الحرام 1428/ 8 **فبراير** 2006
بفاس

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه وحزبه
إلى يوم الدين آمين

مقدمة:

الحمد لله ذي الملك والملكوت، المتفرّد بالعزة والجبروت، نحمده تعالى على ما ألهمنا إليه وفطر أنفسنا عليه من لطيف الفكرة، ودقيق العبرة، ونشكره على ما أولى من جزيل عطائه ومن به علينا من نعمائه.

والصلاة والسلام على سيّدنا محمد المصطفى، ورسول ربّ العالمين المقتفى، خير من في العالم، وسيّد جميع ولد آدم، الحبيب المشفع في الأولين والآخرين، وعلى آله الطاهرين، وعترته الطيبين، وصحابته الكرام السابقين إلى الأفضال ومراتب الصديقين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من النعم التي أوجب الله علينا التحدث بها في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾[1] هو هذا الكم الهائل من المخطوطات القديمة التي حفظ الله بها علم السلف، لينفع به الخلف من أبناء هذه الأمة، إنها ثروة تزخر بها المكتبات الغربية الخاصة والعامة، ولا تنحصر قيمتها في كونها مخطوطات فحسب، بل في كونها إرثًا حضاريًا وثقافيًا لهذه الأمة، وجسرًا يربط حاضرها بماضيها، فالحفاظ عليها حفاظ على هوية الأمة.

ولم تكن الرغبة وحدها كافية للعناية بهذا الإرث، بل كان لزامًا أن يصاحب هذه الإرادة عزم من لدن سواعد قوية تستطيع حمل هذا الهم، وتعمل

(1) سورة الضحى: الآية 11.

على إنقاذ هذا الإرث وتقريب هذه الثروة من المهتمين بها بكافة الوسائل. ويأتي التحقيق في مقدمة الوسائل لإنجاز ذلك.

وقد انبرى لهذه المهمة الجليلة علماء أفذاذ من خيرة علماء هذه الأمة كانوا سبّاقين لهذا العلم، منهم: الأساتذة محمد شاكر، عبد السلام هارون، وغيرهما كثير ممن أيقنوا بسمو عملهم، ومنهم أساتذة أجلّاء من جامعاتنا المغربية قرروا التوجه نحو ميدان التحقيق، بمساعدة طلبة الجامعات الذين أسهموا في تحمُّل المسؤولية البحث في التراث.

ورغم ما علموه عن التحقيق من أنه أمر جليل، وعمل دؤوب، وأنه يحتاج من الجهد والعناية والبحث أكثر مما يحتاج إليه التأليف، فقد تقدموا ولم تثنهم العوائق في هذا السبيل، ونرجو أن ننال معهم أجر الاجتهاد، وأن يكون علمنا هذا لبنة في إقامة صرح تراثنا الذي كاد يضيع في أتون الحروب المعلنة والمبطنة ضد الحضارة الإسلامية ككل، والتراث المكتوب خاصة، ولا أدلّ على ذلك من حملات الإحراق التي استهدفت المخطوطات في الأندلس وغيرها على يد فئة من النصارى الحاقدين.

وهكذا فقد آمنا بجلالة ما أقدمنا عليه، فكانت الخطوة الأولى التي قمنا بها هي التعرُّف على المخطوطات في المكتبات بغية اختيار نموذج منها يستحق منّا الجهد الذي يبذل فيه، فكان أن يسّر الله لنا الزيارة الأولى لزاوية سيدي حمزة بإقليم الرشيدية أنا وصديقتي ورفيقة طريق البحث «أمينة بالعربي»، وكانت أول مرة أقف فيها بين رفوف المخطوطات وألمسها وأتصفحها.

إذاك أحسست بمسؤوليتي تجاه هذه المخطوطات، وهي وجوب إخراجها من هامش الإهمال والضياع إلى حيّز الطبع والتداول لينتفع بها الناس، فكانت الرحلة الثانية للزاوية، حيث استقبلنا القيم عليها في بيته، وكان لترحيبه بنا ومساعدة موظفي نظارة الأوقاف بمدينة الرشيدية وقع كبير في نفسي.

بعدها جاءت رحلتنا إلى مدينة تطوان، حيث زرنا الخزانة العامة بها، وكذا خزانة محمد داود الخاصة.

وبعدها رحلنا إلى مدينة الرباط حيث زرنا قسم الوثائق بالخزانة العامة

وكذا الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، وكذلك خزانة الجامع الكبير بمدينة مكناس، فضلًا عن خزانة القرويين.

وقد وقفنا على عدد هائل من المخطوطات، واخترنا بعضًا منها، فاستشرنا بشأنها بعض القيّمين على المكتبات وبعض الأساتذة ومنهم الأستاذ الفقيه محمد المنوني رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يتعلق بقيمتها العلمية، ولنتأكد من أنه لم تحقق سلفًا.

وفي غمرة هذا البحث، جاء اتصالنا بالأستاذ المرحوم مصطفى ناجي، صاحب مكتبة دار التراث المغربي، الذي أشار علينا بهذا المخطوط، وبعد تفحُّصه والتأكد من قيمته العلمية والتاريخية عرضناه على أستاذنا الفاضل الدكتور علي لغزيوي الذي تكرم بقبول الإشراف على تحقيق المخطوط، إيمانًا منه بقيمة المخطوط، وتشجيعًا لطلبته للتوجه نحو التحقيق.

وقد زادنا ثقة بهذا العمل مباركة الأساتذة الأجلّاء: الدكتور محمد بنشريفة، والدكتور علال الغازي اللذان شجعان بكلمات أذكت فينا عزيمة مواصلة البحث. وكذلك ما أمدّنا به الأستاذ عبد العزيز الساوري من معلومات عن المخطوط إذ كان هو من أدخله إلى المغرب.

وتأكدنا من عدم وجود نسخ أخرى لمخطوط «الانتخاب في شرح أدب الكتاب» في أي من المكتبات المغربية مما قمنا به من جرد لفهارس المخطوطات بها بالوقوف عليها شخصيًا، أو بمراسلات لطلبة مهتمين بالتحقيق في ما لم نصل إليه، كما راسلنا بعض الطلبة المغاربة بإسبانيا وفرنسا وألمانيا.

وقد اطمأننا إلى المخطوط رغم أنه لا توجد منه إلا نسخة وحيدة إلى حدّ الآن، إذ إن عنوانه واضح، وكذلك اسم مؤلفه، مما وجدناه في الصفحة الأولى: كتاب «الانتخاب في شرح أدب الكتاب» مما عني بتأليفه الشيخ الفقيه النحوي أبو جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام السرقسطي الجذامي الباغي...».

وقد تجلّت أهمية هذه النسخة في كونها منقولة من مبيضّة المؤلف، وقدّمها من حيث تاريخ النسخ كما جاء في الصفحة الأخيرة: كمل «شرح أدب

الكتاب» المتنسخ من مبيضّة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ... وفرغ منه بخط يده: شجاع بن محمد في الثالث والعشرين لرجب سنة ست وثمانين وستمائة، انتهى ما وجد من الأصل المكتوب بخط أندلسي قديم».

وهذه النسخة هي المعتمدة لدينا في التحقيق لتضمنها شروط الكمال كما قال الأستاذ عبد السلام هارون: «أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها الكاتب وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها، وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها»[1].

وكان ما علمنا من قيمة الشرح في البحث الأولي الذي قمنا به في إطار إنجاز تقرير الرسالة مشجعًا آخر وحافزًا على الإقدام والاستمرار على التحقيق ولو على نسخة وحيدة، فـ«الانتخاب» يستمد قيمته العلمية من «أدب الكتاب» نفسه، فقد قال عنه ابن خلدون في معرض حديثه عن الأدب: «وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين وهي: «أدب الكتاب» لابن قتيبة وكتاب «الكامل» للمبرد وكتاب «البيان والتبيين» للجاحظ وكتاب «النوادر» لأبي علي القالي، وما سوى هذه الأربعة فتوابع لها وفروع عنها»[2].

فهو يشرح أصلًا من أصول الأدب العربي الذي حظي بعناية المشارقة والمغاربة على السواء. وكان من الكتب المشرقية التي نقلت إلى الأندلس في إطار الرحلات العلمية، وصار عندهم جزءًا مهمًا في المقررات الدراسية للطلاب، وقد اهتم الأندلسيون بشرحه، فألّف سليمان بن محمد زهراوي كتابه «في رسالة أدب الكتاب» وألّف أبو بكر محمد بن عمر بن القوطية (ت367هـ) شرحًا على صدر أدب الكتاب، وهما من كتاب القرن الرابع الهجري. وألّف ابن السيد البطليوسي (ت521هـ) كتاب «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب»، قدم أبو محمد بن يحيى بن عليم شرحًا في أدب الكتاب أخذه الناس، وكذلك أبو علي حسن بن محمد البطليوسي (576هـ).

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون: 29.

(2) المقدمة لابن خلدون: 551.

وألّف أبو حفص عمر بن محمد القضاعي القرطبي (ت596هـ) كتابًا سمّاه: «الصواب في شرح أدب الكتاب».

ولم يقف «الانتخاب» عند «أدب الكتاب» فحسب، بل ضاهاه وزاد عليه وجاء بما لم يسبق إليه من حيث مادته العلمية والأدبية، فقد حفل بمجموعة من الكتب والمصنفات، وجمع عددًا من الشواهد القرآنية والحديثية، وجاء سجلًا لتراجم الشعراء والأعلام وأخبارهم، ومعجمًا حافلًا بالألفاظ والغريب ومعانيها ومفرداتها، وديوانًا للأشعار متصلة بظروفها وأخبارها، وجاء بديعًا من حيث تنظيمه لهذا الكم الهائل بترتيب الموضوعات، وطريقة تقديم النقول بالإشارة إلى قائلها أو اختصار أسمائهم وبالإشارة إلى مصادرها.

وهكذا تميّز «الانتخاب» عن باقي شروح «أدب الكتاب» بكونه جاء مستقصيًا وشاملًا للكتاب، في حين وجدنا بعض الشرّاح يقتصر على شرح خطبة «أدب الكتاب» كأبي المبارك بن الفاخر (ت500هـ)، ومنهم من اقتصر على شرح أبياته كأحمد بن محمد الخارزنجي (ت348هـ)، ومنهم من ألّف في نقد الكتاب كأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت358هـ).

أما قيمة الشرح التاريخية من حيث الزمان والبيئة فتتجلى في كونه آخر شروح «أدب الكتاب»، فهو من مؤلفات القرن السادس الهجري الذي عرف فيه الغرب الإسلامي ازدهارًا في جميع العلوم، وكان الفضل يرجع في ذلك إلى حكّام الدولة الموحدية الذين عنوا بالعلم والعلماء في ظل ما اتسمت به هذه الفترة من استقرار وازدهار.

و«الانتخاب» في هذا وثيقة ناطقة عن طول باع الأندلسيين، وتمكّنهم من وسائل التأليف والنقد، فقد استطاع أن يضيء جوانب من شخصية الجذامي الأندلسي الموسوعية التي تعرض لـ«أدب الكتاب» بالشرح والتحليل والنقد على نفس المستوى العلمي على الرغم من اختلاف الزمان والبيئة.

والشرح بعد في نسخة وحيدة واحدة، وهذا أدعى إلى الاحتفاظ عليه، وإنقاذه من الضياع.

واستجابة لهذه الدوافع المادية والمعنوية شرعنا في عملنا واثقين من

أهميته، نظرًا لما سيضيفه إلى الشروح الأندلسية عامة، وشروح «أدب الكتاب» خاصة، وبما سيمكننا منه من التعرُّف على كاتبه الفذّ وإضاءة جوانب من حياته، وبكشف الغمور الذي اكتنفه رغم ما خلفه من آثار قيمة.

وهكذا قمنا، أنا وصديقتي، باقتسام المخطوط قسمين، وهي قسمة إجرائية لتيسير الاشتغال عليه، واتفقنا على خطة للعمل، بحيث قسمنا محاور الدراسة بحيث يتكون متكاملة بين البحثين.

وقد تناولت القسم الأول بالتحقيق مع تقديم دراسة لعصر الجذامي، واسمه ونسبه، وشيوخه، وثقافته وخصائصها، ومؤلفاته، وكذلك دراسة جوانب متعلقة بالقسم الأول منه، منها: خصائص الشرح، والمادة العلمية والأدبية فيه، ومنهج الشارح.

وهكذا انصبّ عملي في التحقيق بالصيغة الآتية:

الانتخاب في شرح أدب الكتاب لأحمد بن داود الجذامي السرقسطي الباغي.

القسم الأول من الصفحة 1 إلى الصفحة 126 **دراسة وتحقيق.**

وقد سجّلته في إطار أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب في إطار وحدة البحث: **دراسات في أدبيات أندلسية** التي يرأسها الدكتور عبد الملك الشامي، وذلك بإشراف الدكتور علي لغزيوي.

فبعد قراءة المخطوط والاستئناس به عملنا على إعادة كتابته ثم استخراج الشواهد والنقول والأعلام في جذاذات، ثم عملنا على ردّها إلى مصادرها، ثم إعادة نقلها في هامش المتن، بعد ذلك عملنا على إنشاء فهارس تفصيلية، وقمنا بدراسة مستوفية لموضوعات المخطوط.

وقد قسّمنا العمل فيه إلى ثلاثة أقسام:

* القسم الأول وهو القسم الخاص بالدراسة.
* القسم الثاني وهو الخاص بالتحقيق.
* القسم الثالث وهو خاص بالفهارس.

وقسّمت القسم الأول إلى أربعة فصول:

تناولت في **الفصل الأول** صاحب الشرح بالتعريف به، وقسّمته إلى خمسة مباحث.

ألمحت في **المبحث الأول** إلى عصر الجذامي، وحاولت أن أقتضب الحديث عن الأوضاع العامة في أواخر القرن السادس الهجري بما فيها الاستقرار السياسي في ظل الدولة الموحدية في الأندلس، والرخاء الاجتماعي، وانعكاسه الإيجابي على الحركة الفكرية والأدبية.

وتطرّقت في **المبحث الثاني** إلى ذكر اسم الجذامي ونسبه، ونشأته، والخلاف في سنة وفاته في مصادر ترجمته التي وجدناها مقتضبة جدًا.

وفي **المبحث الثالث** عرّفت بشيوخه الذين تلقى عنهم علمه باعتبار تأثيرهم في شخصيته وتكوينه العلمي.

وأما **المبحث الرابع** فتحدثت فيه عن ثقافة الجذامي الموسوعية كما تظهر في كتابه، وحاولت أن أجد لها مسوغًا من عصره المزدهر ومن تأثير شيوخه ذوي الباع الطويل فيه.

وأما **المبحث الخامس** فقد تعرّضت فيه لمؤلفاته، وهي مخطوطان قيد الدراسة والتحقيق وهما: هذا الشرح و«شرح مقامات الحريري».

وأما **الفصل الثاني والثالث** فقد حاولت التركيز فيهما على الشرح؛ ففي الفصل الذي عنونته بـ: خصائص الشرح، تناولت في المبحث الأول شخصية الجذامي في الشرح، وحاولت تقصي بصماته في هذا العمل، وما انفرد به من مميزات، وأشرت إلى شيء مما سلف عن ثقافته الموسوعية.

وفي **المبحث الثاني** تناولت القضايا التي أثارها الجذامي في «الانتخاب»، وقسّمته إلى مطالب تحتوي على أنواع هذه القضايا ومنها: القضايا النحوية، واللغوية، والصرفية، والتاريخية والفقهية.

أما **المبحث الثالث** فقد تناولت فيه منهج الجذامي في الشرح، وتعرّضت في مطلبين إلى منهجه العام والمنهج الخاص الذي رسمه لكل باب على حدة، وقد قسّمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في شرح الشعر.

والمطلب الثاني: منهجه في شرح المفردات اللغوية.

والمطلب الثالث: منهجه في الإعراب.

أما في **المبحث الرابع** فتعرضت إلى خصائص الأسلوب الذي تميّز بالسهولة والسلاسة والقوة.

أما في **المبحث الخامس** فقد تحدثت عن خصائص اللغة التي قاربت لغة القرن الأول والثاني في رصانة الألفاظ وقوة التعابير.

أما **الفصل الثالث** وعنوانه: المادة العلمية والأدبية في الشرح، ففصّلت في المبحث الأول منه كيفية تناول الجذامي لهذه المادة الغنية.

وأما **المبحث الثاني** فقد جرّدت فيه المصادر التي اعتمدها الجذامي في جدول توضيحي وذكرت عدد ورود عناوينها، وقد بيّنت كثرتها وتنوُّعها، وأردفته بملاحظات حول المصادر بذكر ما وقفنا عليه منها، وأشرت إلى أن بعضها لا يزال مخطوطًا، وبعضها فقد.

أما في **المبحث الثالث** فقد بيّنت منهجه المتميز في التوثيق ونسبة الآراء والنقول إلى أصحابها.

أما في **المبحث الرابع** فقد بيّنت استفادته من المادة العلمية وتوظيفه لمعلوماته وتنظيمه لها من خلال ترتيبها في إطار استثمار الشوهد والنقول، وقد قسّمته إلى مطالب:

المطلب الأول: الشاهد القرآني، وقد بلغت الآيات المستشهد بها 140 آية، وقد استفاد منها لتأصيل بعض المسائل الفقهية، والنحوية، أو اللغوية، وفي شرح المفردات والمعاني، وفي إثارة أوجه القراءات.

المطلب الثاني: تحدثت فيه عن الشاهد الحديثي، وقد بلغ 92 حديثًا.

المطلب الثالث: تناولت فيه الشاهد الشعري، وقد بلغ 1015 ما بين أبيات وأنصاف الأبيات وأرجاز.

المطلب الرابع: تناولت فيه الشاهد من الأمثال العربية ومميزاتها، وما أدته في إيضاح الشرح.

المطلب الخامس: تناولت الشواهد العامة من أحداث ووقائع تاريخية،

وما بثّ في الشرح من معلومات عن النبات والحيوان والفلك والنجوم وغيرها.

وفي **الفصل الرابع** تحدثت عن المنهج الذي اتبعته في تحقيق «الانتخاب» ومنهج الفهارس وذكرت أنواعها وفوائدها العلمية ودورها في خدمة النص وإضاءته في مبحثين صغيرين وأتبعته بنماذج مصورة من القسم الأول من المخطوط.

أما **الخاتمة** فقد حاولت أن أجمع فيها بعض الاستنتاجات والملاحظات، وذكرت بعض المنافع التي حصلت لي في إطار تحقيق كتاب «الانتخاب».

وقد حاولت أن أستقصي جوانب هذه الدراسة من النص إذ كان هو المنطلق والغاية في الآن نفسه. وذيّلت قسم الدراسة بفهرس عام للموضوعات ليتسنّى الرجوع إلى مظان كل فصوله ومباحثه.

أما **القسم الثاني** فأفردت فيه المخطوط محققًا.

وأما **القسم الثالث** فقد خصّصته للفهارس وفصّلته بالترتيب الآتي:

* فهرس الآيات.
* فهرس الأحاديث.
* فهرس الأثر.
* فهرس الأمثال والحكم.
* فهرس الأبيات الشعرية.
* فهرس الأرجاز.
* فهرس أنصاف الأبيات.
* فهرس الألفاظ المعربة.
* فهرس الأعلام.
* فهرس الشعراء.
* فهرس القبائل.
* فهرس البلدان.

* فهرس الأيام.
* فهرس المصادر المذكورة في المتن.
* فهرس مصادر الدراسة والتحقيق.
* فهرس موضوعات «الانتخاب».
* فهرس الفهارس.

وقد أبان الشرح عن غنى في مواده، مما جعل إيراد جميع الأمثلة في بعض مواضيع الدراسة أمرًا مستحيلًا وذلك لكثرتها، مما اضطرنا إلى الاقتصار على ذكر البعض منها فقط.

كما أنه تضمن شروحًا أخرى لـ«أدب الكتاب» منها: «الاقتضاب» للبطليوسي، و«تفسير مقدمة أدب الكتاب» للزجاجي. واشتمل على بعض الطرر والتعليقات؛ فمنها ما كان مؤاخذات على ابن قتيبة، أو تصحيحات، أو تعديلات لروايته، وهي تعليقات أبي علي القالي وداود بن يزيد السعدي، وأبي بكر ابن صاحب الأحباس، وأبي نصر هارون الراوي عن أبي علي، وتعتبر مما انفرد به «الانتخاب» وتميز بها عن سائر الشروح.

وقد جعلنا الشرح نتلمس البناء العلمي للجذامي وأصول اتجاهه الغالب، فوجدناه نحويًا ولغويًا ماهرًا، إلا أنه لم يستطع إخفاء شخصيته العلمية الموسوعية في ميادين الفقه والحديث والتفسير، وحسن الدراية بأشعار العرب وأمثالهم وأحوالهم المعيشية والفكرية.

صعوبة البحث عن المخطوط، إذ إن كثرة المخطوطة التي اطلعنا عليها وصعوبة البث في صلاحيتها للتحقيق لقلة زادنا من الدراية بها، وضعنا أمام حيرة في الاختيار، ولم نستطع لتجاوز ذلك سبيلًا إلا باستشارة أستاذنا الكريم وأهل العلم ذوي الاختصاص.

ومنها اعتمادنا على نسخة وحيدة، وهو من المسائل الخطيرة في التحقيق، وقد استعنا على تخطيها بمقابلة الشرح بـ«الاقتضاب» و«تفسير الزجاجي» و«تفسير الجواليقي لأدب الكتاب» وتمثل جزءًا مهمًا من مادة «الانتخاب».

ولقد أحالنا الجذامي على مجموعة كبيرة من المصادر، منها ما لم يصل إلينا: ككتاب «الموعب» لابن التياني، أو وصلنا ولكنه لا يزال مخطوطًا غير متداول، كـ«مختصر العين» للزبيدي، و«شرح غريب الحديث» لقاسم بن ثابت السرقسطي، وقد تطلب منّا توثيق بعض النقول منها رحلات متكررة بين المكتبات.

ومنها الصعوبات الإدارية التي تحول دون تمكن الباحث من الحصول على نسخ المخطوط في عدد من الخزانات.

ومنها عدم استفادة غالبية المكتبات المغربية من التقنيات الحديثة، بما فيها نظام الحاسوب والإنترنيت، مما أدى إلى إهدارنا الوقت والجهد في جميع مراحل البحث.

كما أن عدم استقراري بمدينة فاس جعلني أمام صعوبات من نوع آخر، أهمها ما عانيته من قطع العذاب المتكرر، وما نتج عنه من انعكاسات مادية ومعنوية علي وعلى أسرتي.

إلا أن هذه الصعوبات قد تلاشت بفضل الله وبالصبر وبمؤازرة الأهل والإخوان، وبإرشادات وتوجيهات الأساتذة.

وحسبنا أن يكون الفضل في تقديم ودراسة أثر من التراث الأندلسي لأديب كبير من أدبائه، وهو الجذامي الذي حاولنا أن نرفع عنه بعض الحيف الذي لحق به، ونرجو أن تكون هذه الدراسة فتحًا لآفاق علمية واسعة، ولدراسات تتناول الشرح أو صاحبه من جوانب أخرى وهو يعدّ بالكثير.

وإنني في عملي هذا مدينة بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليل الدكتور علي لغزيوي الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا العمل وتجشم عناء المتابعة والتصحيح، والإرشاد والتوجيه وصبر علي من الرحمة، ووجّهني بالحكمة، وإلى اللجنة الموقرة التي تتكرم بقراءة وتصحيح هذا البحث ومناقشته.

والشكر الجزيل إلى جميع أفراد أسرتي الذين شجّعوني منذ البداية ولا سيّما والدي وأخي عبد العزيز الذي لم يألُ جهدًا في مؤازرتي ماديًا ومعنويًا، وإلى زوجي الذي كان سندًا وعونًا لي، وإلى أختي وصديقتي

الدكتورة أمينة بالعربي وزوجها الدكتور محمد مرزاق الذين لم يدخرا وسعًا في مساعدتي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من علّمني حرفًا منذ طفولتي إلى أن اشتدّ عودي من معلمين وأساتذة، والشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلّاء: الدكتور محمد بن شريفة، المرحوم الأستاذ الفقيه محمد المنوني، والمرحوم الأستاذ مصطفى ناجي، والأستاذ عبد العزيز الساوري، والدكتور عبد المالك الشامي رئيس وحدة البحث في أدبيات أندلسية، والدكتور محمد السليماني، والدكتور عبد العلي مسؤول أستاذ القراءات القرآنية بكلية الآداب سايس، والأستاذ محمد بن إبراهيم محافظ مكتبة السلك الثالث، والسيدة بنكيران محافظة مكتبة ملحقة السلك الثالث، وإلى محافظ مكتبة السلك الثالث، وإلى محافظ خزانة كلية الآداب، وشكري إلى الإخوان والأخوات وجميع الطلبة الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد، فالله أسأل أن يجزل لهم الجزاء ويوفيه إنه سميع مجيب.

والحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علمًا يا أرحم الراحمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

الفصل الأول

التعريف بصاحب الشرح

المبحث الأول: عصر الجذامي.

المطلب الأول: المجال الديني.

المطلب الثاني: المجال السياسي.

المطلب الثالث: المجال الاقتصادي والمعماري.

المطلب الرابع: المجال الاجتماعي.

المطلب الخامس: المجال الفكري.

المبحث الثاني: اسمه ونسبه.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: ثقافته وخصائصها.

المطلب الأول: الثقافة النحوية واللغوية.

المطلب الثاني: الثقافة الأدبية.

المطلب الثالث: الثقافة الفقهية.

المطلب الرابع: الثقافة التاريخية والأخبارية.

المطلب الخامس: الثقافة العامة.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث الأول

عصر الجذامي

لقد أفاضت كتب التاريخ في وصف عصر الدولة الموحدية، وتناولت بالتحليل كل أطوار هذه الدولة منذ قيامها وحتى سقوطها، مرورًا بأوجّ عظمتها، واستغرقت التصانيف في ذكر أمجادها وآثارها، وأهم الشخصيات التي صبغت هذا العصر ببصماتها. ومن هذه الكتب نجد كتاب «المن بالإمامة» لعبد الملك بن صاحب الصلاة المتوفى (سنة 594هـ)، وكتاب «البيان المغرب» لابن عذارى المراكشي، و«تاريخ ابن خلدون».

وقد دأبت على تتبُّع أطوار الحياة الخاصة بأمراء الموحدين، وشؤون الدولة وعامة الناس في عهدهم سواء في المغرب أو في الأندلس، وتتبّعت جميع مآثرها سواء في الميدان السياسي أو الفكري أو الديني أو الاجتماعي، وذكرت الحروب والفتوحات التي خاضتها. وكل ذلك من أجل توضيح الصورة الحقيقية لهذه الدولة، والتي اتسمت بالقوة على عهد الملوك الموحدين جميعًا وبالازدهار الذي نعم به المغرب والأندلس.

فقد تأسست الدولة الموحدية على محمد بن تومرت الهرغي الملقب بالمهدي[1] سنة (500هـ) الذي دعا إلى التوحيد وادعى المهدوية، على إثر التدهور الذي بدأ يتسرّب إلى الدولة المرابطية آنذاك، مما دفعه إلى إنكار أشياء كثيرة على المرابطين، ذهب إلى حدّ تبديعهم في بعضها، وأقام العقيدة الموحدية القائمة على الإصلاح الديني، مما أثار حمية المغاربة، من ثم التفوا حوله وأيدوه.

---

(1) ينسب إلى آل البيت، من جنفيسة، ولد سنة (474هـ) وتوفي بالمغرب سنة (524هـ)؛ جذوة الاقتباس: 1/ 205.

وقد تولى الحكم بعد المهدي عبد المؤمن بن علي الكومي الموحدي[1]، وقد عمل على توطيد نفوذ الدولة بالأندلس، مما جعله في حروب ومناوشات دائمة مع حكام النصارى الإسبان من جهة، والبرتغاليين ومن يواليهم من جهة أخرى، ومنهم ابن مردنيش الذي حاول التفرد بشرق الأندلس، وكذا فرناندو الثاني ملك ليون، وألفونسو هنريكيز ملك البرتغال. وقد تمكن عبد المؤمن من هزيمة ابن مردنيش، «ونشبت بين الفريقين معركة هائلة، قاتل فيها الموحدون والعرب أشد قتال وأروعه، واستمرت حتى مغيب الشمس، ورجحت كفة الموحدين في النهاية؛ ففتكوا بجيش ابن مردنيش، قتلوا منهم مقتلة عظيمة. وكانت هزيمة «فحص الجلاب» من أقسى الضربات التي أصابت ابن مردنيش، وكانت بداية انحلال ثورته وانهيار سلطانه في شرقي الأندلس»[2].

وكان ذلك أعظم فتح للموحدين في الأندلس على عهد عبد المؤمن سنة (557هـ) فضم ما بقي من شرق الأندلس إلى الدولة الموحدية. وبعد وفاته سنة (558هـ) عهد بالحكم إلى ابنه أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، الذي تولى الخلافة بعد خلع أخيه محمد وذلك لما عرف به من فضائل عظيمة، وسيرة كريمة، وأفعال عظيمة، وصلاح شهد له به جميع أشياخ القبائل. وأتم ما بدأ به أبوه في الأندلس، وتابع الفتوح بها حتى ضم مدينة تطيلة قاصية شرق الأندلس، وكذا بلاد شنترين من غربها.

وقد كان الخليفة أبو يعقوب يوسف من أعظم خلفاء الدولة الموحدية، وامتاز حكمه بالحزم والعدل؛ وذلك لما اتسم به من التقوى والورع والعلم والتبحُّر في العلوم الشرعية. قال فيه ابن صاحب الصلاة: «كان الأمير أبو يعقوب يوسف رضي الله عنه كاملًا فاضلًا، عدلًا ورعًا، جزلًا، مستظهرًا للقرآن حافظًا له، عالمًا بالحديث، متقنًا للعلوم الشرعية والأصولية متقدمًا في علم الإمام المهدي رضي الله عنه»[3].

---

(1) عبد المؤمن بن علي، الخليفة الثاني للدولة الموحدية.

(2) المن بالإمامة لابن صاحب الصلاة: 147؛ عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس لمحمد عبد الله عنان: 18.

(3) المن بالإمامة: 165.

وقال فيه المراكشي: «كان أعرف الناس كيف تكلم العرب، وأحفظهم بأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام. كان أحسن الناس بالقرآن، وأسرعهم نفوذ خاطر»[1].

وبعد وفاة أبي يعقوب سنة (570هـ) بويع ابنه أبو يوسف يعقوب المنصور الموحدي[2] الذي قال فيه ابن الخطيب: «آية الموحدين في الإعطاء والمواساة، وفي أيامه ساد الرخاء، واستغنى الناس، وكثرت في أيديهم الأموال»[3].

كما أنه كان شغوفًا بالجهاد في سبيل الله. وقد واصل الجهاد في حروب طويلة مع بني غانية بإفريقية، ومع قراقوش التركي في الجزائر الشرقية، ومع أبي زيان زعيم الغز.

وبعد طول معاناة تمّ له النصر، وخضع له قراقوش وأبو زيان، ومن ثم عاد إلى الأندلس ليواصل الجهاد ضد النصارى، حيث وقعت «معركة الأرك»[4] سنة (591هـ) «وسرعان ما رفع انتصار الأرك شهرة الموحدين الحربية في كل مكان، وأمر يعقوب المنصور بإذاعة النبأ من منابر المساجد في جميع أنحاء مملكته الشاسعة، وخصّص خمس الغنائم بعد أن وزع باقيها على الجند لبناء مسجد فخم في إشبيلية، اشتهرت منارته بارتفاعها البالغ، وأمر ببناء حصن كبير في مراكش لتخليد ذكرى الموقعة»[5].

وقد دام حكم الموحدين في الأندلس زهاء قرن من الزمن حتى حدود سنة (609هـ) بعد معركة «العقاب»، حيث انهزموا أمام النصارى الذين استجمعوا قوتهم، وتوحّدوا تحت راية الكنيسة، وكانت هذه الهزيمة بداية

---

(1) المعجب: 132 ـ 133.

(2) يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، مولده بمراكش سنة (555هـ)، بويع سنة (580هـ) وتوفي سنة (595هـ).

(3) الإحاطة: 4/ 355.

(4) الأرك: موضع بنواحي بطليوس؛ نفح الطيب: 1/ 442؛ جذوة الاقتباس: 555.

(5) تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، يوسف أشباخ: 87.

لمرحلة الانهيار وتكالب المطامع حول الحكم، ومن ثم القضاء على الدولة نهائيًا.

وعلى الرغم مما آلت إليه الدولة الموحدية فقد اعتبرت إمبراطورية قوية استطاعت فرض سيطرتها على الغرب الإسلامي بحزم وقوة، وعرف خلالها ازدهارًا لم يشهده بعدها، ونرصد هذا الازدهار في المجالات الآتية:

❖ المطلب الأول ❖

المجال الديني

لقد قامت دولة الموحدية على أساس ديني، فقد دعا مؤسس الدولة محمد بن تومرت الهرغي الملقب بالمهدي إلى التوحيد، وادعى المهدوية بعد أن رأى تردي عقيدة المرابطين واجتهد في أمور رأى أنهم ابتدعوا فيها، فدعا إلى عقيدة التوحيد، وكتب في ذلك كتاب «الطهارة»، وهو عبارة عن مجموعة أحاديث مختارة، وكتاب «أعز ما يطلب»، وكتاب «العقائد» وهي كتب من تأليفه تشرح العقيدة الموحدية.

وقد سار على نهج المهدي جميع الخلفاء الموحدين، واعتنوا بهذه العقيدة وعلومها أيما عناية، وكانوا قدوة في الاستقامة عليها، فقد اعتنوا بشعائرهم الدينية سواء في سفرهم أو في غزواتهم أو أثناء استقرارهم. وقد اعتنوا بالطلبة والأشياخ وقرّبوهم من مجالسهم، واعتادوا أن يوزّعوا القرآن أجزاء بينهم ليقرؤوا منه يوميًا حصصًا معينة، ودأبوا على الإقبال على القرآن دراسة؛ فدرسوا علم الأصول والناسخ والمنسوخ والقراءات والحديث.

وكان مذهبهم على مذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ولذلك انكبّوا على دراسة الموطأ وكتب الفقه المالكي، وقد وصف ابن صاحب الصلاة ما كان عليه الأمير أبو يعقوب ملخصًا حال الدولة بقوله: «كان الأمير أبو يعقوب يوسف رضي الله عنه كاملًا فاضلًا، عدلًا ورعًا، جزلًا مستظهرًا للقرآن، عالمًا بناسخه ومنسوخه، قارئًا لنصه، حافظًا له على وقفه وابتدائه، عالمًا بحديث رسول الله ﷺ، وبصحيحه، ومختلفه، وحسنه، وغريبه، وإسناده، متقنًا للعلوم الشرعية والأصولية، متقدمًا في علم الإمام المهدي رضي الله عنه، محكمًا لأفانين

علمه الذي أملاه وأخذ منه، محبًا لأهله، ضابطًا على الأمر العلي»[1].

وقد عظّم الموحدون أمور دينهم كلها، وحافظوا على هيبة المساجد ودورها؛ إذ عملوا على بنائها وتحسينها، وإقامة الصلوات فيها، وخاصة صلاة الجمعة التي كان الخليفة يحضرها، لا يثنيه عنها إلا المرض. وكانت المراسيم التي تصدر عنه تتلى على منابر المساجد، تعظيمًا لشأنها ودافعًا للالتزام بها.

وكان الفقهاء مبجلين، وإن كانوا رجال علم وعمل؛ فقد كانوا يشرفون على صناعات أخرى. والمتتبع لرجال الدولة الموحدية وعلمائها يلاحظ حرصهم على الحفاظ على سنّة رسول الله ﷺ في أمورهم كلها سواء السياسية أو المعاشية.

❖ المطلب الثاني ❖

المجال السياسي

لقد كانت المؤسسات السياسية في الدولة الموحدية منظمة بحيث توزع الصلاحيات والمهام عبر نظام المراتب، وتصف كتب التاريخ هذا البناء من أنه «يتكون من السادة، وهم: أعضاء الأسرة الحاكمة، ومنهم الخليفة وإخوانه وأخواته وأقاربه. ويقرب منهم «الأشياخ»، والحفّاظ، وأهل الخمسين، وهم خمسون من الأولين الذين بايعوه من أهل القبائل، وأهل الجماعة، وهم من كان يخصهم الخليفة للتشاور، وطلبة الحضر، وهم العلماء الوافدون، وطلبة الموحدين، ومنهم تتكون أطر المملكة؛ فمنهم القضاة والعمال والأمناء والعشارون والمقدمون، ومنهم المجنّدون في الجيش للجهاد، فجماعة العشرة كانت تشبه في عصرنا اليوم هيئة مجلس الوزراء، وجماعة الخمسين تشبه أعضاء مجلس الشيوخ، وجماعة السبعين تشبه مجلس النواب في الحكومات البرلمانية. وكان هذا النظام هو الأساس الذي قامت عليه الدولة الموحدية»[2].

وتعتمد الدولة على الزكوات والجبايات والغنائم والمصادرات وغيرها

---

(1) المن بالإمامة: 165.

(2) الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي: 68.

من الموارد المالية لمدّ هؤلاء وأولئك بأجورهم، وكانت تسمى «بركة»، توزع عليهم رأس كل شهر وعند كل مناسبة.

وكانت تقام مراسيم خاصة لتنصيب العمال الجدد، أو تشريفات المستحقين، أو خروج الخليفة للغزو، أو تلقي البيعة، كما أن الدولة كانت تقوم بإطلاق سراح جلّ المعتقلين والمخالفين، وتغدق على الضعفاء والمحتاجين.

وكان من عادة الخليفة أن يخصص أيامًا لاستعراض سائر القبائل المشاركة في الغزو في حفل يسمى: «التمييز»، وقد يدوم عدة أيام، تقام فيه المآدب للطعام، وتزاد فيه أجور الجيوش. وتخصص أيام لاستقبال الخليفة أو توديعه إظهارًا للولاء، وتعبيرًا عن المحبة، وهو ما يسمى بـ: التبريز.

واتسمت سياسة الدولة الخارجية مع الأفارقة والإسبان بمحالفة من يعرض عليهم صداقته، ومعاداة من يعاديهم أو يحاول الخروج عن طاعتهم أو غدرهم؛ فقد اعتمد الخلفاء على الدهاء السياسي والحيل الحربية مع الأصدقاء والأعداء، واعتمدوا على الجواسيس والمترجمين. وقد ضمنت لهم هذه السياسة عزة ومنعة، وأكسبتهم قوة استطاعوا أن يكونوا بها إمبراطورية واسعة ممتدة الأطراف.

وقد كان لهم نظام للمعارك يصفها ابن صاحب الصلاة وابن عذارى وصفًا دقيقًا يؤكد تمكنهم من خطط الحرب وأطوارها.

ولم يكن الخلفاء ممن يستبدون بالحكم، فقد كانوا يستشيرون أولي العلم فيما يعزمون عليه من الأمور سواء في الغزوات، أو في تشييد المنشآت، أو في الأحكام القضائية، أو المعاشية.

❖ المطلب الثالث ❖

المجال الاقتصادي والمعماري

أما في المجال الاقتصادي فقد عمل الموحدون على تنمية مواردهم المالية من زكوات وغنائم؛ فصكت العملة، وكان أساسها الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وقد كان أساسَ أجور الجنود وكذا المعاملات التجارية الداخلية والخارجية.

وقد اهتموا بالمصحف الكريم حتى أنهم أنفقوا عليه الكثير لتزيينه: «وقد قام أمامه مصحف صاحب رسول الله ﷺ عثمان بن عفان ﷺ على حمل مرتفع، وقدام هذا المصحف مصحف الإمام المهدي ﷺ، وعلى مصحف عثمان حلة حمراء تصونه، والمصحف المكرم منظم حول حفاظه بالجوهر النفيس والياقوت الأحمر والأصفر والأخضر والزمرد الأخضر النفيس العجيب، وقد جلبت أحجار الياقوت والزمرد والجوهر إلى الخليفة الأول الرضى»[1].

وقد اهتم الموحدون بمجال العمارة، وكانوا حريصين على تخليد اسمهم في هذا المجال وكان بناء المدن الهم الأول في ذلك، وقد تظافرت جهود المهندسين المعماريين من المغرب والأندلس لتنفيذ خطة الإعمار، واستنفروا جميع العملة والبنائين والنجارين والعرفاء والاختصاصيين في الغراسة، وتمّ بناء مدينة جبل طارق: «وأحكم البنّاؤون في بناء القصور المشيدة والديار، واخترعوا في أسسها طيقانًا والحنايا لتعتدل بها الأرض، مبنية بالحجر المنجور والجيار مما هو عجيب في الآثار، وكما قيل: الملوك تبني على قدرها من الأقدار، وبما لو عاينها المتقدمون من آل عاد بن شداد لأقروا بالعجز وفضولهم على الذين بنوا القصر من سندان[2].

وقد كانت المطحنة الهوائية، وهي عبارة عن رحى تسير بالهواء لطحن الأقوات والتي صنعها المهندس الحاج يعيش في أعلى جبل طارق مظهرًا من مظاهر النهضة الميكانيكية.

كما وقف الموحدون على بناء مدينة المهدية رباط الفتح، وأتقنوا البناء، وجلبوا إليها الماء وزوّدوها بقنطرة ربطت بينها وبين مدينة سلا. وكذلك مدينة مراكش التي كانت إذ ذاك عاصمة الدولة، وقد نالت قسطًا كبيرًا من الاهتمام، لكون الاستقبالات الرسمية كانت تقام بها.

---

(1) المن بالإمامة: 350.

(2) المن بالإمامة: 86.

كما أعادوا الحياة إلى مدينة قرطبة وإشبيلية من قصور فخمة وجسور، ومنها الجسر العظيم الذي يربط بين إشبيلية وقرية الشرف، وقصبة إشبيلية، وبناء الأسواق. واهتموا ببناء المساجد، ومنها المسجد العظيم بإشبيلية الذي عهد الإشراف على فنونه للطبيب ابن زهر، «وتعطل بناؤها إلى أن وصل أبو بكر بن زهر من حضرة أمير المؤمنين، وقد أمر بإعادة بناء الصومعة المذكورة، وبناء ما اختلّ من الجامع، وأمر ﷺ في مدة إقامته بإشبيلية بعمل التفافيح الغريبة الصنعة، العظيمة الرفعة، الكبيرة الجرم، المذهبة الرسم، الرفيعة الاسم والجسم»[1].

واستقر السيدان والشيخ أبو يعقوب بقرطبة، فأمروا ببنيان قصورها وعمارتها وحماية ثغورها، وجلبوا البنّائين والعرفاء لبناء القصور والدور من خرابها، وإعادتها على ترفيع قبابها وصرف حالتها من مشيبها إلى شبابها[2].

كما بنوا جامع الكتيبة بمدينة مراكش، وجامع إشبيلية، وقد بنوهما شكرًا لله على انتصاراتهم.

كما اهتم الموحدون بتقوية الأسطول الحربي اهتمامًا كبيرًا؛ وذلك لأنه يضمن القوة البحرية التي ساندتهم في حروبهم، وكان أن صنعت قطائع من مختلف الأشكال والأنواع بالمصانع الخاصة، كما اهتموا بميدان المواصلات، فأقاموا شبكة طرقية تربط مختلف أجزاء الإمبراطورية في ظروف يسيرة.

كما اهتموا بالبريد حيث يعين موظفون لذلك يسمون بالرقاصين، وقد تمّ اختيارهم بتحرٍّ شديد؛ لأن وظيفتهم كانت تعتبر من أشرف الوظائف؛ فقد كان يمنع عليهم الإساءة إلى سمعة وظيفتهم، وكان هناك رقاص استثنائي لإيصال الأشياء الهامة.

---

(1) المن بالإمامة: 392.

(2) المن بالإمامة: 140.

❖ المطلب الرابع ❖

المجال الاجتماعي

لقد عرفت فترة حكم الموحدين نوعًا من الازدهار الاجتماعي، وخاصة في ظل الخلفاء الثلاثة وهم: عبد المؤمن، وأبو يوسف، ويعقوب المنصور، إذ بلغت الدولة أوجّ قوتها وعظمتها وقد تمثل ذلك في مظاهر الغنى الذي ساد قصور الحكام، والغنى الذي عرفه الشعب؛ قال ابن الخطيب عن يوسف بن عبد المؤمن: آية الموحدين في الإعطاء والمواساة، وفي أيامه ساد الرخاء، واستغنى الناس، وكثرت في أيديهم الأموال»[1].

وقد كانت الاحتفالات التي أقامها الخلفاء في مناسبات عديدة مظهرًا من مظاهر الحياة المترفة مثل: استقبال أبو يعقوب يوسف أخاه أبا حفص في مراكش سنة (561هـ): «واحتفل الأمير الإمام أبو يعقوب ﷺ بالبروز واللقاء إليه بنفسه بحضرة مراكش، وكسا العبيد بالثياب المصنعة الألوان، وصفف الفرسان الكمل المدرعين من الموحدين وغيرهم، والرجال بالدرق والرماح صفوفًا، والطبالين مع خاصة أصحابه وهو راكب على جواده... وكان من البروز الحافل ما أبهت الناظرين لغاية الإجماع. وفي اليوم الثاني من هذا الوصول السعيد صنع للموحدين الواصلين والعرب ولجميع المقيمين من جميع الأصناف الأطعمة الدارة والأشربة الحلال المحارة على المسار السارة مدة خمسة عشر يومًا في نعيم وسرور مقيم. ثم أنعم عليهم بالكسوة التامة... وأدرت عليهم البركة الحافلة من الذهب والدراهم، لكل فارس عشرون دينارًا، والأعيان الموحدين وأشياخهم لكل واحد مائة دينار... فاجتمع لجميع الناس السرور والمال الحاضر الموفور، وعادت الطبول بالنقر فيه مدة خمسة عشر يومًا...»[2].

وكذلك حفل تولية أبي يعقوب يوسف في جبل الفتح، حيث جاءه الشعراء مهنئين[3].

---

(1) الإحاطة: 4/ 355.

(2) المن بالإمامة: 215.

(3) نفسه: 171.

كما جرت عادات الموحدين في إقامة الضيافات الخليفية الفخمة خلال تنصيب العمال الجدد أو استعراض القبائل المسمى بـ: التمييز أو التشريفات في استقبال الضيوف، وكان العوام ينالون من ذلك نصيبًا من الأعطيات. ولكي تعم الفرحة سائر الشعب يتم الإفراج عن جلّ المعتقلين والمخالفين.

وإن أهم ما يعطي فكرة عن الرخاء الذي كان يعم البلاد ما قرأناه من البركة التي نفح بها الجنود من أنها كانت باهظة؛ وذلك لأن العملة كانت الدينار الذهبي والدرهم الفضي العالي القيمة.

وقد أسلفنا ذكر المصحف العثماني وما احتواه من جوهر نفيس، وهذا دليل على هذا الترف.

وقد كانت القواعد الحربية الكبرى كقاعدة المعمورة مثلًا تتوفر على جميع ما يمكن أن تحتاج إليه الأساطيل، بل إن المواد الغذائية المخزونة فيها قد تفي دون الحاجة إليها، فتحقق الأمن من الجوع، وكان ذلك من مظاهر هذا الرخاء.

وضمن الناس المسكن الكريم بما شيّد من مدن، وضمن الطعام بما قامت به الدولة من مجهودات في الغراسة، وتسريب المياه وجلبها من الأماكن البعيدة. وكانت البركة التي يتقاضاها الجنود سببًا مباشرًا في فاعليتهم في نشر الأمن والسلم في البلاد إلى جانب فاعلية القضاء الذي كان عادلًا في الضرب على أيدي المسيئين والمجرمين، فتحقق الأمن من الخوف.

❖ المطلب الخامس ❖

المجال الفكري

لقد عني الموحدون بالمجال الفكري عناية شديدة، وكان الخلفاء أسوة في ذلك؛ فقد عملوا على تقريب المفكرين والأدباء والعلماء منهم، فقد اتسم أبو يعقوب يوسف بالعلم والأدب، وأفاضت الروايات في التنويه بمواهبه العلمية والأدبية، وقد اجتمع حوله ثلاثة من أعظم روّاد التفكير الإسلامي

وهم: طبيبه الخاص الفيلسوف العلّامة أبو بكر بن طفيل، وتلميذه أبو الوليد بن رشد، والطبيب العبقري أبو بكر بن زهر.

وقد ازدهرت بذلك المجالس العلمية التي كان فيها الأساتذة الشيوخ يلقنون العلم لطلبتهم بطرق الأخذ المعروفة، فانتشرت المدارس والمعاهد في الأندلس، وكان الخليفة يشرف بنفسه على إحضار التلاميذ وامتحانهم[1].

وانتشر الفقه والتصوف وعلم الكلام علاوة على العلوم الشرعية التي أسلفنا الحديث عنها في المجال الديني.

وقد ازدهرت الحركة الأدبية ازدهارًا في كافة فروعها، وخاصة تراث الرسائل التي كان عبد المؤمن وابنه أبو يعقوب يقومان بالإشراف عليها؛ لأنها كانت من صميم العمل السياسي لتضمنها الأوامر والنواهي للعمال، وقد كانت ذات قيمة تاريخية إذ تخلد الأحداث، وذات قيمة أدبية رفيعة لما عرفت به من أسلوب عال ومتين، وألفاظ قوية ومتخيرة يناسب فيها المقال المقام، وقد كلف لهذه المهمة كتاب الخلفاء الذين أحسنوا وأجادوا.

«وقد قامت للأدب نهضة كبرى ظهرت عظمتها في كثير من المقامات منها: الندوة الأدبية التي أقامها عبد المؤمن على جبل الفتح بين الأدباء المغاربة والأندلسيين، واستقبال يعقوب المنصور للشعراء بعد غزوة الأرك»[2]؛ وذلك حين وفدت الوفود من المغرب والأندلس مهنئة على البيعة السعيدة: «فدخل وفد بعد وفد، وخطبوا وأطنبوا، وأطعموا الطعام، وأنيلوا المنزل الرحب والأنعام، وأنشد الشعراء أشعارهم، وقضوا فيما وفدوا به أوطارهم، وحبا السيد الأعلى جميعهم بالأعطيات والبركات والكسوات على أتم

---

(1) فاختاروا لها من أبناء الجماعة النبهاء القصاة الفرسان الأنجاد من أهل الأديان الشيخ الحافظ أبي عبد الله ابن الشيخ، واتفقوا على ولايته عليها... وعقد له الأمير رايتين من الحفاظ من أبناء أهل الخمسين من الموحدين أعزّهم الله. المن: 27.

(2) نفح الطيب: 2/ 430؛ العلوم والآداب على عهد الموحدين: 136؛ الأدب الأندلسي في عصر الموحدين: 24.

الخيرات، ودامت الإقامة في الجبل مدة خمسة عشر يومًا في مسرة خاصة ومبرة مشتملة»[1].

وكانت الدولة تغدق على الأدباء والشعراء والمؤرخين من أموالها، وتخصص لهم من الهبات الجزلة ما يذكي حماسهم، ويقوّي نشاطهم، ويحفزهم على الزيادة من إبداعهم. وقد زاد في ارتقاء مكانتهم في المجتمع تقريب الخلفاء لهم، ومشاركتهم في النقد والتوجيه: «وأذن للشعراء في الإنشاد بذلك المجلس العالي الشريف العماد... ولما أنشد المنشد هذه القصيدة بين يدي أمير المؤمنين أنكر أمير المؤمنين هذا البدء في قول الشاعر: «غمض عن الشمس»، وقال له على مسمع من الناس: غمض غمض! منكرًا لها؛ لأنه كان يحب الفأل الحسن، لكنه أمر له بعشرة دنانير كما أمر لكل شاعر، وأمر بعشرين مثقالًا لكل من وفد إليه من قاصد لرؤيته أو زائر»[2].

وقد حفلت هذه الفترة بجانب مهم من الأدب المنثور، وهو قمة مواقف العقيدة المهدوية من الشعر المتين، وأكثره من الشعر الرسمي الذي يوافق أغراض المدح والشعر السياسي وإن كان فيه قليل من التغزل والتشوق والهجاء، وقد تجنّب في كثير منه البدء بالتشبيب؛ وذلك تماشيًا مع عقيدة الموحدين الدينية، وقد أتى متأثرًا بالأسلوب والوزن المعروفين على عهد أبي تمام والمتنبي فجلّه من بحر الكامل والطويل والبسيط. كما نظم أيضًا على أوزان قصيرة من بحر الوافر المتقارب والخفيف. وكَثُرَ الارتجال والإجازة الشعرية حتى أن الأمراء كانوا أنفسهم ممن يرتجل الشعر ويجيز الشعراء[3].

وقد كَثُر النظم في المسائل اللغوية بما عرف بالشعر التعليمي تسهيلًا على الطلاب، إذ كان النظم أكثر ضبطًا وأيسر حفظًا.

وأما اللغة العربية وعلومها فعرفت ازدهارًا كبيرًا، واعتني بكتب الأدب

---

(1) المن بالإمامة: 182.

(2) نفسه: 102.

(3) نفح الطيب: 1/ 176؛ المطرب: 200؛ المغرب: 1/ 98 ـ 387.

العربي وجلبها إلى الأندلس؛ وذلك لأنهم يعتبرون اللغة وعلومها مفتاحًا لمعرفة أسرار كتاب الله تعالى.

وقد عنوا عناية كبيرة بالنحو خاصة، وحرصوا على الإجادة فيه وحفظ مذاهبه، وكان العالم به يعتبر في أعلى الطبقات، «وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنًا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء»[1].

وانتشرت الخزانات العلمية، وكَثُر اقتناء الكتب وانتساخها، سواء في خزانات الدولة أو الخزانات خاصة. وقد ارتفع النشاط التعليمي والتدريسي المعتمد على الرواية والتلقين والحفظ الذي دعمه وجود الكتاب المشرقي، وكذا تحفيز الأندلسيين على التأليف.

كما لم يخل المجال الفكري من علوم عملية مما كثرت إليه الحاجة في تسيير دواليب الدولة بما فيها علوم الهندسة والطب وصناعة الدواء، وقد رأينا بلاء المهندسين المعماريين في بناء المدن، والمهندسين في بناء القطع والسفن الحربية، والصناع الذين عملوا على توفير السلاح للجنود والعساكر، وكذلك الأطباء والصيادلة، وقد رأينا كيف نالوا القرب من الخلفاء ومنهم: ابن زهر وابن طفيل.

ونبغ علماء في فروع كثيرة من العلوم كعبد الملك بن زهر الإشبيلي (ت564هـ) الذي نبغ في الطب، وابن البيطار المالقي (ت646هـ) الذي نبغ في التاريخ الطبيعي، وابن جبير (ت614هـ) الذي نبغ في التاريخ، وابن طفيل وابن رشد اللذان نبغا في الفلسفة، وغيرهم كثير.

وكانت ثقافة هؤلاء العلماء وغيرهم من أبناء عصرهم ثقافة موسوعية، فقد نجد منهم من اجتمع لديه أكثر من علم؛ فهذا ابن زهر الذي عرف بالطب نجده مهندسًا قد وُكّل إليه الإشراف على بناء جامع إشبيلية[2].

---

(1) المغرب: 2/ 129؛ نفح الطيب: 6/ 35؛ تاريخ الفكر الأندلسي: 186.

(2) المن: 392.

وقد كان الفقهاء رجال دين وعمل؛ إذ منهم من يشرف على الفلاحة والمساحة: «وأمر أمير المؤمنين أبا القاسم أحمد بن محمد القاضي، وأبا بكر محمد بن يحيى بن الحذاء الإمام بمسجد الموثق لأمانتهما ودياتهما ومعرفتهما بالمساحة والتكسير والفلاحة أن يختطا له ما يتصل بهذه القصور والمباني من الأرض البيضاء»[1].

كما كَثُر الاهتمام بالتنجيم وعلم الهيئة والفلك، وقد استعين بها في جميع أحوال الناس وفي معرفة الأزمنة، وأمر الخليفة ببناء أول مرصد بمسجد إشبيلية استجابة للخصاص في هذا المجال.

هكذا كانت العلوم والفنون مزدهرة على عهد الموحدين، قال المقري: «وأما حال الأندلسيين في الفنون والعلوم فتحقيق الإنصاف في شأنهم في هذا الباب أنهم أحرص الناس على التميز»[2]. «ولمع في النحو في هذا العصر نحاة مشهورون منهم: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي صاحب المقدمة الجزولية، وظهرت في هذا العصر مدارس نحوية هنا وهناك تفرّدت بآراء خاصة في بعض مسائل الإعراب وغيره؛ فهذه مدرسة فاس التي سيختلف أهلها مع مدرسة تلمسان في مسألة صرف أبي هريرة، وهذه مدرسة سبتة التي تخالف الجمهور في ضم النكرة المقصودة إذا نوّنت اضطرارًا، وهذه مدرسة طنجة التي توجه أسئلة نحوية إلى مدرسة إشبيلية، وأخيرًا هذه مدرسة المغرب بعامة التي لا تسمي لولا شرطًا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن»[3].

---

(1) نفسه: 374.

(2) نفح الطيب: 5/ 37.

(3) النبوغ المغربي: 1/ 126.

المبحث الثاني

اسمه ونسبه

لقد اتفقت جميع المصادر التي ترجمت لأحمد بن داود الجذامي على تسميته ونسبه، فهو «أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذامي السرقسطي الباغي، وكنيته أبو جعفر». وقد وقفت في سلسلة نسبه عند جده يوسف، وزادت الترجمة التي وضعت له في الانتخاب جدًا ثانيًا وهو: هشام[1]، وكان هذا آخر ما وصلنا من سلسلة نسبه، ولم يصلنا شيء عمن اشتهر من أهله.

وانتقلت الترجمة إلى ذكر أصله ورجوعه إلى قبيلة جذام، وهم بنو جذام بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، من القحطانية مساكنها بين مدين إلى تبوك بأرض اليمن حوالي أيلة من أول عمل الحجاز بالجزيرة العربية[2]. كانت لهم أصنام يعبدونها، ولما أسلموا أبلوا البلاء الحسن في نشر الإسلام، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (صلوات الله على جذام يقاتلون الكفار إلى رؤوس الشعف ينصرون الله ورسوله)[3].

وقد انتشروا في الأندلس على إثر الفتوحات، وكانت دارهم بها شذونة والجزيرة وتدمير وإشبيلية وجزء من قلعة رباح[4].

وقد لعبت جذام دورًا هامًا في الصراعات القبلية بالأندلس، وكان منهم أعلام كثيرون من ذوي العلم والرياسة[5].

---

(1) الانتخاب: 3.

(2) معجم القبائل: 1/ 174؛ جمهرة الأنساب: 420.

(3) الأنساب للسمعاني: 1/ 33.

(4) جمهرة الأنساب: 421؛ نفح الطيب: 1/ 296.

(5) انظر: القبائل العربية في الأندلس: 462.

أما نسبة الجذامي إلى سرقسطة فلأن أصله منها كما جاء في الذيل والتكملة لابن عبد الملك: «سرقسطي الأصل، انتقل سلفه منها قديمًا»[1]. وسرقسطة: مدينة في شرق الأندلس كبيرة القطر، بناها قيصر، آهلة، ممتدة الأطناب، واسعة الشوارع، حسنة الديار والمساكن متصلة الجنات والبساتين، وهي على ضفة نهر كبير يأتي بعضه من بلاد الروم، وتسمى: «المدينة البيضاء» لكثرة جصها وجيارها، ولأن أسوارها من حجر الرخام لا تدخلها حية البتة، وإذا جلبت إليها ماتت، وتعرف بالملح الداراني الذي لا يوجد مثله في أي مكان[2].

أما نسبته إلى باغة فقد جاء في التكملة لابن الأبار، وفي «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك: «من أهل باغة ابن هيثم عمل غرناطة». ولقد وجدنا اختلافًا في اسمها: فتارة نجد اسمها: باغة، وتارة بيغو مترجمًا عن كلمة PRIEGO بالإسبانية، ففي «معجم البلدان»: «باغة: مدينة بالأندلس من كورة إلبيرة بين المغرب والقبلة منها وفي قبلي قرطبة»[3]. وفيه أيضًا: «بيغو» بكسر الباء وسكون الياء، والغين معجمة، بلدة من أعمال جيان»[4]. وفي «الروض المعطار» «بيغو: مدينة بالأندلس من عمل غرناطة»[5]. وفي «الإحاطة»: باغة وبالإسبانية PRIEGO هي بلدة حصينة قديمة تقع شمال لوشة في ولاية جيان»[6].

والملاحظ في هذه التعريفات أنها تقدم ترجمة لمدينتين أو اسمين لمدينة واحدة، وقد استخلصنا أن المدينة التي سكنها الجذامي هي: «مدينة باغة بالأندلس من كورة إلبيرة بين المغرب والقبلة منها من قبلي قرطبية منحرفة عنها

---

(1) الذيل والتكلمة، السفر الأول القسم الأول: 115.
(2) الروض المعطار: 317.
(3) معجم البلدان: 1/ 326.
(4) نفسه: 1/ 532.
(5) الروض المعطار: 122.
(6) الإحاطة: 1/ 509.

يسيرًا، وبينهما حوالي خمسين ميلًا، وهي من عمل غرناطة قريبة من قلعة يحصب، وتسمى باغة ابن هيثم تمييزًا لها عن غيرها كباغة دانية وباغة التغلبيين»[1]. ولمائها خاصية عجيبة، فإنه ينعقد حجرًا في حافات جداوله التي يكثر فيها جريه، ويجود فيها الزعفران، ويحمل منها إلى البلدان.

وقد شهدت هذه المدينة أحداثًا عظيم يذكرها ابن الخطيب في معرض ترجمته لرضوان النصري الحاجب يقول: «غزا في السادس والعشرين من محرم عام ثلاث وثلاثين وسبعمائة بجيش مدينة باغة، وهي ما هي من الشهرة وكرم البقعة، فأخذ بمخنقها، وشد حصارها، وعاق الصريخ عنها، فتملكها عنوة، وعمّرها بالحماة، ورتّبها بالمرابطة، فكان الفتح فيها عظيمًا»[2]. أما صاحب «الروض المعطار» فيصف حصارها: «بيغو: مدينة بالأندلس من عمل غرناطة، كان عبد الله صاحب بياسة من بني عبد المؤمن استدعى عدو الدين لما نزل عليه العادل ببياسة... ثم ساروا إلى بيغو هذه، فأطال مع الفنش حصارها إلى أن دخل البلد بعد شدة، وصالحه أهل القلعة»[3].

وتعدّ المقدمة التي جاءت في الصفحة الأولى من الانتخاب أهم ما ساعدنا على الترجمة للجذامي، إذ أورد الناسخ ترجمة مقتضبة عنه قال: «كتاب الانتخاب في شرح أدب الكتاب» مما عني بتأليفه الشيخ الفقيه النحوي الماهر أبو جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام السرقسطي الجذامي الباغي، روى عن أبي سليمان بن يزيد السعدي، وكان متقدمًا في المعرفة بالنحو والحفظ للغة، ذا مشاركة جيدة في الطب وغيره، وحظ من قرض الشعر، وصنّف هذا الشرح على أدب الكتاب، وتوفي رحمه الله تعالى بباغة سنة ثمان [..]، ذكره ابن عبد الملك في «التكملة»[4].

ونشير هنا إلى أن الناسخ قد ذكر كتاب «التكملة» مما قد يوقع في

---

(1) هامش الذيل والتكملة لابن شريفة، القسم: 1، السفر: 1، ص: 115.
(2) الإحاطة 1/ 509.
(3) الروض المعطار: 122.
(4) الانتخاب: 3.

الخلط بينه وبين كتاب «التكملة» لابن الأبار، إلا أننا آمنون من هذا الخلط بما قام به من إضافة الكتاب إلى صاحبه ابن عبد الملك، وهي لا تعدو تلخيصًا للعنوان الطويل: «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة».

وقد كانت ترجمة جامعة إلا أنها لم تذكر أشياء أخرى عن الجذامي كما هو الشأن في «التكملة»: «من أهل باغة ابن هيثم من عمل غرناطة، وله في «شرح أدب الكتاب» لابن قتيبة تأليف مفيد، وأخذ في «شرح المقامات» للحريري، وقد أخذ عنه»[1].

وفي «الذيل والتكملة» قال: «سرقسطي الأصل، انتقل سَلَفُهُ منها قديمًا... ذا مشاركة جيدة في الطب،... وكلاهما مما أجاد به.. توفي بباغة»[2].

وفي «إشارة التعيين»: «توفي عن سبعين سنة أو نيف عليها»[3].

وبقيت سائر ترجماته مجمعة على أنه كان متقدمًا في المعرفة بالنحو والذكر للآداب، ذا مشاركة في الطب وغيره، وحظ من قرض الشعر.

وقد كانت ولادة الجذامي سنة (527هـ) كما يذكر الزركلي وعمر رضا كحالة وقد أوردا هذا التاريخ اعتمادًا على ما جاء في «إشارة التعيين»: «أنه توفي عن سبعين سنة أو نيف عليها»[4]، أي: إنهما اجتهدا في تقدير سنة الولادة باعتبار هذه الإشارة.

أما مكان الولادة فلم تذكر المصادر شيئًا عنه، إلا أننا نرجح أنه كان باغة، وذلك لأننا قرأنا عنه أنه «كان من أهلها»، وكان يسمى «الباغي»، ونحن نعلم أن الشائع في تسمية الناس هو بمكان ولادتهم بغض النظر عن الأصل، وهذا يفيد أن ولادته ونشأته ووفاته كانت به.

أما وفاته فلم تثبت في المصادر التي ترجمت له قطعًا وإنما قدمت

---

(1) التكملة: 1/ 92، الترجمة: 240.
(2) الذيل والتكملة: 115.
(3) إشارة التعيين: 31.
(4) إشارة التعيين: 31.

ببعض الشك، إذ وجدنا فيها: توفي سنة سبع، وقيل: ثمان وتسعين وخمسمائة. وكانت بباغة.

المصادر التي ترجمت «للجذامي» مرتبة حسب الترتيب التاريخي هي:

* «التكملة لكتاب الصلة» للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبار المتوفى (659هـ)، عني بنشره: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، 1956م، 1/ 92.

* «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي، توفي سنة (703هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، سفر 1، القسم 1، ص115.

* «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص306.

* «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة (ت1067هـ)، مكتبة المثنى، بيروت.

* «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ)، طبع أسطنبول سنة 1955م، 1/ 89.

* «الأعلام» للزركلي (ت1976م)، دار العلم للملايين، ط4، 1/ 123.

* «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، 1/ 219.

المبحث الثالث

شيوخه

أخذ الجذامي العلم عن شيوخ عصره وأبرز من علمنا عن تتلمذه على أيديهم ثلاث علماء اشتهروا في الأندلس وهم:

1 ـ داود بن يزيد بن عبد الله الغرناطي السعدي، أبو سليمان:

من أهل قلعة يحصب، مولده بعد (480هـ) بيسير، يعدّ بقية النحاة بالأندلس، الفاضل الورع الزاهد، صدر النحويين في عصره، وبقية الزهّاد في دهره، روى عن ابن الباذش، وأخذ عنه ولازمه إلى أن مات، وتصدر للإقراء في حياته، وكان يجلّه ويؤثره بطائفة من طلبته، وكتب له إجازة طنانة وصفه فيها بالتحقيق وجلالة المرتبة في العربية.

ورحل إلى قرطبة فسمع بها من أبي محمد بن عتاب وأبي بحر الأسدي وابن مغيث، وأقرأ العربية والأدب واللغة، وكان مشاركًا في الحديث، يستفتح مجلسه بأمّ القرآن تبرُّكًا، ويسمع الحديث في رمضان بدلًا من كتب الأشعار.

وكان غزير الدمعة، كثير الخشية عند قراءة القرآن والحديث، وكان يأكل الشعير ولم يأكل لحمًا من الفتنة الأولى لأجل المغانم والمكاسب.

انتقل من غرناطة إلى باغة من أجل أن السلطان دعاه لإقراء بنيه فقال: والله لا أهنت العلم ولا مشيت به إلى الديار. ثم انتقل إلى قرطبة، وكان يسأل الله الموت بها، فاستجيبت دعوته فتوفي بها سنة (573هـ).

ومن تلاميذه: ابن خروف النحوي، وأبو القاسم الملاحي، وأبو بكر بن أبي زمنين[1].

---

(1) ترجمته في: بغية الوعاة: 1/ 563؛ البلغة: 81؛ التكملة لابن الأبار، السفر: 1، ص: 63 (ت203هـ).

2 ـ أحمد بن عبد العزيز بن غزوان القرشي الفهري الأندلسي، أبو العباس:

كان أستاذًا نحويًا، لغويًا أديبًا راوية، روى عن أبي علي الغساني، وروى عنه أبو علي بن الزرقالة، وذكر له تآليف نحوية وأدبية وشعرًا كثيرًا[1].

3 ـ أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الجياني الأندلسي:

ينسب إلى خشين قرية بالأندلس وقبيلة من قضاعة، يخعرف كأبيه بابن أبي الركب، قاض من العلماء بالحديث والسير والنحو، وله شعر، أصله من مدينة جيان، ولد ونشأ فيها، وتحول في العدوة والأندلس، وولي القضاء في جيان أيام المنصور يعقوب بن يوسف الموحدي، واستقر بفاس، كان من عظماء نحاة الأندلس، وقال شعرًا أورده صاحب «المغرب»:

كأنما عمران إذ حكني ... قد أودعت كفاة أفناكا

فقلت يا جسم تنعّم به ... فطالما بالهجر أفناكا

قال ابن الزبير: كان أحد الأئمة المتقين المعتمدين في الفقه والأدب، ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة، كثير الحياء، قليل التصرف في العلم، واعتنى وقيَّد.

روى عن ابن قوقل وابن بشكوال وعبد الحق الإشبيلي وابن بكر بن طاهر الخدب وأجاز له السلفي، وأقرأ ببلاده وغيرها، وولي قضاء بلده. ولو لم يكن في وقته أتم وقارًا ولا أحسن سمتًا منه.

واتفق الشيوخ على أنه لم يكن في وقته أضبط منه ولا أتقن في جميع علومه حفظًا وقلمًا، وكان نقّادًا للشعر، مطلق العنان في معرفة أخبار العرب وأيامها وأشعارها ولغاتها، متقدمًا في كل ذلك وفي إقراء الكتاب ومعرفة أغراضه وغوامضه، تكرر في «جمع الجوامع».

من تصانيفه: «شرح غريب سيرة ابن هشام»، و«شرح الإيضاح»،

---

(1) بغية الوعاة: 1/ 325 (ت617هـ).

و«شرح الجمل»، وله في العروض تأليف، توفي بفاس في 11 شوال من سنة (604هـ) ودفن بعدوة القرويين[1].

هذه ترجمة لأساتذة الجذامي قدّمناها بين يدي هذا البحث لما تتيحه من إضاءة الجوانب العلمية في سيرته، ولم نجد فيما وصلنا عنه أنه عمل لأحدهم ترجمة أو صرح بالأخذ عنه وتبرير ذلك في أن الشرحين الذين وصلانا عنه لم يفتحا مجالًا لذلك، أو أنه قدم لهم ترجم إلا أنها ضاعت مما ضاع من آثاره، فنحن نكاد نجزم أن كاتبًا من هذا المستوى من العلم لم يكن ليكتفي بشرحين فقط، بل لا بدّ وأن له كتابات وتصانيف أخرى، أو تقييدات لم تصل أيدي النجدة إليها إلى الآن.

وقد تلقى الجذامي العلم عنهم بطرق الأخذ المعروفة وكيفية التحمل المعهودة ما بين قراءة وسماع وإجازة؛ فقد تلقّى عن أبي سليمان بن يزيد السعدي مباشرة، وذلك أثناء حلول أبي سليمان بباغة، كما أن كثرة النقول التي وجدناها في «الانتخاب» تدل على أنه أقرأ «أدب الكتاب» لطلبته ومنهم الجذامي، وكانت تلك النقول شروحًا وتعليقات قدمها أبو سليمان للطلبة، خاصة وأن «أدب الكتاب» كان مادة أساسية وثابتة في المقررات التعليمية التي كانت تدرس ويعتنى بها رواية وحفظًا.

وقد كان الجذامي ملازمًا لأستاذه، فقد كان يقرأ عليه ما كان يستنسخه، وهي طريقة تعتمد المقابلة الشخصية، وقد وجدنا دليلًا على ذلك في خاتمة «شروح سقط الزند» المخطوط بقلم ناسخه: «نقلت هذا الكتاب من أصل الفقيه الأجلّ الأستاذ الأعرف الأكمل أبي جعفر أحمد بن داود الجذامي، وكان عليه بخط يده أنه قابله بأصل الأستاذ أبي سليمان بن يزيد السعدي، وقرأه عليه قراءة تفهُّم لمعانيه وتصحيح لألفاظه»[2].

أما الأستاذ أبو ذر الخشني الجياني فكان ممن أسسوا البنيان العلمي

---

(1) التكملة: 2/ 700 (ت1098)؛ جذوة الاقتباس: 366.

(2) شروح سقط الزند، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط قسم الوثائق، رقم: 164، ق: 42.

للجذامي، وكان ممن أكثر الرواية عنهم، فقد وردت في شرح المقامات له أنه أخذ برواية الخشني لمقامات الحريري وذلك في الصفحات الآتية: 34 ـ 47 ـ 49 ـ 51.

وأما أستاذه أحمد بن عبد العزيز بن غزوان القرشي فلم نعلم عن لقائهما شيئًا، إلا أن التلقي لم يكن مستحيلًا، ولم يكن موقوفًا على الدراسة المباشرة، بل كانت إمكانيات الدراسة متعددة من مكاتبة وسماع وإجازة، ولا ننفي إمكانية رحلة الجذامي إليه، إلا أن ذلك لم يتأكد لنا لحد الآن.

وقد استفاد الجذامي من شيوخه في النحو وعلوم العربية والأدب، وتلقى الحديث والسير من الخشني خاصة، وأكثر النقل عن أبي سليمان بن يزيد السعدي خاصة ويدل على هذا مقاطع عديدة من نص الشرح.

وكان له شيوخ آخرون تلقى عنهم علومًا أخرى، إلا أن تأثيرهم فيه لم يكن على نفس الدرجة من الشيوخ الثلاثة، ولذلك لم تهتم المصادر بذكرهم.

تلاميذه وأصحابه:

لم تطلعنا التراجم على أسماء لتلاميذ الجذامي إلا إشارة وجدناها في «التكملة» فيها: «وقد أخذ عنه»[1]، وهي تفيد أن للجذامي قدمًا راسخة في نقل العلم وروايته، وكان له دور هام في الحركة التعليمية في عصره، وقد حلاه المترجمون بألفاظ تدل على أستاذيته منها: «..الفقيه الأجلّ، الأستاذ الأعرف الأكمل أبي جعفر بن داود...»[2]. ومنها: «الشيخ الفقيه النحوي الماهر أبو جعفر أحمد بن داود بن يوسف الجذامي»[3].

وقد أهملت التراجم ذكر تلاميذ الجذامي، مما جعل سلسلة العلم تقف عنده. أما أصحاب الجذامي فلم يذكر منهم أحد، ونحن نرى أن أصحابه هم أولئك الذين اشتركوا معه في الصناعة، أي: صناعة طلب العلم، وهم تلامذة

(1) التكملة لابن الأبار: 1/ 92.
(2) شروح سقط الزند، ق: 92.
(3) الانتخاب: 3.

شيوخه، فهم مشتركون في المعين ذاته، وقد كان أشهرهم: علي بن محمد الحضرمي المشهور بابن خروف النحوي المتوفى سنة (609هـ)[1]، ومحمد بن عبد الواحد الملاحي أبو القاسم المتوفى سنة (619هـ)[2]، ومحمد عبد الله بن أبي زمنين المري الإلبيري المتوفى سنة (602هـ)[3].

وقد كانوا مشتركين في نقل العلوم من نحو، ولغة، وفقه، وحديث، وتاريخ من نفس الشيوخ، كما كانوا مشتركين في الأخلاق العالية؛ فقد بهرنا بما حلوا به من صفات، فهذا أبو القاسم الملاحي بالإضافة إلى كونه محدثً وراوية وأديبًا ومؤرخًا عارفًا بالأنساب حافظًا للأسانيد فقد كان «من المفاخر الغرناطية، وكان من أفضل الناس، وأحسنهم عشرة، وألينهم كلمة وأكثرهم مروءة، وأحسنهم خُلقًا وخَلقًا، ما رأيت مثله. قدسّ الله تربيته»[4].

وأبو بكر بن أبي زمنين الذي ولي القضاء كان: «عدلًا مهيبًا جزلًا، فإذا انفصل من مجلس الحكم صار من ألين الناس جانبًا، وأحسنهم خلقًا، وأكثرهم تواضعًا، وكان محدثًا جليلًا فاضلًا»[5].

ولم يصلنا أن الجذامي كان مقربًا من أحد الحكّام من عصره أو من بلده، وكان ذلك سببًا من أسباب غموره، ويمكن إرجاع هذا إلى أنه كان زاهدًا في ذلك الأمر، خاصة مع ما علم مما كان يتهدد المقرب من الحاكم من كيد حساده، أو نقمة الحاكم عليه، أو بيع ضميره بإباحة المحظور. وهذا الورع مما ورثه عن أستاذه أبي سليمان الذي رفض إقراء أبناء السلطان: انتقل من غرناطة إلى باغة من أجل أن السلطان دعاه لإقراء بنيه فقال: «والله لا أهنت العلم ولا مشيت به إلى الديار. انتقل من غرناطة إلى باغة من أجل أن السلطان دعاه لإقراء بنيه فقال: والله لا أهنت العلم ولا مشيت به إلى الديار».

---

(1) انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس: 307؛ الوفيات: 1/ 343؛ فوات الوفيات: 2/ 79؛ معجم الأدباء: 5/ 420.

(2) انظر ترجمته في: الإحاطة: 3/ 176.

(3) انظر ترجمته في: تاريخ قضاة الأندلس: 110؛ شجرة النور الزكية: 113.

(4) جذوة الاقتباس: 307.

(5) تاريخ قضاة الأندلس: 110.

المبحث الرابع

ثقافته وخصائصها

إن ما أسلفناه أثناء الحديث عن عصر الجذامي وشيوخه من شأنه أن يبرز بيئته الثقافية ويكشف عن مراحل دراسته وأطوار تعلمه، ويظهر جهوده في سبيل الدرس والتحصيل، ويصوّر ما كان عليه من عزم صادق وسعي دائب إلى العلم والمعرفة وبذلهما.

فقد كانت السمة الغالبة على عصر الجذامي هي الموسوعية التي عرف بها كتاب وأدباء العصر الموحدي، وقد أجمع كل من ترجم لهم على معرفتهم واطلاعهم؛ فهم علماء الأدب واللغات المتبحرين والمتقدمين فيها، والمبرزين في المعرفة باللغة والنحو، وهم علماء بمعاني الأشعار ومعرفتها وإتقانها وضبطها، وقد شملت الثقافة بالدرجة الأولى القواعد النحوية التي هي الأساس في ضبط التعبير وسلامته عند العرب، ثم حفظ اللغة بما يتفرع عنه من حفظ المذاهب، والإحاطة بالتاريخ الأدبي العربي كله، والتاريخ العام مما يتعلق بأخبار الأمصار والممالك، بالإضافة إلى العلوم الأخرى التي كان على الأديب أن يحيط بها كالطب والفلسفة والعدد والفقه والحديث والتفسير والفرائض.

وهذا ما وجدنا عليه أحمد بن داود الجذامي، فقد كان متقدمًا في المعرفة بالنحو والذكر للأدب، والحفظ للغة، ذا مشاركة جيدة في الطب وغيره، وحظ من قرض الشعر[1]، وبذلك مثل عصره أحسن تمثيل، ولم يكن شاذًا عما عرفته جميع تراجم رجال القرن السادس بالأندلس إذ نجد في ترجمة

(1) الذيل والتكملة، س1، ق1، ص: 115؛ صلة الصلة: 5/ 325؛ البلغة: 56؛ بغية الوعاة: 1/ 306؛ الأعلام: 1/ 123.

أبي بكر بن زهر (ت596هـ) أنه «كان من أهل المعرفة بالطب والحفظ للغة والأدب... مشاركًا في الفقه والحديث والتفسير وكان يحفظ كتاب البخاري بأسانيده»[1]. وفي ترجمة محمد بن عبد الرحمٰن ابن الكاتب (ت607هـ)[2] «أنه كان شاعرًا مطبوعًا، ذا معرفة جيدة بالعدد والمساحة»[3]، وغير هاذين المثالين كثير.

ولقد توفرت للجذامي أسباب ووسائل الطلب وأدوات العلم في مجتمع كان يجلّ العلماء وكان الحكام هم أول من يقدم الدليل على ذلك. وقد كان دائم التقييد والكتابة، يقابل ويعارض ما يقع إليه من ذخائر المؤلفات التي جلبها الأندلسيون من المشرق، وما ألفوه وأبدعوا وشرحوا حتى استوت له ملكة علمية فذّة، واستقامت عنده مشاركة واسعة في كثير من أصول العلم وفروعه، فغدا حجة في النحو، خبيرًا باللغة، محيطًا إحاطة نادرة فيما ألّف من شروح، وهكذا جاءت ترجمته محيلة على كل ذلك: «الشيخ الفقيه النحوي الماهر، كان متقدمًا في المعرفة بالنحو والحفظ للغة والذكر للآداب، ذا مشاركة في الطب وغيره، وحظ من قرض الشعر»[4].

أما تأثر الجذامي بشيوخه فهذا أمر طبيعي عهدناه في تأثير العالم في المتعلم، وقد علمنا من سيرة شيوخ الجذامي بعد صيتهم وعلوّ طبقتهم في العلم ومضاهاة الأقران؛ فهم الأساتذة في النحو والعربية والأدب واللغة: فداود بن يزيد السعدي «صدر النحويين، وصف بالتحقيق وجلالة المرتبة في العربية»[5]. ومصعب بن محمد الخشني: «لم يكن في وقته أضبط منه، ولا أتقن في جميع علومه حفظًا وقلمًا، وكان نقّادًا للشعر، مطلق العنان في أخبار العرب وأيامها وأشعارها ولغاتها، متقدمًا في كل ذلك»[6].

---

(1) الأعلام: 3/ 150.
(2) الإحاطة: 2/ 57.
(3) الانتخاب: 3.
(4) بغية الوعاة: 1/ 564؛ البلغة: 80.
(5) الأعلام: 2/ 249.
(6) الانتخاب: 3.

وإلى جانب تبحّرهم في العلم فقد وصفوا بالورع والزهد والفضل والتقوى وكثرة الخشية وغزارة الدمعة والوقار، والمروءة وكثرة الحياء... وهذه صفات لا بدّ أن تترك الأثر البالغ في تكوين الجذامي وثقافته، فقد أخذ عنهم العلم والصفات الأخلاقية من ورع وتقوى وجلال وكمال معًا، وهكذا نجد في ترجمته في أول صفحة من «الانتخاب»: «مما عني بتأليفه الشيخ الفقيه النحوي اللغوي الماهر»[1]. وفي نسخة من «شروح سقط الزند» ما نصه: «نقلت هذا الكتاب من أصل الفقيه الأجلّ، الأستاذ الأعرف الأكمل أبي جعفر أحمد بن داود الجذامي»[2].

وهذه الصفات لم تكن تطلق جزافًا، بل كانت تلخص حالًا عظيمة وجليلة في ألفاظ قليلة تغني عن الإسهاب في الحديث، والمقصود منها الإكبار والإجلال، قال المقري: «وصفة الفقيه عندهم جليلة، حتى أن الملثمين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه، وقد يقولون للكاتب والنحوي واللغوي فقيه؛ لأنها عندهم في نهاية من علوّ الطبقة»[3].

وقد انعكست هذه المعرفة والاطلاع على ما ألّفه، حيث تظهر ثقافته الواسعة على الكثير من المؤلفات في مختلف الفروع من نحو ولغة وأدب وتاريخ وجغرافية وحديث وقرآن وحكمة وفلسفة وفقه وفلك، وتصوُّف وعلم الكلام، إذ نعثر في شرحه على كتب في هذه المجالات اعتمدها ونقل منها، وإن اطلاعه على هذا الكمّ الهائل من المصادر يدل على أنه قد أمضى وقتًا ليس بالهين في دراستها، وقد جمع منها ما يتصل بموضوع «أدب الكتاب» من مختلف العلوم، بحيث ألمّ بشتات ما يتطلّبه الشرح، وبهذا جاء الشرح زاخرًا بالمعلومات حتى فاق بها الكتاب المشروح.

لقد أتاح كتاب «الانتخاب» إمكانية التعرُّف على ثقافة الجذامي الموسوعية، ونلمس ذلك جليًا في أنه جارى جميع الموضوعات التي طرقها

---

(1) انظر: الانتخاب: 30.

(2) شروط سقط الزند: خ164، ص: 242.

(3) نفح الطيب: 1/ 220.

ابن قتيبة على اختلافها بالشرح والتحليل والإضافة المفيدة، فنجده يشرح القضايا الأدبية بحنكة الأديب، ويتطرّق للإعراب بآليات النحو واللغة المختلفة وآراء المدارس كلها، ويشرح القضايا الفقهية بحكمة الفقيه المطّلع على الأحكام وتعليلاتها وكيفية استنباطها من النصوص الشرعية، ويسهب في تفسير الأحداث التاريخية وإيراد الأخبار المتنوعة بسرد المؤرخ المتتبع للأحداث المطلع عليها والمتقن لتفاصيلها كما لو كان مشاركًا فيها، ويشير إلى أحوال الحيوان والنبات وأحوال الأيام والأوقات وأحوال الجو والفلك بخبرة الطبيعي والفلكي الملتمس، ويناقش المسائل الحسابية والهندسية بخبرة عالم الرياضيات. وإن تناول المعلومات بترتيب المواضيع، وتناول مادة الشرح بالتنظيم البديع لما ينبئ عن مهارة في المنهج، وعن غنى من حيث الرصيد المعرفي.

وهكذا فقد كانت الخاصيتين الأساسيتين لثقافة الجذامي كما تجلّت في شرحه هما: التنوُّع والأصالة. ونعني بالتنوُّع: تنوُّع المعارف، وهي متعددة المشارب، فهي تأخذ من كل علوم العصر من تاريخ وأدب وفقه وحديث ونحو وفلك وطب.

أما الأصالة: فتتمثل في اعتماده على تأصيل كل ما يورده، سواء كانت آراء أو نقولًا إذ إنه يعتمد على المصادر في كل علم، ومنها: القرآن، والحديث، وكتب النحو ككتاب سيبويه، وكتب الأدب العام كالأغاني، وكتب التاريخ وغيرها، وكان أصيلًا في لغته وأسلوبه، وقدم شرحًا متميزًا في كل ذلك، وغنيًا من حيث المعلومات والآراء. ولكي نتلمس التنوُّع في ثقافة الشارح نرصد ما يأتي:

❖ المطلب الأول ❖

الثقافة النحوية واللغوية

هي الخاصية الأساسية في ثقافة الجذامي، فقد علمنا أنه برز في النحو، وأنه عرف بمهارته فيه حتى سمي بالنحوي الماهر، ونلمس هذه الثقافة بجلاء في كتاب «الانتخاب» في اعتناء الجذامي بالقضايا النحوية واللغوية، وقد

لاحظنا إثارته لبعض المسائل النحوية وشرحها، وإيراده لمختلف الآراء التي تجاذبت القضية. وقد توسع الجذامي في شرحها، وأورد الآراء المختلفة حولها، واعتمد على آراء المدرستين البصرية والكوفية، وأشار إلى ما بينهما من اختلاف وذكر بعض أقطابهما: كسيبويه وابن جني، والمبرد، والزجاجي، وغيرهم. وقد أوردنا في هذه الدراسة إحصاء عامًا للنقول التي نقلها عنهم، وإحصاء آخر للمصادر النحوية واللغوية الكثيرة.

كما أننا لمسنا نزوعه الشديد إلى الإسهاب في الإعراب كلما أتيحت له الفرصة لذلك وقد أبان عن مهارة عالية فيه، ويظهر ذلك في إعراب الشعر والجمل من الشواهد، وكذلك من الآيات، والإعراب من المسائل التي كانت من ثوابت كل أبواب كتاب «الانتخاب».

كما تجلّت ثقافته اللغوية من خلال اعتنائه بالألفاظ اللغوية في شرحها وإعرابها، موردًا للمرادفات لها والضد وأساليب استعمالها وأوجه اختلاف لغات القبائل العربية حولها ومعانيها المتعددة، كما يظهر إلمامه بالمعرب والدخيل من الألفاظ، وقد أشار إلى أصله، ومعرفته بما يقع فيها من لحن وخطأ وصحيح جرى عليه لسان العرب، وقد كانت لغته لغة متينة منتقاة من معجم العربية الرصينة، مما جعل لغة كتاب «الانتخاب» تضاهي لغة «أدب الكتاب».

❖ المطلب الثاني ❖

الثقافة الأدبية

تجلّت هذه الثقافة في كتاب «الانتخاب» بإلمام الجذامي بالأخبار الأدبية المتعلقة بالأدباء وبأشعار العرب وبمناسباتها وبأسماء الشعراء، وبإتمام الأشعار أو تصحيحها، وإحاطته بالأمثال وقصصها، وأصناف المعاني الأدبية. كما أن إحاطته بمجموعة كبيرة من المصادر الأدبية، والتي عرضناها في إطار دراسة المصادر دليل على أنه وقف عليها، وتكون لديه منها رصيد معرفي مهم، وقد حاول أن يستثمرها في الشرح، وقد نجح إلى حدّ كبير في ذلك.

ولأن طبيعة كتاب «أدب الكتاب» الغالبة عليه هي الطبيعة الأدبية، فقد

جاء الشرح مواكبًا لهذه الخاصية، إلا أنه لم يبق محصورًا فيها، بل تعداها لكي يكون كتابًا موسوعة.

❖ المطلب الثالث ❖

الثقافة الفقهية

تجلّت في إحاطة الجذامي بالقواعد الفقهية، ومنها التي أثارها في المقدمة مثال: الزعيم غارم، لا طلاق في إغلاق، لا يغلق الرهن، وغيرها[1]. وقد فصل فيه القول تفصيلًا جيدًا بحيث أشار إلى أصلها من الكتاب والسنّة وأحاديث رسول الله ﷺ، وأورد المذاهب التي قالت كلمتها في ذلك بإثارة موطن الخلاف بينها، مثال: تفصيل قضية البيع والشرط في الفقه الإسلامي واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة[2] في هذه المسألة.

كما أن كتاب «الانتخاب» دليل على نبوغ الجذامي في التفسير، وقد تبين ذلك في إيراد أسباب النزول وأوجه القراءات لبعض الآيات القرآنية التي أوردها شاهدًا على ما ذهب إليه.

كما أن الجذامي أبان عن معرفة جيدة بالحديث وروايته، بأسانيده ومتنه، وكثرة الأحاديث التي أوردها دليل على اعتمادها كشاهد في الشرح والإعراب، إيمانًا بأهميتها وحجيتها، وقد عمل على شرح غريب مفردات الحديث، وعمل على إيراد سند بعض الأحاديث بأسانيد مختلفة مثال ما ورد في حديث ابن سيرين في قول رسول الله ﷺ: (لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ حُمَةٍ أَوْ نَفْسٍ)[3].

وأشار إلى كتب الحديث، ومنها: «صحيح مسلم»، و«مسند أحمد بن خالد»، و«غريب الحديث» لابن قتيبة، و«غريب الحديث» لأبي عبيد وغيرها.

---

(1) الانتخاب: 80.

(2) الانتخاب: 89 ـ 91.

(3) الانتخاب: 136 ـ 137.

❖ المطلب الرابع ❖

الثقافة التاريخية والأخبارية

لقد أوضح كتاب «الانتخاب» أن الجذامي كان ملمًا بجميع الأخبار والأحداث وأيام العرب في الجاهلية والإسلام، وأنه متوفر على قدر مهمّ من المعلومات في ميدان التاريخ والأخبار، وقد استفاد من هذه المعلومات لإغناء الشرح بما يفيد وبما ييسر الفهم، وذلك بذكر هذه الأحداث والوقوف طويلًا عندها، لشرح ما أشار إليه ابن قتيبة، أو لإضافة توضيحات أخرى كانت الفرصة سانحة للإطالة فيها، فكتاب «الانتخاب» زاخر بأحداث تاريخية ووقائع تطلبها مقام الشرح مثال: خبر بدء التأريخ على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1]. وأخبار خالد بن عبد الله القسري وجزءًا من خبر محنته[2]. وخبر بني أسد مع عمرو بن هند لما سموا عبيد العصا[3]. وخبر خالد بن المضلل وعمرو بن مسعود ندماني المنذر حين قتلهما[4]. وخبر الزباء مع قصير اللخمي. وخبر عمرو بن عدي حين قتل[5]. وخبر حاجب بن زرارة وابنه أسعد بن المنذر وتحريقه لبني دارم[6]. وغيرها من الأمثلة كثير.

كما أنه أشار إلى بعض أيام العرب وشرح أسبابها التي عرفت بها، مثل: يوم الفجار، يوم القصيبة يوم أوراة، يوم النسار، ويوم الجفار، وغيرها. وهذا مما يدل على سعة اطلاعه ومعرفته بهذه الأيام.

كما أنه أبان عن معرفة بأنساب العرب، منها إيراده لنسب قبيلة قضاعة والشعر الذي قيل فيه، ونسب قبيلة «مراد»، ونسب «جعفر أنف الناقة»، وغيرها.

---

(1) الانتخاب: 398.
(2) الانتخاب: 548.
(3) الانتخاب: 99.
(4) الانتخاب: 107.
(5) الانتخاب: 557.
(6) الانتخاب: 100

كما أن معرفته بأنساب الأعلام وتحقيقها جعلته يدقق في الأسماء ويوردها على النحو الصحيح، كقوله: «كُلُّ فُرَافِصَةَ فِي ٱلْأَسْمَاءِ بِٱلصَّمِّ، إِلَّا فَرَافِصَةَ أَبَا نَائِلَةَ زَوْجِ عُثْمَانِ بْنِ عَفَّانِ فَإِنَّهُ بِفَتْحِ ٱلْفَاءِ»[1]، وقوله في النمر بن تولب بأنه بسكون الميم لا غير[2].

كذلك معرفته باشتقاق الأسماء كاشتقاق اسم الحوفزان، واسم امرئ القيس، واسم مراد، وغيرهم، وأسباب أسماء الشعراء كلقب ذي الرمة، وجران العود، والأعشى، وغيرهم واشتقاق أسماء القبائل، واشتقاق أسماء البلدان: كذي طوى، وسرو حمير، وواسط، وغيرها.

كما أشار إلى بعض الأخبار وصححها مثل: خبر ضرب عيسى بن عمر بأن الضارب له لم يكن إبراهيم بن هبيرة[3]. كما إن أورد أخبار الأمثال التي ذكرها والظروف التي أحاطت بها كمثل: «إن الشقي وافد البراجم»[4]. وخبر مثل: «أهون من قعيس على عمته»[5]، و«كل الصيد في جوف الفراء»، وغيرها. وهذا كله مما يدل على سعة ثقافة الجذامي التاريخية والأخبارية.

❖ المطلب الخامس ❖

الثقافة العامة

تكمن ثقافة الجذامي العامة في الاطلاع على علوم مختلفة: كالطب والهندسة والرياضيات وعلم الفلك، وقد لاحظنا استغراقه في الحديث عن الرياضيات حين تعرض لمسألة النقطة في صناعة الهندسة، وحين تعرض لتعريف الخط المستقيم وآراء أقليدس وقسطا وغيرهما. كما تجلّت معرفته بعلم الفلك من خلال شرحه لباب: «معرفة في النجوم» حيث طالعنا شخصية

---

(1) الانتخاب: 256.
(2) الانتخاب: 129 ـ 155.
(3) الانتخاب: 111.
(4) الانتخاب: 100.
(5) الانتخاب: 78.

الجذامي الفلكية من خلال الإطالة في الشرح وإيراد الأسماء المختلفة للنجوم والشهور والأفلاك والليالي والأيام. كما أن الجذامي أحاط بعلم النبات وما يرتبط به، حيث لاحظنا معرفته بأنواعه وبمكان تواجده وأسمائه المختلفة.

كما برزت ثقافته حول الحيوان وخاصة الخيل، فقد فصل في ذلك أحوالها وشياتها وأسمائها وأنسابها والطير وأشكاله وأسمائه، وفي الحشرات وأسمائها.

كما تجلّت معرفته بأحوال عيش العرب بذكر مساكنهم والآلات التي يستخدمونها وعاداتهم في الأكل والشرب، ومشاربهم وأدواتهم في القياس والذرع.

كما أنه أبان عن معرفته بالطب، فقد أورد من ذلك تأثير النجوم في الأجسام في ذكره للاحتجام وارتباطه بليالي الشهر، وأورد حديثًا لرسول الله ﷺ: (يُحْتَجَمُ لِسَبْعَ عَشَرَةَ)[1]. هكذا نلمس ثقافة الجذامي الموسوعية من خلال هذه الإشارات، وهي تعكس التنوُّع في مشاربها وتعدد روافدها كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

أما الميزة الثانية التي اتسمت بها ثقافة الجذامي وهي الأصالة، فنلمسها في عودة الجذامي إلى أصول كل ما يرويه، فنجد اعتماده على الكتاب والحديث لتأصيل القواعد الفقهية والمسائل النحوية واللغوية، واعتماده على أصول المدرستين النحويتين: البصرة والكوفة، واعتماده على آراء أصحابها أعمدة النحو كسيبويه والمبرد وابن جني. وكذلك اعتماده على العلماء الرواد في كل علم: كأقليدس في الرياضيات، وأرسطاطاليس في الفلسفة، وأبي عبيدة وأبي عبيد والأصمعي في اللغة، وغيرهم، وأورد شواهد للعربية من الأعراب الرواة المؤصلين للسان العربي.

وكان أصيلًا في لغته وأسلوبه، ولم يتأثر بلغة الأندلس التي عرفت تسرب الثقافة الإسبانية آنذاك وانتشار العامية، وبقي محافظًا على أسلوب القرن

---

(1) الانتخاب: 72.

الثاني والثالث حتى أنه يخيل لقارئ كتاب «الانتخاب» أن الجذامي عاصر ابن قتيبة، وقد كان ذلك من إيمانه بأن لغة وأسلوب القرون السابقة هي المعتمد في صحة وثبات الأدب وسلامته من الدخيل.

وهكذا استطاع الجذامي أن يضع نفسه وشرحه في مكانة خاصة بين الشراح والشروح التي عرفها تاريخ الثقافة العربية، لا يستطيع أحد تجاهلها، بل إنها تفرض التنويه بها وبقيمتها وبصاحبها، قال فيه ابن عبد الملك: «وصنف شرحًا على «أدب الكتاب» للقتبي وآخر على «مقامات الحريري»، وكلاهما مما أجاد به»[1]. وقال فيه ابن الأبار: «وله في شرح «أدب الكتاب» لابن قتيبة تأليف مفيد»[2].

(1) الذيل والتكملة، السفر: 1، قسم: 1، ص: 115.

(2) التكملة لابن الأبار القضاعي: 1/ 92.

المبحث الخامس

مؤلفاته

اشتهر الجذامي بتأليفين هما:

1 ـ كتاب «الانتخاب في شرح أدب الكتاب»، وهو الشرح الذي بين أيدينا، وهو مخطوط من 226 صفحة، مكتوب بخط أندلسي كبير، وهو موجود بالخزانة الصبيحية تحت رقم: 477/ 1010 في نسخة واحدة.

2 ـ كتاب «شرح مقامات الحريري»، وصل إلينا السفر الثالث منه، وهو مخطوط مبتور الآخر، توجد نسخة منه في مكتبة جامعة ليدن تحت رقم: 1266د، ويبدأ السفر الثالث بتتمة شرح المقامة 31، وينتهي بالمقامة 48، وما بين المقامة 38 و42 محذوف، وهو يضم حوالي 180 ورقة، والمخطوط قيد التحقيق من طرف الطالب الباحث: زين العابدين بن الطاهر تحت إشراف الأستاذ: الدكتور محمد مفتاح.

وثبتت نسبة التأليفين له في جميع المصادر التي ترجمت له، فقد قال فيه ابن عبد الملك: «وصنف شرحًا على «أدب الكتاب» للقتبي، وآخر على «مقامات الحريري»، وكلاهما مما أجاد به»[1]. كما أثنى عليه ابن الأبار في «التكملة» بقوله: «وله في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة تأليف مفيد»[2].

والجدير بالذكر هنا أن الجذامي لم تكن له إملاءات، ولم يكن له كتاب أو نساخ، وأن كتبه نسخها بيده، ويعضد ما قلناه قول الناسخ أبي القاسم شجاع بن محمد في آخر صفحة من المخطوط: «كمل شرح «أدب الكتاب» المنتسخ من مبيضة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ»[3]. ومن ذلك أيضًا ما أشار إليه ناسخ

(1) الذيل والتكملة. السفر1: قسم: 1، ص: 115.
(2) التكملة لابن الأبار القضاعي: 1/ 92.
(3) الانتخاب: 703.

«شروح سقط الزند»، يؤكد مقابلة الجذامي لما عنده بالأصل الذي عليه الكتاب: «نقلت هذا من أصل الفقيه الأجلّ الأعرف الأكمل: أبي جعفر أحمد بن داود الجذامي، وكان عليه بخط يده أنه قابله بأصل الأستاذ داود بن يزيد السعدي، وقرأه عليه قراءة تفهم لمعانيه وتصحيح لألفاظه، وعليه أيضًا صححت هذه النسخة من سقط الزند»[1]. وقد علمنا من ترجمته أنه أخذ عنه، فإن هناك إملاءات له في مجالس التعليم التي كان يدرس بها، وقد يكشف عن هذه الدروس والإملاءات تعرفنا إلى بعض تلاميذه ممن تلقوا عنه، وهو ما نطرح من مشاريع البحث الذي يفتحها هذا التحقيق.

(1) شروح سقط الزند المخطوط: 242.

الفصل الثاني

خصائص الشرح

المبحث الأول: شخصية الجذامي في الشرع.

المبحث الثاني: القضايا التي أثارها في الشرح.

المطلب الأول: القضايا النحوية.

المطلب الثاني: القضايا اللغوية.

المطلب الثالث: القضايا الصرفية.

المطلب الرابع: القضايا التاريخية.

المطلب الخامس: القضايا الفقهية.

المبحث الثالث: منهج الجذامي في الشرح.

المطلب الأول: المنهج العام.

المطلب الثاني: المنهج الخاص.

منهج شرح المفردات.

منهج شرح الشعر.

منهج شرح الأحداث.

منهج الإعراب.

المبحث الرابع: خصائص الأسلوب.

المبحث الخامس: خصائص اللغة.

المبحث الأول

شخصية الجذامي في الشرح

إن المعرفة الحقيقية للمكانة التي يحتلها الشرح الذي بين أيدينا باعتبار أهميته وامتيازه لا يمكن أن تتضح إلا بتتبُّع الشرح بأكمله، والاطلاع على ما استوعبه الشارح خلاله، ووظفه من كتب ومصادر وتبين المواضع التي تكشف عن هذا الامتياز سواء تعلق الأمر بثقافة الجذامي الواسعة أو بخصائص شرحه وانتقاداته وتدخلاته الشخصية التي تسمو به إلى مرتبة الجودة والإتقان.

فعلى الرغم مما قد يبدو على منهج الشرح من أنه لا يعدو جمعًا للمادة من مصادر مختلفة كما يدل على ذلك عنوان الشرح، إلا أنه لم ينف بروز شخصية الجذامي في التدخل المباشر أو غير المباشر بالتصرف أو ترتيب المواد بالتقديم والتأخير أو الإضافة أو التعليق أو التصديق، وهي مهمة صعبة وخاصة في مجال الشرح، فوفرة المادة العلمية قد تربك الناقل، مما قد يؤثر على الشرح سلبًا، إلا أن هذا لم يعترض الجذامي، إذ أنه يأخذ بحكمة كل ما يغني شرحه، ويقصد إلى المفيد منه.

وقد لاحظنا من خلال الشرح أنه يتمتع بقدر وافر من الأخلاق العلمية كالضبط والتوثيق مما كان ييسر هذه المهمة، وذلك لأنه يرد النقول إلى أصحابها، ويبين المصدر الذي أخذ منه، ويبين ما أضاف إليها، ويرسم لنفسه خطًا واضحًا للتدخل والمناقشة والتعليق دون خلخلة النظام العام للشرح.

ولقد طلع علينا بشخصية المحقق الفذّ، فهو أولًا يشير إلى نسخ الكتاب المشروح وجميع رواياته وهي مما انفرد به عن سائر شرّاح «أدب الكتاب». ولا يكتفي بإيراد الشاهد، بل يحيل إلى مصدره وصاحبه، وربما نقل ذلك حرفيًا. ولم يكن الجذامي ليكتفي بمجرد عرض التفسيرات والأقوال، ولم يكن همه مجرد النقل من الكتب أو من محصوله الثقافي ليؤلف شرحًا كيفما

اتفق، ولكنه عمل على تسخير ثقافته في خدمة الشرح، فعلق واستدرك وانتقد وعارض وأيّد وخطّأ وأثبت الصحيح.

وهذا الأخذ والرد من أقوال العلماء واللغويين لدليل على توقفه عند كل قول، وتثبته من كل شيء يرويه، والأمثلة على ذلك كثيرة من كتاب «الانتخاب» منه قوله: «... وَتَفْسِيرُ ٱبْنِ دُرَيْدٍ عِنْدِي أَصَحُّ...»[1]. و«... وَٱلَّذِي قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ هُوَ ٱلصَّحِيحُ...»[2]. و«... وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَشْبَهُ بِٱلِاشْتِقَاقِ...»[3]. و«... وَإِنْ كَانَ قَوْلُ ٱلْأَصْمَعِيّ رَاجِعًا إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ ٱلْمَعْنَى...». و«... وَلَا أَعْرِفُ ذَلِكَ مَرْوِيًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ وليس بممتنع يجعله من قولك: حَمَلْتُ ٱلشَّيْءَ عَنِ الرَّجُلِ، وهو راجع إلى المعنى الأول...». «... وكان الأصمعي مُولَعًا بالطَّعْنِ على ذي الرمة...»[4].

وهو يدلي برأيه في أغلبها ومنه قوله: «... واشتقاقها عندي من قولهم: مَرْؤَ الطعام ومَرِئَ»[5]. ويرجح أحد الأقوال كقوله: «و... والقول ما قال سيبويه؛ لأن الكلام جرى كالمثل والأمثال قد تخرج على القياس فَتُحْكَى كما سُمِعَتْ...»[6]. وهذا الرد البسيط والموجز لم يلغ حضور الجذامي القوي من خلال تدخله الواضح في شرح مفردات اللغة والإعراب، إذ قد نجده يستغرق الصفحات في ذلك.

كما أن شخصيته برزت في أنه لم يكتف بما نقله، بل إنه يتدخل في الشرح، وذلك لإتمام ما جاء ناقصًا من قول ابن قتيبة، أو لينسب ما لم ينسبه، أو لتصحيح خطئه، أو لتعضيد قوله، كما في «**باب ما يضعه الناس في**

---

(1) الانتخاب: 32.
(2) الانتخاب: 91.
(3) الانتخاب: 91.
(4) الانتخاب: 567.
(5) الانتخاب: 26.
(6) الانتخاب: 12.

غير موضعه»: «قوله: على ما بيّنت لك في باب تسمية الشيء باسم غيره: ع: هذا الباب في كتاب «المشكل» لا في «الأدب»»[1]، وهذا توجيه للقارئ إلى المصدر الصحيح.

وقد يتدخل لإضافة معلومات عما جاء في البطليوسي: مثل «وقال قوم: ٱلْمَحَامِدُ: جمع مَحْمِدَةٍ، وهذا هو الوجه عندي؛ لأن ٱلْمَحْمِدَةَ قد نطقت بها العرب نثرًا ونظمًا، قال الأحنف بن قيس: ألا أدلكم عَلَى ٱلْمَحْمِدَةِ بِلَ مَرْزِئَةٍ، ٱلْخُلُقُ السَّجِيحُ والكَفُّ عَنِ ٱلْقَبِيحِ»[2].

وقد ينسب القول الذي لم ينسبه ابن قتيبة أو البطليوسي: «قوله: وكان بعض أصحاب اللغة، ع: هو ابن السكيت في «الإصلاح»[3]. و«**قوله**: ومازح عجوزًا. ع: العجوز هي صفية بنت عبد المطلب»[4]. وهذا دليل على سعة اطلاعه وإحاطته بالمصادر.

وقد استطاع الجذامي أن ينتقد كبار علماء اللغة والمعاني والنحو ومنهم ابن قتيبة نفسه ولم يكتف بالرد عليه، بل علّل وبرر وقدم البديل الصحيح، منها تغليطه ابن قتيبة: «**قوله**: . . مَرْكَبَ ٱلْعَجْزِ. ع: الجيد أن يقول: مَرْكَبَ ٱلْكَسَلِ؛ لأن العجز عدم القدرة، والكسل مع القدرة»[5]. كما آخذه على ما أنكر في باب وأجاز في آخر: «ع: سؤالك عن الشيء هو الاستفهام. . وهذا التقسيم قد قسمه في الرسالة وجعلها هناك هذيانًا وهنا حاصرة لأصناف الكلام. . وقد نبهت عليها من قبل»[6].

وبيَّن اضطراب ابن قتيبة في «أدب الكتاب»: «ولقد اضطرب قول ابن قتيبة في الكاهل والحارك. .»[7].

---

(1) الانتخاب: 136.
(2) الانتخاب: 12.
(3) الانتخاب: 143.
(4) الانتخاب: 95.
(5) الانتخاب: 54.
(6) الانتخاب: 97.
(7) الانتخاب: 374.

كما صحح للبطليوسي: «ط: هذا هو شجاع بن القاسم كاتب أوتامش التركي. ع: أبو جعفر النحاس: هذا الكاتب هو محمد بن عيسى وتصحيفه: جاء ضرطي»[1].

كما قام بتصحيح الروايات كرواية أبي علي في قوله: «كان أبو علي يقول: الصواب نأت به هِمَّتُهُ بالنون أي نهضت، من قولهم: نَاءَ بالحمل يَنُوءُ إذا نهض به مُتَثَاقِلًا. والذي أنكر أبو علي غير منكر»[2].

كما وافق ابن قتيبة في كثير من الأمور: «من النحويين من قال: جَرَمَ بمعنى حُقَّ والصحيح ما قال ابن قتيبة، أي: كَسَّبَتِ ٱلطَّعْنَةُ فَزَارَةَ ٱلْغَضَبَ»[3].

وقد لاحظنا إلمامه بعلوم عصره واستفادته منها في الشرح بحيث بثّ هذه المعارف في كتاب «الانتخاب» بما يفيد الشرح ويغنيه، وهكذا برزت علوم الرياضيات في مجال شرح موقع النقطة في صناعة الهندسة[4]، وأنواع الخط[5].

كما أنه استفاد من إلمامه بعلم الفلك ليستثمر هذه المعارف في الشرح خاصة في أبواب «**معرفة في النجوم**» يقول: «أما حال القمر في استهلاله وأفعاله فإن أهل التجربة يقولون: إن نبات الأرض كله وثمارها تزيد بزيادة القمر وتنقص بنقصانه»[6]. وفي شرحه لباب «**معرفة في السماء والنجوم**»[7]، وكذا في ذكره للرياح وأسمائها وأوقاتها[8]. وكان يضيف هذه المعلومات في إطار التعليقات التي رمز إليها بـ«ع».

---

(1) الانتخاب: 56.
(2) الانتخاب: 61.
(3) الانتخاب: 240.
(4) الانتخاب: 38.
(5) الانتخاب: 40 ـ 69.
(6) الانتخاب: 72.
(7) الانتخاب: 284 ـ 300.
(8) الانتخاب: 301 ـ 307.

أما في مجال الطب فقد أورد معارف كثيرة، منها ما رواه في أوقات الحجامة في حديث رسول الله ﷺ: (يُحْتَجَمُ لِسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً)[1]، وفسر ذلك بأن الدم ينقص في آخر الشهر. وما بثّه من معارف في باب «**معرفة في النبات**» يقول: «ٱلْعَرَارُ: وَاحِدَتُهُ عَرَارَةٌ» قَالَ الأعشى:

بَيْضَاءُ ضَحْوَتِهَا وَصَفْرَاءُ ٱلْعَشِيَّةِ كَٱلْعَرَارَةْ

قيل: هو النَّرْجِسُ ٱلْأَصْفَرُ عِنْدَنَا... وليس ٱلْأُقْحُوَانُ ٱلْبَابُونَجْ إنما يشبهه في الزهر، ويقال: أَقْحَتِ الأرض: إِذَا نَبَتَتِ ٱلْأُقْحُوَانَ»[2].

أما معرفته بالحيوان فتتجلى بإضافاته في أبواب كتاب «الانتخاب» المتعلقة بذلك، ومنها الأبواب المتعلقة بالخيل في أسمائها وصفاتها وشياتها وعللها وما تمدح به وما تذم به، معضدًا ذلك بالشعر والمثل[3]. والأبواب المتعلقة بسائر الحيوانات كالسباع والحيات والهوام والفروق بينها[4]. والأبواب المتعلقة بالطيور[5].

كما نلاحظ إلمامه بجانب الأحوال الاجتماعية للعرب، وذلك لأنه يذكر وسائل عيشهم بما فيها الآلات التي يستخدمونها يقول: «إذا قيل: ٱلْمُحِلَّاتُ، فهي القِدْرُ والرحى والسُّفْرَةُ والدلو والفأس»[6]، وهي آلات تصحب الرحل في سفرهم. وذكر مساكنهم يقول: «بيوت العرب: بَيْتٌ مِنْ حَجَرٍ، قُبَّةٌ مِنْ أَدَمٍ، خِبَاءٌ مِنْ صُوفٍ...»[7]. وذكر ملابسهم يقول: «واللِّفْقُ: مَا جَعَلْتَهُ فِي حُجْزَةِ سَرَاوِيلِكَ...»[8]. كما يشير إلى صناعات العرب وأسماء الصناع، يقول:

---

(1) الانتخاب: 72.
(2) الانتخاب: 320.
(3) الانتخاب: 356 ـ 399 ـ 402 ـ 410 ـ 413.
(4) الانتخاب: 499 ـ 500 ـ 543 ـ 553.
(5) الانتخاب: 533.
(6) الانتخاب: 512.
(7) الانتخاب: 572.
(8) الانتخاب: 521 وما بعدها.

«وَكُلُّ صانع عند العرب قَيْنٌ»، و«وَٱلْهَالِكِيُّ: ٱلْحَدَّادُ، وَٱلنِّهَامِيُّ: ٱلنَّجَّارُ»[1].

وكذلك إحاطته بأنسابهم، يقول: «لأن قضاعة تحولت من معد بن عدنان إلى اليمن وادعت أنها من ولد حمير حتى قال بعض شعرائهم:

قُضَاعَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ حِمْيَرِ ٱلنَّسَبُ ٱلْمَعْرُوفُ غَيْرُ ٱلْمُنْكَرِ

قال أبو رياش: فأنشد بعض العلماء بالنسب هذا الشعر فقال: لا بل والله النسب المنكر غير المعروف»[2]. وقد وجدناه ينسب كثيرًا من أعلام كتاب «الانتخاب» وشعرائهم إلى قبيلته بقوله: الفزاري، الفقعسي، النميري، الهذلي، وغير ذلك.

كما أحاط بلغة العرب والقبائل مما يسر عليه معرفة تقاليب الكلمات واستعمالاتها المتعددة الشائعة أو النادرة وكذا شرحها.

وقد ظلت شخصية الجذامي مسيطرة على الشرح كله بحيث إنه تحكم في ترتيب الموضوعات، محافظًا على نفس ترتيب «أدب الكتاب»، وفي تشكل النص بما يوافق منهجه العام، وفي إيراد الشواهد المناسبة في المواضع المناسبة، وهذا ما حرص على الالتزام به.

وقد لاحظنا براعته في استثمار الشاهد القرآني والحديثي والشعري والمثل على امتداد الشرح، والمتبع للشرح يلمس ذلك جليًا، إذ لا يخلو فصل أو باب من شاهد يدعم قوله وسيأتي تفصيل الحديث عن ذلك.

كما أن الجذامي غالبًا ما يتصرف في بعض النقول دون أن يمس ذلك جوهر التوثيق الذي نزع إليه وكان سمة تميّز بها، وذلك بردها إلى أصحابها وذكر الكتاب الذي أخذ منه النقل، من ذلك قوله: «ويؤيده أيضًا أن أبا عمرو الشيباني قال في كتاب «الحروف»: ٱلْعِرْضُ ٱلْجَسَدُ، حكاه عن العذري»[3].

كما نزع إلى توثيق الشعر بذكر الشاعر ورواية الشعر وتعدد رواياته

---

(1) الانتخاب: 526 ـ 527 ـ 528.

(2) الانتخاب: 533.

(3) الانتخاب: 171.

وسبب وروده وقد نجده يصحح رواية بيت أو يضيف إليه أبياتًا تفيد إضاءة المعنى، مثال ذلك قوله في بيت أعشى باهلة:

لَا يَتَأَرَّى لِمَا فِي ٱلْقِدْرِ يَرْقُبُهُ

والبيت مركب من بيتين وصحة إنشاده:

لَا يَتَأَرَّى لِمَا فِي ٱلْقِدْر يَرْقُبُهُ وَلَا تَرَهُ أَمَامَ ٱلْقَوْمِ يَقْتَفِرُ
لَا يَغْمِرُ ٱلسَّاقَ مِنْ أَيْنٍ لَا وَصَبٍ وَلَا يَعَضُّ عَلَى شُرْسُوفِهِ ٱلصَّفَرُ[1]

وقد بذل جهدًا كبيرًا في خدمة النص بحيث قام بمقابلة نص «أدب الكتاب» بنسخه كلها، منها ما نص عليه في قوله: «وقد تأملته في عدة من النسخ المضبوطة الصحاح فوجدته بالباء، والصحيح في هذا أنهما لغتان وإسقاط الباء أفصح وأكثر»[2]. وحاول تقصي الروايات التي روي بها وهي:

- روايته من طريق أبي نصر هارون بن موسى الراوي عن أبي البغدادي.
- من طريق رواية عيسى بن محمد بن صاحب الأحباس وهو نفسه أصل ابن أبي الحباب.
- رواية أبي جعفر بن قتيبة الراوي عن أبيه.

وقد أشار إلى ذلك في ذكر كتبهم بقوله: كتاب أبي نصر، كتاب أبي علي، كتاب أبي جعفر، كتاب ص، كتاب س...

وكذلك قابل «أدب الكتاب» بمصادر أخرى من نفس موضوعاته منها: «أدب الكتاب» للصولي، و«لحن العامة» للزبيدي، و«إصلاح المنطق» لابن السكيت، وبشروحه ومنها «الاقتضاب» للبطليوسي.

كما أن الجذامي أخذ بتصويبات البطليوسي لـ«أدب الكتاب»، وهذا التصرف معتبر لديه ووجب أن نأخذه بعين الاعتبار؛ لأن إيراده تلك التصويبات دون التعقيب عليها دليل تأكيد على ما جاء فيها من تصويب ونقد.

كما أن كتاب «الانتخاب» لم يخل من آراء الجذامي النقدية مثال قوله:

---

(1) الانتخاب: 187 ـ 188.
(2) الانتخاب: 108.

«قال أبو الطيب وإن لم يكن حجة في اللغة»[1]. وقوله: «. . . وكان الأصمعي لا يرى الطرماح حجة»[2]. وأنه غالبًا ما يلجأ إلي التدخل لنقد المادة التي يوردها أو لتوجيه بعض الأخطاء، مثال اختياره لرأي المبرد في قوله: «وأحسن الأراء رأي المبرد»[3]. ونجده بعد أن سرد آراء سيبويه والخليل والفراء يصحح التأويلين كلاهما. كما أنه يختار كتابة «تَجْنِيبٌ» بالجيم على الحاء ويقول: «تَجْنِيبٌ فِي ٱلْبَيْتِ بِٱلْجِيمِ أَجْوَدُ»[4].

وقد يلاحظ أن الجذامي في بعض أبواب كتاب «الانتخاب» يأخذ في الاستطراد في الشرح إلا أنه لا يفتأ أن يتدارك ثم يعود إلى نص «أدب الكتاب» ليتمم الشرح، وهذا مما يحسب له من تمكنه من مادته، ومن حسن امتلاكه لزمام الأمور.

كما أنه تفرد بالإحالة على التعليقات، وقد يحيل إلى أصحابها فيكتب: ع: ابن السكيت أو ع: المبرد، وقد يحيل إلى المصادر: ع: الجمهرة، ع: فقه اللغة. وقد جعلها مجاله الخاص للتدخل بالشرح والانتقاد، وقد أخبر في المقدمة أنها تعليقات من كتب شتى، وهي في الحقيقة مادته الخام التي اختمرت في ذاكرته من خلال طول مطالعاته إلا أن تواضعه الشديد منعه من تبنيها وجعلها من بنات أفكاره.

كما أنه تفرّد باختصار أسماء المنقول لهم يقول: «ونَسَبْتُ كل قوم إلى قائله بعلامات تدل على أسمائهم طلبًا لترك التطويل بالإفصاح عنهم؛ فجعلت ط: علامة أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، و ز: علامة الزجاج، و د: علامة عما نقلته من خط الأستاذ أبي سليمان بن يزيد السعدي. . .»[5].

---

(1) الانتخاب: 17.
(2) الانتخاب: 145.
(3) الانتخاب: 392.
(4) الانتخاب: 393.
(5) الانتخاب: 5.

المبحث الثاني

القضايا التي أثارها الجذامي في الشرح

أتاح ما تميز به «أدب الكتاب» من موسوعية في تناول المواضيع والقضايا فرصة شرحها، وذلك بأن فسح المجال للجذامي بتوسيع القول فيها، وفرصة مناقشتها وإيراد ما أغفله ابن قتيبة، أو الرد عليه فيما أخطأ فيه، وهكذا فإن كتاب «الانتخاب» أصبح موسوعة غنية بالقضايا النحوية واللغوية والفقهية والتاريخية الأخبارية، وسنعمل في هذا الفصل على التمثيل لبعضها.

❖ المطلب الأول ❖

القضايا النحوية

وقد استأثرت بقدر مهم من اهتمام الجذامي وعمل على مناقشتها وإيراد آراء البصريين والكوفيين فيها، وذلك بذكر أقوالهم دون تعصُّب ظاهر إلا ما يأتي من ذكر العديد من حجج البصريين خاصة، ومن هذه القضايا:

* قضية الجمل التي تسدّ مسدّ الخبر في إطار إعراب الشعر: «وذلك بأن ذكر رأي الأخفش الذي يقدر كيف تقدير الظروف ورأي سيبويه الذي يقدرها تقدير الأسماء في شرحه لقول الشاعر: (طويل)

فَكَيْفَ بِأَطْرَافِي إِذَا مَا شَتَمْتَنِي وَلَيْسَ بَعْدَ شَتْمِ ٱلْوَالِدَيْنِ صُلُوحُ»[1]

* قضية إقامة الصفة مقام الموصوف وفيما تحسن، وكذلك في إطار إعراب قول عبيد: (كامل)

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ[2]

(1) الانتخاب: 201.

(2) الانتخاب: 248.

* قضية تقديم الفاعل على الفعل عند الكوفيين والبصريين في قول الزباء (رجز):

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا[1]

* قضية بناء الآن واختلاف البصريين والكوفيين حولها وقد أطال الحديث في هذه القضية، واستوفى فيها آراء البصريين والكوفيين[2].

* قضية أقسام الحال وشروطها[3].

* قضية عمل أما فيما قبلها في إطار شرح «أما بعد»[4].

* قضية إضافة أي إلى المصدر يصيرها مصدرًا[5].

* قضايا التقديم والتأخير، وقد أشار الجذامي إليها في مواضع كثيرة من كتاب «الانتخاب» كحديثه عن التقديم والتأخير في الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾[6].

وقد وقف عند هذه القضايا وغيرها في جلّ أبواب الشرح، مبيّنًا أوجه الإعراب في الألفاظ والجمل وما تحتمله من تأويلات.

إلا أن الجذامي لم يثر آراء الأندلسيين في بعض القضايا النحوية رغم أن المدرسة الأندلسية في النحو خاضت في بعض من هذه القضايا وكان لها رأي فيها.

❖ المطلب الثاني ❖

القضايا اللغوية

وقد تعددت أيضًا في كتاب «الانتخاب» وخاصة منها:

* قضية الأضداد: وقد أشار إليها الجذامي في أبواب متفرقة، وركز

---

(1) الانتخاب: 557.
(2) الانتخاب: 42 ـ 43.
(3) الانتخاب: 63.
(4) الانتخاب: 7.
(5) الانتخاب: 206.
(6) الانتخاب: 8، سورة الضحى: الآية 9.

عليها في «**باب تسمية المتضادين باسم واحد**»، يقول: «ابن القوطية: الأضداد في كلام العرب ليست من لغة قبيلة واحدة، بل هي مفترقة في قبائل شتى، فمن قال: إنَّ ٱلْجُونَ الأبيضُ فهي لغته، ومن قال: إن ٱلْجَوْنَ الأَسْوَدُ فهي لغته، وكذلك جميعها، وبهذا يصح وضعها ويطابق الحكمة ويعدم التناقض»[1]. وهكذا نجد أمثلة عديدة عن الأضداد في هذا الباب.

* قضية الإتباع، وخاصة في شرح الأمثال لأنه يطرد فيها، ومن ذلك قال: «قال ابن السراج: سئل بعض الأعراب عن الإتباع في قولهم: جُوعًا نُوغًا فقال: هُوَ شَيْءٌ نَتِدُ بِهِ كلامنا أي نجعله كَٱلْوَيَدِ نربط به الكلام»[2].

أورد منها أمثلة كثيرة منها: «فَقِيرٌ وقير»، «الغدايا والعشايا»، و«حياك وبياك»، و«أَلِيلٌ أَنِينٌ».

* قضية التثنية: شرحها في «**باب ما جاء مثنى في مستعمل الكلام**»[3]، و«**باب التثنية**» و«**باب تثنية المبهم وجمعه**»[4].

* قضية التذكير والتأنيث: تطرق إليها في أبواب: «**ما يذكر ويؤنث**»، و«**باب ما يكون للمذكر والمؤنث ولا علم فيه**»، و«**باب الأسماء المؤنثة**»[5].

* وقضية المقصور الممدود في أبوابه الخاصة بالمقصور الممدود وأبنيته ومعانيه[6].

* قضية إذا وإذن متى تكتب بالألف ومتى تكتب بالنون[7].

* قضايا الاشتقاق: وقد اعتمد عليها الجذامي في الشرح اعتمادًا كبيرًا،

---

(1) الانتخاب: 583.
(2) الانتخاب: 215.
(3) الانتخاب: 651.
(4) الانتخاب: 653.
(5) الانتخاب: 668.
(6) الانتخاب: 682 ـ 697 ـ 700 ـ 702.
(7) الانتخاب: 613.

إذ كانت المفتاح لمعرفة معاني الكلمات المشروحة، ومن ذلك اشتقاق أسماء الناس مثل قوله: «سمي يعقوب عليه السلام لأنه خرج في الولادة وجبهته موصولة بعقب أخيه عيصو»[1]. وقوله: «في كتاب «الاشتقاق» لقطرب: الزِّبْرِقَانُ: ٱلْخَفِيفُ ٱللِّحْيَةِ»[2]. ومنه اشتقاق أسماء الشعراء وسببه مثل اسم ذي الرمة: «ويكنى أبا نهيس، ولقب ذا الرمة لقوله في الوتد: (رجز)

أَشْعَثُ بَاقِي رُمَّةِ ٱلتَّقْلِيدِ

والرمة: الحبل البالي. وقيل: لقبته بذلك «مية» لأنه مر بخبائها فأعجبته فأحب الكلام معها فخرق دلوه وقال: يا فتاة اخرزي هذه الدلو، فقالت: إني خرقاء، فخجل ووضع دلوه على عنقه وهي مشدودة بحبل بال وولى، فقالت: يا ذا الرمة، إن كنت خرقاء فأمتي صناع»[3].

ذكره اشتقاق اسم امرئ القيس: «امرؤ القيس لقب له ومعناه: رجل الشدة، والقيس في كلام العرب: الشدة كما قال علي بن حمزة وأنشد: (طويل)

وَأَنْتَ عَلَى ٱلْأَعْدَاءِ قَيْسٌ وَنَجْدَةٌ وَلِلطَّارِقِ ٱلْعَافِي هِشَامٌ وَنَوْفَلُ

وقيل: قيس اسم صنم، ولهذا كان الأصمعي يكره أن يقول امرأ القيس وكان يروي: (طويل)

عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا ٱمْرَأَ ٱللَّهِ فَٱنْزِلِ»[4]

«قال أبو بكر: لُؤَيٌّ، تصغير ٱللَّأْيِ وهو الثور الوحشي، وقال غيره: تصغير لَأْيٍ وهو ٱلْبُطْءُ»[5].

ومنها اشتقاق المواضع مثل قوله: «وقال سيبويه: إما سمي وَاسِطًا لأنه وَسَطٌ بين الكوفة والبصرة»[6].

---

(1) الانتخاب: 254.
(2) الانتخاب: 266.
(3) الانتخاب: 157.
(4) الانتخاب: 159.
(5) الانتخاب: 267.
(6) الانتخاب: 362.

كما اعتمد على اشتقاق الألفاظ؛ لأنه ضروري في إعرابها كما قال في تصريف رمان: «ولذلك قال الخليل وسيبويه رحمهما الله: إذا لم يعرف اشتقاقه لا يصرف في المعرفة ويحمل على الأكثر»[1]. وهو كذلك ضروري لمعرفة معانيها. وقوله: «واشتقاق الطيرة من شيئين: أحدهما: أن يكون من الطيران؛ لأن كل من ورد عليه ما يكرهه اشمأز منه وأسرع التباعد عنه، فشبه سرعة إعراضه عنه بالطيران. والآخر: وهو الأصل، أن العرب كانت تزجر الطير والوحش وتتفاءل ببعضها وتتشاءم ببعضها، وقد نهى رسول الله عن الطيرة فقال: «**تَفَاءَلُوا وَلَا تَطَيَّرُوا**»[2]. ومنها أيضًا اشتقاق أسماء النجوم في «**باب معرفة في السماء والنجوم**»[3].

* كما أشار إلى مسألة «ٱلتَّذْرِيجِ» قال: وسمي النبات ندى لأنه عن المطر يكون، وهذا يسمى التدريج، ومعناه أن يدرج الشيء من حال إلى حال فيسمى باسم ما هو سبب له، ومما سمي بالسبب الأبعد نحو قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ فبالمطر يكون النبات ومنه يأكل البهائم وهي تنتج الصوف وبه يكون اللباس»[4].

وأشار إلى معنى ٱلتَّعْرِيضِ في قوله: «وهذا الكلام الذي جرى بين معاوية والأحنف يسمى «التعريض» لأن كل واحد منهما عَرَّضَ لصاحبه بما تسب به قبيلته من غير تصريح»[5].

❖ المطلب الثالث ❖

القضايا الصرفية

* **الأبنية والأوزان الصرفية**: وقد اعتمد عليها للزيادة في بيان كتابة الألفاظ خشية الخلط الذي ينتج عن كتابتها بنفس الشكل، قال: «قال أبو علي: أُرْوِيَةٌ أصلها أُفْعُولَةٌ واشتقاقها من رَوِيَ يَرْوَى. وقيل: وزنها فعلية،

---

(1) الانتخاب: 479.
(2) الانتخاب: 20.
(3) الانتخاب: 284.
(4) الانتخاب: 316.
(5) الانتخاب: 101.

وأصلها وروية من تَوَارَى: إذا استتر؛ لأنها تستتر عن عيون الأناسي، وهمزت الواو لمجيئها أولًا»[1]. وقوله: «ويقال في صفة الرجل: غُرْنُوقٌ على وزن: قُرْقُورٍ، وَغِرْنِيقٌ على وزن منديل، وغُرَانِقٌ على وزن غُدَافِرٍ، وَغَرَوْنَقٌ على وزن فَدَوْكَسٍ وغِرْنَاقٌ على وزن سربال»[2]. وقوله: «في ٱلْمِنْخَرِ لغات: مَنْخِرٌ بفتح الميم وكسر الخاء ومِنْخِرٌ بكسرهما وَمَنْخُورٌ على وزن مغفور وَنُخْرَةٌ على وزن ظلمة ونُخَرَةٌ على وزن رطبة»[3]. وقوله: «وزن سَوَاسِيَةَ فَعَافِلَةٌ لأنها على غير قياس. قال الشاعر: (طويل)

سَوَاسِيَةٌ كَأَسْنَانِ ٱلْحِمَارِ»[4]

* **قضية القلب والإبدال:** وقد حاول أن يعرض لها كلما تعلق الأمر بالألفاظ التي وقعت عليها تغييرات حتى بلغت ما نعرفه عنها بعد اكتمال الوضع اللغوي: من ذلك قوله: «وٱلْازْدِيَادُ: افتعال من الزيادة، وهو أخذ الشيء بعد الشيء، وأصله ازدياد أبدل من التاء دالًا لتوافق الزاي في الجهر لتشاكل اللفظ»[5]. وقوله: «وَشَاكٍ، من شدد الكاف فهو من الشكة وهي السلاح، ومن خففها، فهو من الشوكة، وكان الأصل شاوكًا، فقلبت عينه لامًا، فصار شاكوا، فاعل إعلال قاض، فوزنه على هذا فاعل، ومن قال: شاك، فلم يعله، فإنه جعله فعلًا شوكًا، فانقلبت الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها»[6].

❖ المطلب الرابع ❖

القضايا التاريخية

ونجدها متعلقة بالأحداث التاريخية أو الأخبار المتضمنة في كتاب «الانتخاب» والتي استدعت من الشارح الوقوف عندها مثل: قضية عيسى بن

---

(1) الانتخاب: 337.
(2) الانتخاب: 341.
(3) الانتخاب: 367.
(4) الانتخاب: 344.
(5) الانتخاب: 21.
(6) الانتخاب: 525.

عمر وابن هبيرة حين ضربه بالسياط، وذكر الاختلاف في الرواية للحدث[1]، وخبر محمد بن الفضل مع المتوكل وكان كاتبه[2]. ومنها أخبار ورود الأمثال: كقصة المثل: «إن الشقي وافد البراجم»[3]، وخبر المثل: «حال الجريض دون القريض»[4]، «أَهْوَنُ من قُعَيْسٍ على عمته»[5]. وأخبار الأشخاص في شرح الشعر: كقصة راشد بن عبد ربه في قصة الثعلبان[6]. كما ذكر أخبار تسمية الشعراء مثل: جران العود[7]، ومهلهل[8]، وامرئ القيس[9].

❖ المطلب الخامس ❖

القضايا الفقهية

وقد تطرّق إليها الجذامي في مواضع كثيرة وعرض لاختلافات العلماء وآرائهم، وذكر ما يعضدها من القرآن والحديث مثال:

* قضية الفقير والمسكين أيهما أسوأ حالًا من الآخر[10].
* قضية بيع وشرط وأورد فيها حديثًا طويلًا يفسّر اختلاف الفقهاء في القضية[11].
* قضايا: الجار أحق بصقبه، والخارج بالضمان، العارية مؤداة، وغيرها وقد فصلها الجذامي في شرح الرسالة[12].
* قضية الطلاق هل يعتبر بالنساء أو الرجال، وسرد مذهب عثمان بن عفان ومذهب علي ﷺ، ومن اعتمده من فقهاء العراق والحجاز.

---

(1) الانتخاب: 111.
(2) الانتخاب: 49.
(3) الانتخاب: 100.
(4) الانتخاب: 484.
(5) الانتخاب: 78.
(6) الانتخاب: 133.
(7) الانتخاب: 534.
(8) الانتخاب: 472.
(9) الانتخاب: 159.
(10) الانتخاب: 180.
(11) الانتخاب: 89.
(12) الانتخاب: 84.

المبحث الثالث

منهج الجذامي في الشرح

لا بدّ في هذه الدراسة من الحديث عن المنهج نظرًا لأهميته في إبراز الثقافة الفكرية الأصيلة للمؤلف في توثيق النص وفي إخراجه على النحو الذي يليق به. فالجذامي لم يشد عن منهج الشروح في تتبُّع آثار النص المشروح، إلا أنه تميز بمنهج خاص في ترتيب موضوعات الشرح عامة ومنهج في كل باب من الشرح، كم أنه توخى في ذلك الدقة والموضوعية والتجديد.

وأول ما يطالعنا في منهجه هو تصريحه به في المقدمة[1]، وأكد على أنه جمع لما وصل إليه من شروح على «أدب الكتاب» وتفسير لأبياته، وتصحيح للأغلاط التي وقعت فيه، فهو أساسًا جمع واستقصاء، وهي عملية تطرح منهجًا صارمًا في ترتيب الأفكر والآراء بما يفيد الشرح دون أن يخلخل نظام الكتاب المشروح، مع إغناء الشرح وإيراد ما يناسب في مكانه المناسب.

ولم يكن سبب تأليف الجذامي لكتاب «الانتخاب» هو طلب تقدم به الحاكم أو أحد أصحابه أو تلاميذه كما جرت العادة في تأليف الكتب، بل إنه لمس في نفسه رغبة في جمع المعلومات التي اجتمعت لديه من الشروح السابقة لأدب الكتاب ولمعلومات اكتسبها من طول دراسة لهذا قال: «وجعلته تذكرة لنفسي، وعدة لدرسي، واختصرته غاية الاختصار، لقصدي به قصد التذكار»[2]. من هنا يمكن الحديث عن منهجين في الشرح: منهج عام ومنهج خاص.

---

(1) الانتخاب: 5.

(2) الانتخاب: 5.

المنهج العام

لقد حافظ الجذامي على نفس ترتيب موضوعات «أدب الكتاب» وهكذا نجده في أول الكتاب يضع مقدمة يعرف فيها بعمله، ويطرح منهجه العام، ثم يشرع مباشرة في شرح المقدمة، ثم يتبعها بالأبواب مرتبة، إلا أنه قد يشرح بعض الأبواب دون ذكر عناوينها وهي:

* **باب النخل**[1].
* **باب معرفة في الشراب**[2].
* **باب معرفة في السلاح**[3].
* **باب الهمزة إذا كانت عينًا**[4].
* **باب دخول ألف الاستفهام على الألف واللام اللتين للمعرفة**[5].

كما أنه لم يشرح بابًا من «أدب الكتاب» وهو: **باب ما يكون للذكور والإناث ولا علم فيه**[6]. وأنه قدم أبوابًا على أخرى مثل: **باب ما يعرف جمعه ويشكل واحده**[7] قدمه على **باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه**[8]. واختصر بعض عناوين الأبواب، وغير من العنوان بعض ألفاظه دون تغيير المعنى، مثال تلخيصه لعنوان **باب الحروف المقصورة**[9]. أما منهجه في

---

(1) الانتخاب: 356.
(2) الانتخاب: 472.
(3) الانتخاب: 525.
(4) الانتخاب: 636 ـ 639 ـ 641.
(5) الانتخاب: 602 ـ 621.
(6) الانتخاب: 674.
(7) الانتخاب: 348.
(8) الانتخاب: 341.
(9) الانتخاب: 682.

التعريف بالأعلام والأماكن فكان ينزع فيه إلى الاختصار والإيجاز مكتفيًا بما يخدم النص.

❖ المطلب الثاني ❖

المنهج الخاص

نلمس هذا المنهج في أجزاء كل باب على حدة، إلا أنه يتكرر إذا تعلق الأمر بنفس الموضوع المشروح فنجد منهجًا خاصًا بشرح الشعر ومنهجًا خاصًا في شرح الألفاظ اللغوية، ومنهجًا خاصًا في الإعراب.

والجذامي في بعض هذه الأبواب يبدأ بالتعليق عليها مثل قوله في **باب المتضادين**: «قوم من النحويين ينكرون هذا الباب ويقولون: لا يجوز تسمية المتضادين باسم واحد؛ لأن ذلك نقيض الحكمة... ابن القوطية: الأضداد في كلام العرب ليست من لغة قبيلة واحدة، بل هي مفترقة في قبائل شتى..»[1]. وقوله في **باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه**: «هذه جموع على غير قياس، وكذلك الباب قبله، وما كان من هذا الباب فهو عند سيبويه اسم جمع لا جمع، وهو عند أبي الحسن الأخفش جمع»[2].

وفي كل باب نجد أن الجذامي يبتدئ بسرد قول ابن قتيبة بعبارة: «قوله» لتمييزه عن الشرح، ثم يشرع في حشد الأقوال، فيبدأ بقول البطليوسي، ثم قول داود بن يزيد السعدي، وتعليقات أبي علي وهي من ثوابت كل باب من الشرح، ثم يشرع في ذكر الأقوال، وهي في أغلبها منسوبة لأصحابها، ثم يتدخل لتصويب أو تعديل الآرء أو الرد عليها، وقد يقرن الشرح بذكر المصادر التي استقى منها معلوماته.

منهج شرح الشعر:

ويستمد شرحه للشعر من «الاقتضاب» فيما فسّر به أبيات «أدب الكتاب»

---

(1) الانتخاب: 583.

(2) الانتخاب: 348.

وهو يشير إليه في بعض المواضع، ويتبنّاه في مواضع أخرى. كما أنه يضيف أبياتًا أخرى سابقة أو لاحقة على بيت الشاهد ويشرحه لفظًا ومعنىً. ويتبع في الشرح الخطوات الآتية:

* ذكر الشاهد من قول ابن قتيبة.
* إتمام البيت إن كان ناقصًا وذكر رواياته.
* تصويب ما في البيت من خطأ.
* نسبة البيت لصاحبه أو ذكر الاختلاف في نسبته.
* ذكر مناسبة الشعر.
* شرح ألفاظ البيت الشعري.
* إيراد الأبيات قبل أو بعد الشاهد مع إعرابها وشرحها.
* وإذا ذكر الشاعر فإنه يعمل على إيراد اسمه ونسبه ولقبه مع الإشارة إلى أسباب تسمية بعض الشعراء. مثال: «قوله: (وافر)

فَبَاتُوا يُدْلِجُونَ

ط: هو لأبي زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر، يصف قومًا سروًا والأسد يقفو لينتهز الفرصة فيهم، وبعده: (وافر)

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ عَنْهُمْ قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ
خَلَا أَنَّ ٱلْعِتَاقَ مِنَ ٱلْمَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

قوله: بصير بالدجى، أي: بالمشي في الظلم هاد فيها. وٱلْغَمُوسُ: الواسع الشدقين... ويروى: عَمُوسٌ بالعين غير معجمة، وهو الذي يتهافت في الأمور. الغموس: الذي يستتر في سواد الليل وينغمس فيه، والعموس بالعين المهملة: الذي يتعسف في الأشياء»[1].

وقد يلجأ إلى الإعراب في قوله: (طويل)

وَتَشْكُو بِعَيْنٍ مَا أَكَلَّ رِكَابَهَا وَقِيلُ ٱلْمُنَادِي أَصْبَحَ ٱلْقَوْمُ أَذْلِجِي

(1) الانتخاب: 167.

وموضع «ما» نصب بتشكو، وقيل: المنادي معطوف عليه، ويروى: أكلت ركابها، أنّث على معنى الحال. وأصبح هنا لا خبر لها لأن معناها: دخلوا في الصباح. وما في البيت موصولة بمعنى الذي»[1]. وقد يشرح الشعر بإيراد التأويلات المتعددة كقوله: (بسيط)

أَعْطَوْا هُنَيْدَةَ يَحْدُوهَا ثَمَانِيَةٌ

والسَّرَفُ: فيه ثلاثة أقوال: قال قوم: هو الخطأ، معناه أنهم لا يخطئون فيضعون النعمة في غير موضعها... وتأويل أبو حاتم السرف: الإكثار، وقال: معناه إنهم لا يستكثرون ما يهبون وإن كان كثيرًا لجلالة قدرهم. وأما القول الثالث فهو قول يعقوب، ذهب إلى أن السرف هنا بمعنى الإغفال...»[2].

وإذا روي البيت بغير نسبة أوردها: «ط: لا يعرف قائله ولا ما يتصل به. د: قال ابن دريد: هو لابن خلِيلِ ٱلْقَرْوِ يخاطب أباه...»[3].

كما قد يورد اختلاف الروايات في مناسبة الشعر كقوله: «قال أبو حاتم: استعمل خالد بن عبد الله القسري رجلًا من ربيعة فلما كان يوم النيروز... وذكر أبو عمرو الشيباني: استعمل ابن هبيرة رجلًا من باهلة...»[4].

منهج شرح المفردات:

لقد ركّز الجذامي على شرح اللغة والغريب تركيزًا كبيرًا، وذلك لأن فك مغالق المعنى تبدأ من شرح المفردات، والمتتبع للشرح يحس أنه مرتبط بالشرح، وذلك لأن الجذامي بتركيزه على شرح اللغة والمعنى يجعل القارئ في علاقة مستمرة مع الشرح والشارح، حيث تظل شخصية الشارح هي المسيطرة على الشرح لا المعلومات والأشعار والأخبار والموضوعات.

---

(1) الانتخاب: 167 ـ 168.
(2) الانتخاب: 503.
(3) الانتخاب: 546.
(4) الانتخاب: 548.

والجذامي يشرح المفردات بتأن حيث يذكر تفسيرات العلماء ويذكر استشهاداتهم فيطرح بذلك مجموعة من أوجه استعمال الكلمة. وهو يشرح المفردات متتابعة بحسب ورودها في «أدب الكتاب»: «الرقمة: الكية، ظبيتها: فرجها، وضرتها: لحمة ضرعها، **وقوله**: المركل: ع: أبو علي: المركل المعد».

كما أنه يسعى إلى تقصّي معانيها المختلفة بإيراد تقاليبها: مثال قوله: «دِرِّيٌّ: كسر أوله لثقل ضمة بعدها كسرة وياءان»[1]. الضَّبْعَةُ: الشَّهْوَةُ لِلْفَحْلِ يقال: ضَبَعَتِ الناقة، وضَبُعَتْ ضَبَعَةً، وأَضْبَعَتْ، وَٱسْتَبْضَعَتْ»[2].

كما يذكر لغات اللفظة الواحدة: «عِجْسٌ، وعُجْسٌ، وعِجْسٌ، ثلاث لغات»[3]. وقد يضيف كلمات أخرى لتعضيد الشرح، وهي غالبًا من اللغات المختلفة بين القبائل لنفس الكلمة: «القَوَارِي قال يعقوب: يقول لها أهل العراق: ٱلزَّرَازِيرُ»[4].

ونجده يسعى إلى إثبات الكلمات بالشكل والحروف: «ع: كسر الميم في المِرْفَقِ على إخراجه مخرج الآلات والفتح على أنه الموضع الذي يرتفق عليه»[5]. قال أبو علي: يقال: حَوْصَلَّةٌ بالتشديد، وحَوْصَلَةٌ بالتخفيف، وحَوْصَلَاءٌ بالتخفيف والمد. وقال أبو علي: إذا فتحت شددت، وإذا كسرت خففت»[6].

كما نجده يثبت الشرح بالاستعانة بمحاكاة اللفظ للمعنى مثال ٱلْقَضْمُ وٱلْخَضْمُ[7].

---

(1) الانتخاب: 302.
(2) الانتخاب: 228.
(3) الانتخاب: 525.
(4) الانتخاب: 536.
(5) الانتخاب: 443.
(6) الانتخاب: 445.
(7) الانتخاب: 561.

منهج الإعراب:

لقد اهتم الجذامي بالنحو والإعراب والصرف، وقد خاض في مسائل نحوية يقتضيها التفسير مما جعله يثير مجموعة من القضايا النحوية، ولتحليل آراء النحاة فيها التجأ إلى الإعراب وذلك لإبراز أقوال النحاة فيها وإبراز رأي المذهبين البصري والكوفي، وهكذا فقد أتى على إعراب بعض الآيات أو الأبيات الشعرية أو الجمل أو الألفاظ لتتبين كل المعاني فيأخذ بأصحها. وقد لاحظنا أن الإعراب كان سمة ثابتة لكل باب من أبواب كتاب «الانتخاب»، كقوله في إعراب الآية: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[1] «إنما تكون «ما» اسمًا في قراءة من قرأ ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ بالرفع، وأما من نصب ﴿كَيْدَ سَٰحِرٍ﴾ فإن «ما» في قراءته صلة، فكأن الذي كتب في «المصحف» إنما موصولة إنما كتبها على قراءة من نصب فلذلك وصلها»[2]. ومثال إعراب الشعر قوله: «في البيت: (طويل)

وَلَا تَنْكِحي إِنْ فَرْقَ ٱلدَّهْرُ بَيْنَنَا

ويجوز خفض الوجه ونصبه ورفعه، فمن خفض جعل القفا في موضع خفض، ومن نصبه جعله في موضع نصب على التشبيه بالمفعول به على حد قولك: حسن الوجه. والكوفيون يجيزون نصبه على التمييز، ولا يجيزه البصريون؛ لأن التمييز عندهم لا يكون إلا نكرة. ومن رفع الوجه ففيه وجهان: أحدهما أن يكون القفا في موضع رفع الوجه عطف عليه...»[3].

وقد برع الجذامي في إعراب الألفاظ براعة النحوي المحنك، إذ لم يدع بابًا من أبواب كتاب «الانتخاب» إلا وأعرب ما يراه قد أشكل حتى يوضح كل أوجه إعرابه.

ولم يخالف الجذامي منهجه هنا منهجه في «شرح مقامات الحريري»، وذلك لأنه ركز في شرح المقامات على شرح اللغة والغريب تركيزًا شديدًا،

---

(1) سورة طه: الآية 69.

(2) الانتخاب: 610.

(3) الانتخاب: 440.

واهتمّ بشرح النحو والإعراب والصرف، وخاض في المسائل النحوية التي تعرضت لها، وأكثر من الاستشهاد بالحديث بحيث يصعب حصرها، وخالف بذلك الشريشي الذي اعتمد على الشعر في الاستشهاد، كما اقتضب ترجم الأعلام والشعراء بما يخدم النص.

ومنهجه الخاص بشرح كل مقامة فكان بأن يبدأ بتقديم مضمون للمقامة ثم يتتبّع اللغة والغريب بالشرح فيتناول الألفاظ الواحدة تلو الأخرى، فيذكر مصدرها وأصلها واشتقاقها ووزنها وما قيل فيها، ويستشهد بالقرآن والحديث، وكان دأبه في الشرحين معًا أن يقرن الشرح بذكر المصادر، وكذلك ينص على الروايات التي وصلت بها المقامات.

المبحث الرابع

خصائص الأسلوب

إن ما نعلم عن أي شرح هو سهولة أسلوبه وقرب مأخذه ذلك أن غايته تقريب النص المشروح إلى الفهم وإعادة إنتاجه بالشكل الذي يصبح به سهل المنال. وشرحنا لا يشذّ عن هذه القاعدة، فأسلوب الجذامي تميز بالسهولة والسلاسة مع ما قد يبدو عليه من قوة ومتانة في الأساليب المستعملة، وفصاحة في التعبير.

ويمكن أن نلمس ملامح شخصية الجذامي من خلال أسلوبه، وذلك أنه يرقى إلى أساليب كتاب القرن الثاني والثالث الذي عرف بسيادة المحسنات البديعية والبيانية والبلاغية واستعمالها والإشارة إليها والعناية بالتصاريف وتنويعها، وأوجه النقد، وفي «الانتخاب» بيان عن ذلك. أما الأساليب البلاغية، فنجده يلمح إليها في إشارات: مثل قوله: «وهذه استعارة عجيبة»[1]. و«وهذا من التشبيه البديع الذي لم يُسْبَقْ إليه»[2]. و«ومن بديع ذلك قول محمد بن هانئ يصف جَيْشَ ٱلْمُعِزِّ»[3]. و«وبعده وهو من بديع التشبيه:

مُـفَـدَّمَـةً قَـرًّا كَـأَنَّ رِقَـابَـهَـا رِقَابُ بَنَاتِ ٱلْمَاءِ تَفْزَعُ لِلرَّعْدِ»[4]

وإيراده لمصطلحات: الطبقات ـ التجنيس ـ التصدير ـ الترصيع[5].

أما آراؤه النقدية فمنتشرة في «الانتخاب» كمصطلحات نقدية ولم يناقشها كقضايا، كقوله: «وهذا ما يسميه أهل النقد بالحشو والاستعانة؛ لأن «تَسُدُّ بِهِ

(1) الانتخاب: 169.
(2) الانتخاب: 395.
(3) الانتخاب: 406.
(4) الانتخاب: 482.
(5) الانتخاب: 138.

فَرْجَهَا» قد أغنى عنه (مِنْ دُبُرْ) فصار ذكره فضلًا لا يحتاج إليه، ومثله قول أبي العيال الهذلي: (مجزوء الوافر)

ذَكَرْتُ أَخِي فَعَاوَدَنِي صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصَبُ»[1]

أو ذكر ألفاظ: القياس والسماع والتأويل مثل قوله: «وقد فرق قوم فقالوا: الميِّتُ المشدد: ما سيموت، والمَيْتُ المخفف: ما قد مات، وهذا أيضًا خطأ في القياس مخالف للسماع»[2]. وقد تأتي على شكل آراء يرجع فيها قولًا أو يدحضه، ومن أمثلة ذلك قوله: «والقول ما قال سيبويه»[3]. و«وتفسير ابن دريد عندي أصح»[4]. و«والذي قال أبو عبيدة هو الصحيح»[5]. و«وأما البيت الذي أنشده الأصمعي فلا حجة فيه»[6]. و«وهذا صحيح على ما يوجبه القياس»[7]. ومنها ما كان رأيًا في بعض الشعراء قال: و«قال أبو الطيب وإن لم يكن حجة في اللغة»[8]. و«كان الأصمعي يزعم أن ذا الرمة أخطأ، وكان مولعًا بالطعن على ذي الرمة»[9]. و«وكان الأصمعي لا يرى الطرماح حجة»[10].

والسمة العامة لآراء الجذامي النقدية أنها كانت تقييمية في أغلبها.

ولا ننفي عنه اتصافه بالحنكة في كونه يعرض جميع الآراء في القضية الواحدة ثم يرجح منها ما يراه صائبًا كقوله: «ذكر أبو جعفر النحاس أن «ألا» لا يضاف إلى الأسماء الظاهرة، ولا يضاف إلى الأسماء المضمرة

---

(1) الانتخاب: 382.
(2) الانتخاب: 103.
(3) الانتخاب: 12.
(4) الانتخاب: 32.
(5) الانتخاب: 91.
(6) الانتخاب: 91.
(7) الانتخاب: 232.
(8) الانتخاب: 17.
(9) الانتخاب: 567.
(10) الانتخاب: 145.

فلم نجز هذا الذي أجازه ابن قتيبة، وذكر مثل ذلك أبو بكر الزبيدي، وهو مذهب الكسائي فاتبعاه عليه وليس بصحيح لأنه لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده»[1].

(1) الانتخاب: 16.

المبحث الخامس

خصائص اللغة

لقد اتسمت لغة الجذامي بالقوة والفصاحة وعلو التعابير، ولم تتأثر بظروف اللغة العامية التي انتشرت في الأندلس آنذاك وبتلاقح لغات الجزيرة الإيبيرية، وهذا ما يلاحظ في كتاب «الانتخاب»، فالمطلع عليه يجد نفسه أمام لغة عالية تعود إلى القرن الأول والثاني من حيث القوة والفصاحة.

وقد لاحظنا إلمامه باللغة العربية وألفاظها بحيث لم يجد صعوبة في شرحها، وبحيث أن جلّ الألفاظ التي جاءت في «أدب الكتاب» مشروحة في كتاب «الانتخاب» بنفس مستوى النص المشروح. ولاحظنا كذلك نزوع الجذامي إلى شرح الكلمات وإيراد معانيها وتقاليبها ولغاتها الكثيرة، وتفسيرات العلماء لها، واستشهاداتهم، فنجده يضع بين يدي القارئ جملة هامة من الأوجه والاستعمالات الصالحة والجائزة والمحتملة للفظة. وقد اعتمد في ذلك على لغة العرب الجارية على الألسنة والأصيلة التي رواها الأعراب.

وقد عني بذكر جميع اللغات، وحرص على توثيقها؛ فنجده يوردها بقوله: اللغة العربية واللغة الفارسية[1]، واللغة الحميرية[2]، والعجمية[3]، الهندية[4]. ويشير إلى لغات القبائل التي تكلمت بها العرب، وقد تقصاها تقصّيًا شديدًا، مثل:

ـ لغة حمير: شَرَاحِيلُ: وَدِيعَةُ اللهِ[5].

---

(1) الانتخاب: 54 ـ 132 ـ 519 ـ 556.

(2) الانتخاب: 265.

(3) الانتخاب: 322.

(4) الانتخاب: 114.

(5) الانتخاب: 264.

- لغة قيس: «السَّدَفُ في لغة قيس: ٱلضَّوْءُ»[1].
- لغة بني أسد: «رِيحٌ وأَرْيَاحٌ: لغة بني أسد»[2].
- لغة بني الحارث بن كعب: «لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفًا نحو: أخذت الدرهمان. والسلام عَلَاكُمْ»[3].
- لغة نجد: «أهل نجد يسمونه: ٱلْجَرِينَ»[4].
- لغة أهل اليمن: «أهل اليمن يسمونه: ٱلْمِسَحَّةَ»[5].
- لغة تميم: «دِرْعُ الحَدِيدِ: يذكره بنو تميم»[6].
- لغة أهل الشام: «يسميها أهل الشام: بَجَى ٱلْعَقْرَبِ»[7].
- لغة أهل الحجاز: «عَشَرَةٌ: بالتخفيف لغة أهل الحجاز»[8].

كما لم يغفل الإشارة إلى لغة العامة في مواضع كثيرة مثل قوله: «وزُبَانَى العقرب: تسميها العامة حُمَةً»[9]. و«العَظَاءُ: هي التي تسميها العامة: حَيَّةَ ٱلْجَنَّةِ»[10].

وتأتي الإشارة إلى اختلاف روايات اللفظة الواحدة بما يسميه «اللغات» كقوله: «في اليُرَنَّاءِ أربع لغات»[11]. وقوله: «في المِنْخَرِ: لغات»[12]. وقوله: «الذُّنَابَى لُغَةٌ في الذَّنَبِ»[13].

---

(1) الانتخاب: 308 ـ 585.
(2) الانتخاب: 301.
(3) الانتخاب: 634.
(4) الانتخاب: 519.
(5) الانتخاب: 519.
(6) الانتخاب: 668.
(7) الانتخاب: 553.
(8) الانتخاب: 645.
(9) الانتخاب: 553 ـ 554.
(10) الانتخاب: 545.
(11) الانتخاب: 324.
(12) الانتخاب: 367.
(13) الانتخاب: 381.

كما نجده يجري مقارنات بين هذه اللغات في مواضع كثيرة مثل قوله: «عَشِرَةٌ: بكسر الشين لغة بني تميم وعَشَرَةٌ: بالتخفيف لغة أهل الحجاز»[1]. و«وَرَّخْتُ: لُغَةُ بني تميم وأَرَّخْتُ لغة قيس»[2]. و«رُدَّ وَارْدُدْ: الإدغام في لغة بني تميم وسائر العرب، وإظهار التضعيف في لغة أهل الحجاز»[3]. و«الشَّوْلَةُ: يسميها أهل الحجاز: إِبْرَةَ، وتسميها العامة: حُمَةً»[4]. و«ٱلْمَالَجُ في لغة نجد وأهل اليمن ويسمونه: المِسَحَّةَ، ويسمى بالفارسية: مَالَجَهْ»[5]. و«رِيحٌ وأَرْيَاحٌ: لغة بني أسد وغيرهم يقول: أَرْوَاحٌ على القياس»[6]. و«دِرْعُ الحديد: يذكره بنو تميم»[7].

وعناية الجذامي بلغة العرب لم تشتغله عن العناية باللغات الأخرى، وذلك أنه يشير إلى الألفاظ المعربة، وقد أشار إلى أنها معربة وذكر أصلها في عديد من المواضع كقوله: «الخُلَّرُ: فارسي معرب»[8]. و«الأستاذ: كلمة فارسية ونظيرها في العربية: رَبَّانِيٌّ»[9]. و«أسرب: فارسي معرب»[10]. و«بَهْرَامِجُ: اسم فارسي»[11]. «دَاوُدُ: معرب»[12]. و«العَرارُ: يسمي مُشْكُنْيَةَ بالعجمية»[13]. و«النَّيْرُوزُ: فارسية معربة»[14]. و«سِجِلَّاطٌ: رومي معرب»[15].

---

(1) الانتخاب: 607.
(2) نفسه: 642.
(3) نفسه: 626.
(4) نفسه: 286.
(5) نفسه: 519.
(6) نفسه: 301.
(7) نفسه: 668.
(8) نفسه: 325.
(9) نفسه: 124.
(10) نفسه: 556.
(11) نفسه: 322.
(12) نفسه: 620.
(13) نفسه: 322.
(14) نفسه: 548.
(15) نفسه: 539.

«البَاذَرَنْجَوَيْهُ: هو البَاذَرُوجُ»[1].

وقد يذكرها دون الإشارة إلى تعريبها، مثال: شَاهَفْرَيْدُ[2] ـ إِسْبَسْتُ[3] ـ أَلْيَارِيَا شَانَهْ[4].

ونجده حريصًا في نقله للألفاظ على توثيقها بالحروف والوزن فضلًا عن الحركات وذلك زيادة في التثبت وإرادة إفهام القارئ مثلًا: «الثُّلَجُ: بحاء غير معجمة على وزن نُفَرٍ»[5].

«المَنْخِرُ: بفتح الميم وكسر الخاء»[6].

كم أننا نلاحظ استعماله لأسماء الشهور، وقد ذكرهم بأسماء أعجمية: مارس، فبراير، دجنبر، وذلك في «باب معرفة في النجوم».

ونجد الإشارة إلى الخط في موضعين اثنين: الخط المدمج[7]، خط المهند[8].

كما أنه لم يغفل الإشارة إلى الغريب من الألفاظ والوحشي وقد اشتمل كتاب «الانتخاب» عليها، مثل: الطرموق، الإطرغشاش، مستوفز، مقسئنة، وغيرها، وقد شرحها في مواضعها[9].

وعمل الجذامي على إجراء المقارنة بين معاني الألفاظ حسب تركيبها، مثال: العسف والاعتساف ـ الغموس والعموس والهموس ـ جعر وجعفر ـ الحجول والتحجيل ـ الحرة والحر ـ التحلب والحلب.

---

(1) الانتخاب: 323.
(2) الانتخاب: 132.
(3) الانتخاب: 324.
(4) الانتخاب: 324.
(5) الانتخاب: 119.
(6) الانتخاب: 367.
(7) الانتخاب: 391.
(8) الانتخاب: 546.
(9) الانتخاب: 113.

أما الاصطلاحات فنجدها في كتاب «الانتخاب» متنوعة ووفيرة، وتختلف من باب إلى آخر، وتتباين بتباين الموضوع المشروح، فنجد في مقام الفقه اصطلاحات فقهية وقف عندها الجذامي معرفًا، وشارحًا لألفاظها ولمعانيها، ورادًا إياها إلى أصلها من الكتاب والسنّة، وقد اتخذت في غالبها طابع قواعد فقهية، مثال: المنحة مردودة، الزعيم غارم، المعاومة، المزابنة، الثنيا، الكالئ، العاقلة، الصقب وغيرها.

وكذا في مجال الحساب والرياضيات نجد اصطلاحات متعلقة بآلات الحساب والقياس: كالأشل، والباب، والغرام، والشاقول، والزج، والقيراط، والنقطة، والعدد، والخط، والسطر وغيرها، ومتعلقة بالهندسة: كالساق، والقاعدة، والقسي، والمعين، ومساقط الأحجار، والجيب، المنكوس، والسهم، والقطر.

وفي مجال علم الفلك والنجوم نجد المصطلحات الخاصة: البروج اليمانية والشامية، رأس الميزان، رأس السرطان، الشولة، الزبرة، الخراتان، السماك، الجوزاء، وغيرها كثير أيضًا في أبوابه.

وفي مجال علم النبات أيضًا نجد أسماء النبات وأشكاله وأنواعه فنجد مثلًا: العرمض، الطحلب، الغلفق، الأرطى، خوصة المقل، الخردل، الزعرور، الحلبة، الحندقوقى، الباقلى.

وفي مجال الحيوان نجد اصطلاحات متعلقة بأصناف الحيوان وأحواله وخلقه، مثل: الخيل، الطيور، والهوام، والسباع، وبيوتهم وأكلهم، وأصواتهم، وأولادهم.

وفي مجال خلق الإنسان نجد اصطلاحات خاصة بأعضاء الإنسان وحالاته في المرض، والنوم، والأكل والنكاح، وأسمائه واشتقاقها.

الفصل الثالث

المادة العلمية والأدبية في الشرح

المبحث الأول: السمة العامة لتناول المادة العلمية.

المبحث الثاني: المصادر المعتمدة في الشرح.

المبحث الثالث: منهج الجذامي في نسبة الآراء.

المبحث الرابع: موقفه واستفادته من المادة.

المطلب الأول: الشاهد القرآني.

المطلب الثاني: الشاهد الحديثي.

المطلب الثالث: الشاهد الشعري.

المطلب الرابع: الشواهد العامة.

B

المبحث الأول

السمة العامة لتناول المادة العلمية والأدبية

إن كتاب «الانتخاب» لا يعدو أن يكون جمعًا مستفيضًا ومتنوعًا للمصادر الكثيرة، وهو يمنح الفرصة للتعرف على الكتب التي قرأها الجذامي أو استفاد منها، إذ هي المادة المعتمدة فيه ويمنح الفرصة كذلك للتعرف على منهج الشارح. والحديث عن السمة العامة يعني الإشارة إلى قيمة الشرح من حيث ما يحتويه كمًا وكيفًا من نصوص أدبية وعلمية وتاريخية.

ويتسم تناول المادة العلمية في كتاب «الانتخاب» بالاستيعاب والاستقصاء لجميع ما يغني الشرح، وهو ما صرح به الجذامي نفسه في المقدمة إذ قال: «فإني جمعت فيه جميع ما تأدّى إلي على «أدب الكتاب» من شرح... وتفسير الأبيات المستشهد بها فيه...»[1]. وهذه السمة، أي: «الاستيعاب والاستقصاء» لم تحل دون أن يكون الأخذ من المصادر رشيدًا يتوخى التخيُّر للنصوص، وموافقة النقل للمقام، ومطابقة الشواهد للمراد. كما أنه توخى الترتيب في الأبواب والتنظيم في النصوص والأفكار والشرح والنقل دون الإسهاب أو الحشو أو الإطناب، ثم التثبت والحرص على نسبة الأقوال، ونسبة الآراء إلى أصحابها.

وقد اطلع الجذامي على الشروح السابقة عليه منها المشرقية والأندلسية، وأفاد منها واستوعب معلوماتها، ونقل عنها، ووظّف هذه النقول في شرحه وتفسيراته. وقد نصّ على هذا الاطلاع والاستفادة وعبر عن ذلك مباشرة في مقدمة الشرح، قال: «فإني جمعت في هذا الكتاب جميع ما تأدّى إليّ من كلام العلماء باللغة والنحو على «أدب الكتاب» لأبي محمد عبد الله بن

(1) الانتخاب: 5.

مسلم بن قتيبة الدينوري من شرح وتفسير الأبيات المستشهد بها فيه والتنبيه على الأغلاط الواقعة في أصله أو من قبل الناقلين»[1].

ونحن هنا لا يمكن بحال أن نتحدث عن تأثر الشرح بغيره من الشروح السابقة، إنما يتعلق الأمر بنقول منها فحسب، فقد كان لكتاب «الانتخاب» أسلوبه الخاص به وطريقته ومنهاجه ومتعته الخاصة به.

وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن ثقافة الجذامي الواسعة ورغبته في مضاهاة المشارقة ومنافستهم كما الشأن بالنسبة لجميع الأندلسيين، وإحساسه بقدرته على التفوق عليهم كانت من بين الأسباب التي تدعم الاستنتاج بأنه سعى إلى التميُّز.

(1) الانتخاب: 5.

المبحث الثاني

المصادر المعتمدة في الشرح

إن أول ما نشير إليه هنا هو أن الجذامي أحالنا في المقدمة على مصادره الأساسية في الشرح من خلال الإشارة إلى ما نقل عنهم بالتصريح بأسمائهم، أو بالإشارة إلى الكتب، وهي ميزة جليلة كانت من صميم منهج القدامى في تآليفهم ومصنفاتهم كما رأينا في خزانة الأدب للبغدادي الذي ذكر في المقدمة جميع المصادر التي اعتمد عليها وقسّمها إلى أقسام حسب الفنون.

وقد ذكر الجذامي في كتب «الانتخاب» ثلاثة وثمانين مصدرًا، وكان أغلبها مشرقيًا وهي متنوعة؛ فمنها الكتب الأدبية، ومنها المعاجم والكتب النحوية واللغوية، ومنها كتب الحديث الشريف. وسنعمل على تربيتها حسب حروف المعجم، ونسبتها، وعدد مرات ورودها في «الانتخاب» في جدول توضيحي، وسنذيّلها بملاحظات.

المصدر وصاحبه	تكراره	المصدر وصاحبه	تكراره
القرآن الكريم	-	الأضداد لابن الأنباري	2
الإبل لأبي حاتم السجستاني	1	الأضداد للتوزي	2
الأبواب للأصمعي	1	الأفعال لابن القوطية	2
الأجناس	1	الأمالي لأبي علي القالي	4
الاختيارات للأصمعي	1	الأمثال لأبي عبيد	1
أدب الكتاب لابن قتيبة	10	آلة الكتاب لابن قتيبة	1
أدب الكتاب لأبي بكر الصولي	4	الأنواء لابن قتيبة	4
أسماء شعراء الحماسة لابن جني	1	الإيضاح للفارسي	5
الاشتقاق لقطرب	1	البارع لأبي علي القالي	2
إصلاح المنطق لابن السكيت	10	التذكير والتأنيث لأبي حاتم	1

المصدر وصاحبه	تكراره	المصدر وصاحبه	تكراره
إصلاح المنطق لأبي علي الدينوري	1	التكملة لابن عبد الملك	1
الجمهرة لابن دريد	25	عيون الأخبار لابن قتيبة	1
الحروف لأبي عمرو الشيباني	4	غريب الحديث للخطابي	2
الحكم	1	الغريب المصنف لأبي عبيد	20
الحماسية لأبي تمام	2	غريب الحديث لابن قتيبة	8
الحيوان للجاحظ	3	غريب الحديث لأبي عبيد	1
خلق الإنسان للأصمعي	4	الغريبين	2
خلق الإنسان ثابت بن أبي ثابت	1	الفرق لأبي حاتم	2
الخيل للأصمعي	1	فعلت وأفعلت للزجاج	1
الديباجة لأبي عبيدة	7	فعلت وأفعلت للقالي	1
الزاهر لأبي بكر بن الأنباري	6	الفصيح لثعلب	1
الزينة لأبي حاتم الرازي	1	فقه اللغة	6
كتاب سمع الكيان لأرسطاطاليس	1	الكامل للمبرد	2
شرح سقط الزند	1	كتاب أبي عيسى الترمذي	1
شرح غريب الحديث لابن قتيبة	3	الكتاب لسيبويه	5
شرح غريب الحديث لقاسم بن ثابت	1	لحن العامة	1
الشيرازيات لأبي علي الفارسي	1	المجاز لأبي عبيدة	2
الصحيح لمسلم	1	المحكم لابن سيدة	4
الصفات للنضر بن شميل	1	مختصر العين الزبيدي	1
طبقات الشعراء لابن قتيبة	1	مسند أحمد بن خالد	1
طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي	1	المسائل الحلبية لأبي علي الفارسي	1
الطير الكبير لأبي حاتم	1		
العاقبة لعبد الحق بن الخراط	5	المشكل لابن قتيبة	2

المصدر وصاحبه	تكراره	المصدر وصاحبه	تكراره
العين للخليل	1	المعارف لابن قتيبة	1
المقصور والممدود لابن ولاد	21	معاني الشعر لابن قتيبة	5
المقصور والممدود للقالي	1	معاني الشعر لابن القزاز	1
المكنى والمثنى لابن السكيت	6	المعيار	1
النبات لأبي حنيفة	1	الموعب	1
النخل لأبي حاتم السجستاني	3	النوادر لأبي علي القالي	1
النوادر لأبي عمرو الشيباني	2	النودر اللحياني	1
النوادر لابن الأعرابي	1	النوادر لأبي زيد	2
		الوشاح لابن دريد	1
		اليواقيت/ الياقوت للمطرز	2

ملاحظات حول المصادر:

إن توفُّر الشرح على هذا الكمّ من المصادر وتنوُّعها لدليل على استقصاء الجذامي لمادة الشرح، وإن إيراده لها لدليل على أمانته العلمية، وكذا تنوُّع مخزونه الثقافي. ومنها ما ذكر مرة واحدة، ومنها ما تكرر ذكره، ومنها ما ذكر مرة واحدة رغم أن الجذامي أخذ منها نقولًا كثيرة.

كما نقل من مصادر أخرى لم يذكرها البتة، أو ذكرها دون أن ينسبها إلى أصحابها ومنها: «كتاب الأبواب» و«كتاب الأجناس» للأصمعي، وعنوانه: «كتاب الأجناس في أصول الفقه» ذكره صاحب «كشف الظنون»[1]. و«كتاب الموعب»: وهو لابن التياني وقد اختلف في تسميته، وهو مما لم نعثر عليه، وقد استأنسنا بقول السيوطي فيه: «عمل كتابه العظيم الفائدة الذي سماه «الموعب» بفتح العين، وأتى فيه بما في «العين» من صحيح اللغة، إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم يعرج الناس على نسخه، بل مالوا إلى «جمهرة ابن دريد»، و«محكم ابن سيدة» ولم يعرجوا أيضًا على «بارع» أبي علي البغدادي و«موعب» أبي غالب بن التياني المذكور، وهما من أصحّ ما

(1) كشف الظنون لحاجي خليفة: 1/ 11.

ألّف في اللغة على حروف المعجم والكتب التي مالوا إلى الاعتناء بها قد تكلم العلماء فيها»[1]. كتاب «الحكم» وهو الحكم والأمثال لابن قتيبة ذكره حاجي خليفة[2].

وقد اعترضتنا صعوبة كثيرة في التوثيق من بعض هذه المصادر لكونها إما مفقودة كلها أو مفقود جزء منها، أو لكونها مخطوطة كلها أو مخطوط جزء منها. فمن المفقود: كتاب «الموعب» لابن التياني، وكتاب «الطير الكبير»، وكتاب «الإبل» لأبي حاتم السجستاني[3]، و«النوادر» لابن الأعرابي. ومن المصادر التي فقد جزء منها: كتاب «البارع» لأبي علي القالي. ومن المخطوطة: كتاب «الوشاح» لابن دريد، وهو مخطوط بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية، وهما ورقتان في ميكروفيلم رقم 1895 في مجموعة من مكتبة الأسكوريال، وكتاب «الدلائل» لقاسم بن ثابت[4] وهو مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق 197ق. ومنها ما كان جزء منها مخطوطًا كـ«مختصر العين» للزبيدي[5] الذي حقق جزء منه فقط، وجزء من «المحكم» لابن سيدة.

ومن الملاحظ أن الجذامي قد يضع لنفس المصدر عدة عناوين مثلًا: يقول في «أدب الكتاب»، «كتاب الأدب»، أو «الأدب»، أو هذا الكتاب. وفي «الغريب المصنف» لأبي عبيد يقول: «الغريب» أو «المصنف». وفي «اليواقيت» يقول: «الياقوت» وهو نفسه للمطرز. ويسمى «كتاب المعاني

---

(1) المزهر في اللغة للسيوطي: 1/ 88، وما قاله عبد العالي في كتاب: أبي علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية بالأندلس: 319 ـ 398.

(2) كشف الظنون: 1/ 675.

(3) انظر: البحث الذي قدمته الطالبة أمينة بوعسرية، نصوص النقد الأدبي وقضاياه عند أبي حاتم بشأن كتب أبي حاتم.

(4) الدلائل في شرح غريب الحديث مما أغفله ابن قتيبة وأبو عبيد في غريبيهما، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط قسم الوثائق: 197ق.

(5) مختصر العين لأبي بكر الزبيدي، مخطوط بخزانة القرويين بفاس على ميكروفيلم، رقم: 326.

الكبير» لابن قتيبة: «معاني الشعر»، أو «المعاني»، وهذا راجع إلى أن الأسماء تتكرر كثيرًا، وقد يغني هذا الاختصار.

وقد غير بعض أسماء المصادر فمثلًا أطلق: «طبقات الشعراء» على كتاب «الشعر والشعراء». وأطلق «كتاب الحروف» لأبي عمرو الشيباني على كتاب «الجيم». وغير اسم كتب قاسم بن ثابت فأطلق اسم «شرح غريب الحديث» على «كتاب الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة في غريب الحديث».

وذكر كتاب «آلة الكتاب» لابن قتيبة وقد وجدناه باسم آخر وهو «رسالة في الخط والقلم» ونرى أنه الكتاب نفسه تغيّر عنوانه[1].

كما أنه لم يذكر في كثير من الأحيان اسم الكتاب واكتفى بإضافته إلى كاتبه فقط، مثل قوله: «كتاب أبي عيسى الترمذي»[2]، «مسند أحمد بن خالد»[3]، و«كتاب ابن سيّد»[4].

وللجذامي خاصية متميزة في نسبة المصدر إلى صاحبه فقد يضيفه له تأكيدًا على أنه من تأليفه كقوله: «قال ابن القوطية في «أفعاله»[5]، وقال أبو علي في «أماليه»[6]، وقال الفارسي في «مسائله الحلبية»»[7]. أو قوله: «قال ابن ولاد في «المقصور والممدود» له[8]، قال الصولي في «أدب الكتاب» له[9]، وذلك إذا تعلق الأمر بعناوين متشابهة مما يستدعي تمييز الكتاب بذكر

---

(1) رسالة في الخط والقلم لابن قتيبة، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي ج4، المجلد: 39، 1409 ـ 1988م، 262 ـ 296.
(2) الانتخاب: 122.
(3) الانتخاب: 176.
(4) الانتخاب: 557.
(5) الانتخاب: 562.
(6) الانتخاب: 270 ـ 308.
(7) الانتخاب: 695.
(8) الانتخاب: 352 ـ 692.
(9) الانتخاب: 355.

صاحبه. وفي حالات كثيرة قد يستغني عن ذكر اسم المؤلف فيقول: قال صاحب «الجمهرة»[1]، قال صاحب «العين»[2].

والملاحظة أيضًا أنه قد يستعمل لفظة «كتاب» على الإطلاق كقوله: وفي «كتاب ابن قتيبة» أو في «كتاب يعقوب». وقد لا يعني الكتاب المؤلف، وقد يعني الرواية فقط مثل: «كتاب أبي نصر»، «كتاب ابن صاحب الأجناس»، «كتاب ابن أبي الحباب» وهي روايات «أدب الكتاب» يعتمد عليها الجذامي للمقارنة بين الروايات في تصحيح اللغة أو النحو.

ومما يلاحظ أيضًا أن الجذامي لم يغفل مصنّفات ابن قتيبة الأخرى لذلك نجده يذكر: «غريب الحديث»، و«المشكل»، و«المعاني»، و«آلة الكتاب»، وكان بذلك أكثر إحاطة بأسلوب ابن قتيبة وبما أراده من معاني قريبة أو بعيدة مما ساهم في توفقه في شرحه.

كما اتجه إلى تلخيص عناوين بعض المصادر مثلًا: «الزاهر»، وعنوانه: «الزاهر في تأويل مستعمل كلام الناس»، و«المجاز» وعنوانه: «مجاز القرآن»، و«الزينة» وهو «كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية» لأبي حاتم الرازي، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نعثر عليه محققًا وعلمنا أنه قيد التحقيق تعمل الدكتورة نبيلة عبد المنعم داود والدكتور عبد الله سلوم على تحقيقه في خبر نشرته مجلة أخبار التراث[3].

والملاحظ أيضًا أن الجذامي نقل عن البطليوسي كل كتابه، وعن الزجاجي شرحه لمقدمة «أدب الكتاب» إلا أنه لم يذكر الكتابين أبدًا واكتفى بالإشارة إلى صاحبيهما، وقال في إشارة وحيدة: «وكذلك جاء زباء في كتاب ابن سيد»[4].

كما أن الجذامي نقل عن البطليوسي ما نقله بدوره عن أبي عبيدة في

---

(1) الانتخاب: 341.

(2) الانتخاب: 361.

(3) مجلة أخبار التراث المجلد: 16، العدد: 9، 1983م.

(4) الانتخاب: 557.

كتاب «الديباجة» وهو كتاب أثار جدلًا حول موضوعه أو نسبته إلى أبي عبيدة، وقد وجدنا كتاب «الديباج» لأبي عبيدة بتحقيق عبد الله بن سليمان الجربوع وعبد الرحمٰن سليمان العثيمين، فلم نستطع توثيق النقول منه؛ لأن موضوعه كان بعيدًا جدًا عن مواضيع النقول، وقرأنا في تقديم الكتاب ما نصه: «وخلط الأستاذ المرحوم عبد السلام هارون في مقدمة «العققة والبررة» بين كتاب «الديباج» و«الديباجة» وظن أن كتاب الديباج هو الذي ذكره ابن السيد في «الاقتضاب» والصحيح أن كتاب الديباجة في الخيل كتاب مختلف عن كتابنا هذا لا صلة له به وعنه نقول تبين مضمونه وتكشف عن حقيقته»[1]، فإن كان هذا كذلك فإننا نرجح أن كتاب الخيل هو نفسه «الديباجة في الخيل» لأن النقول التي وثقناها مطابقة لما في كتاب الخيل.

كما لم تكن مصادره مشرقية بحتة، بل كان للأندلسيين نصيب منها وهي: «كتاب الأفعال» لابن القوطية، و«مختصر العين» للزبيدي، و«الدلائل» لقاسم بن ثابت، و«المحكم» لابن سيده، و«شرح سقط الزند» و«شرح البطليوسي»، و«طبقات اللغويين والنحويين» للزبيدي.

والمستفاد من هذه الدراسة للمصادر المذكورة في الشرح هو إضاءة جانب مهم من ثقافة الجذامي، فكتاب «الانتخاب» وثيقة شاهد على ما ساد من الكتب في عصره، وشاهد على أنه اطلع عليها، كما أنها تحيلنا على مصادر لها علاقة بنفس موضوعات «أدب الكتاب» وكذا على شروحه، والتعليقات والتهذيبات التي كانت كلها مكملات للشرح ومعينات على فهمه، ومنها تعليقات القالي على «أدب الكتاب»، وكذلك تعليقات أبي داود بن يزيد السعدي، وكذلك تعليقات الوقشي على «الكامل» للمبرد وهي مادة مهمة لو جمعت لكوّنت شرحًا وتصانيف ذات قيمة علمية.

وما نود الإشارة إليه في هذا المقام هو أن مصادر الجذامي في كتاب «الانتخاب» قد فاقت مصادره في «شرح المقامات» التي بلغت فيها ثلاثة

---

(1) مقدمة الديباج لأبي عبيدة: 15 وفيه تفصيل لنسبة الكتاب إلى أبي عبيدة والكتب التي أثبتت ذلك.

وثلاثين مصدرًا، وقد تكرر ذكر أغلبها في كلا الشرحين.

كما لا يفوتنا أن نذكر هنا مصدرين وجدناهما في طرة أسفل صفحة رقم: 103 من المخطوط، وهما: «المعيار» وهو «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب» لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة (914هـ) بفاس، وكتاب «العاقبة» وهو لعبد الحق بن عبد الرحمٰن الأزدي الإشبيلي، أبو محمد المعروف بابن الخراط (ت581هـ). وقد أدرجنا الكتابين في باب المصادر للاستئناس فقط وذلك أنهما من الهامش مما قيّده الناسخ في أسفل الصفحة.

وإن ما يؤاخذ عليه الجذامي هو أنه نقل من كتب كثيرة لم يذكرها ومنها: كتابي «الاقتضاب» للبطليوسي، وكتاب «تفسير رسالة أدب الكتاب» للزجاجي، وكلاهما مما أخذ منه جلّ مادة شرحه، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى صاحبيهما، ونرى ذلك إجحافًا في حق الكتابين.

المبحث الثالث

منهج الجذامي في نسبة الآراء إلى أصحابها

لقد سطّر الجذامي لنفسه منهجًا في نسبة الآراء لأصحابها في المقدمة فقال: «ونسبت كل قول إلى قائله بعلامات تدل على أسمائهم طلبًا لترك التطويل بالإفصاح عنهم؛ فجعلت ط علامة أبي محمد عبد الله ابن السيد البطليوسي، و ز: علامة الزجاج، و د: علامة عما نقلته من خط الأستاذ أبي سليمان داود بن يزيد السعدي...»[1]. ويستفاد من هذا الاختزال أن الجذامي عزم على النقل عن هؤلاء الكتاب أكثر من غيرهم ليتفادى التكرار والتطويل، وهذا ما لمسناه في الشرح فعلًا.

أما رمز «ع» فقد جعلها الجذامي علامة عما أخذه من تعليقات أخذها من كتب شتى وهذا الأمر يعدّ من حسناته ويضيء جانبًا من ثقافته، فقد أشرنا إلى أنه تلقى علومه عن أقطاب في العلوم الشرعية كـ«الخشني» في علوم الحديث، وقد اتصف بأخلاق أصحاب الحديث وهي التحري والتثبت والدقة والضبط والحفظ، فقد اصطبغت هذه الصفات بالجذامي وتولدت على هذا النحو، فهذه «التعليقات» إشارة إلى أمانته، فهي لا تعدو أن تكون له خالصة تكوّنت له باطلاعه الكبير على كتب عصره، ولكنه آثر ألا ينسبها لنفسه تحريًا للأمانة العلمية، ولأن كثرة محفوظه من الكتب جعلته لا يميّز نسبة النقل بدقة مما ألجأها إلى هذا التعميم.

وقد تنوّعت نقول الجذامي، فهي نقول عن اللغويين والنحويين والفقهاء، وأصحاب الحديث، والأدباء، والأعراب، وعلماء الرياضيات.

وسنقدم جدولًا لأصحاب النقول بما فيهم من رمز إليه الجذامي بعلامات

---

(1) الانتخاب: 5.

ومن صرح به الجذامي في قوله: «ومن لم أجعل علامة باسمه صرحت به...»[1].

صاحب النقل	عدد النقول	صاحب النقل	عدد النقول
البطليوسي	516	المطرز	11
داود بن يزيد السعدي	344	الزبيدي	10
الزجاجي	20	ابن جني	9
أبو علي البغدادي	156	أبو حنيفة	9
أبو عبيد	80	ابن الكلبي	9
الأصمعي	76	اللحياني	8
ابن الأنباري	72	الهروي	7
سيبويه	72	ابن كيسان	6
يعقوب بن السكيت	59	البكري	5
ابن دريد	41	الخطابي	5
أبو زيد الأنصاري	39	قاسم بن ثابت	5
أبو عبيدة	36	السيرافي	4
الفراء	36	أبو عمرو بن العلاء	4
ابن الأعرابي	34	علي بن حمزة البصري	3
أبو حاتم السجستاني	33	الوقشي	3
الخليل	28	الطوسي	3
الأخفش	27	البكري	3
الكسائي	25	أقليدس	4
أبو علي الفارسي	21	ابن ولّاد	2
المبرد	23	التوزي	2
ابن القوطية	22	ابن سراج	2
أبو عمرو الشيباني	20	الحربي	2
أبو منصور الثعالبي	19	الصولي	4
أبو العباس ثعلب	16	أحمد بن عبيد	3

(1) الانتخاب: 5.

وأما باقي النقول لأعلام آخرين فإن الجذامي يوردهم مرة واحدة أو مرتين، ولم نشأ الإطالة بذكر كل تلك النقول لأنها كثيرة يصعب الإحاطة بها.

والجذامي ينسب النقول إلى أصحابها مباشرة، أو يذكر مصادرها. وقد تصرف في كثير منها، خاصة نقول البطليوسي، وسيبويه، وأبي علي، والثعالبي وغيرهم، وقد لا يتصرف في بعضها فينقلها كما هي، خاصة إذا قد ذكر الكتاب وصاحبه. وهناك نقول كثيرة أثبتها كتعليقات دون عزوها، ووجدناها في المصادر التي ذكرناها، وعملنا على توثيقها وأشرنا إلى مصادره مما حصلنا عليه.

أما منهجية الجذامي في نسبة الآراء فقد تنوّعت في صيغ كثيرة، فنجده يستعمل:

* صيغة تقديم القائل على القول مثل: «يقول ابن الأنباري» أو: «قال ابن الأنباري».

* صيغة تقديم الكلام على صاحبه مثال: «أما اشتقاق طيء من طي المناهل فغير صحيح في التصريف... ذكر ذلك ابن جني في «أسماء شعراء الحماسة»[1]. أو قوله: «والسكيت المخفف تصغير المشدد تصغير الترخيم، حكاه سيبويه»[2].

* أو صيغة ذكر المؤلف ثم سرد قوله مباشرة مثلًا: «أبو بكر: تومتين غير مهموز واحدتها تومة وهي مثل الدرة من الفضة»[3]. أو قوله: «الأصمعي: والبجرة أن يغلظ أصل السرة فيلتحم من حيث رق، ويبقى الغليظ فيه الريح واسم ذلك الذي يبقى البجرة»[4].

* وقد يقرن صاحب النقل بكتاب له مثلًا: «قال صاحب «العين»»، قال صاحب «الجمهرة»، ذكره صاحب «الموعب».

---

(1) الانتخاب: 276.
(2) الانتخاب: 421.
(3) الانتخاب: 192.
(4) الانتخاب: 424.

* أو يذكر القائل ويحيل إلى المصدر، فإن كان المصدر له قال مثلًا: «قال أبو عبيدة في «الديباجة» له[1]»، أو «قال أبو الحسن اللحياني في «نوادره»»[2]. وإن لم يكن المصدر للكاتب اكتفى بقوله: «وقال يعقوب في «خلق الإنسان»»[3].

* كما أنه يرد بعض النقول إلى غير مخصص كقوله: «النحويون (23 مرة)، اللغويون أو أهل اللغة (30 مرة)، البصريون (27 مرة)، الكوفيون (20 مرة)، أصحاب الكلام (المتكلمون)، أصحاب الحديث، أصحاب الأصول، أصحاب النقد، أهل التجربة، أهل العلم، أهل العراق، أهل الحجاز، أهل الشام، أهل العراق، أهل الحجاز، أهل الشام، أهل المنطق، الأطباء، أهل الحساب.

* ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة أن الجذامي ينقل عن كبار اللغويين المشهورين كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، وأكثر النقل عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وابن السكيت خاصة. كما ينقل على بعض الأعراب الرواة مثل: أبو خيرة، أم الهيثم، المنتجع، الكلابي. أما كبار النحويين الذين نقل عنهم الجذامي فهم سيبويه، والمبرد، والأخفش.

* أما ما نقله الجذامي عن البطليوسي فيكاد يمثل ثلثي النقول حتى لا تكاد تخلو صفحة من كتاب «الانتخاب» من نقل عن البطليوسي، وربما استغرق النقل ثلاثة صفحات.

* كما أن ما نقله الجذامي عن أستاذه داود بن يزيد السعدي: و د: علامة مما نقلته من خط الأستاذ أبي سليمان داود بن يزيد السعدي»[4] جعلنا نتساءل: هل كان لداود بن يزيد كتاب شرح فيه «أدب الكتاب» قبل الجذامي؟ وإن كان هذا هكذا فلماذا لم تشر المصادر إليه كشرح مستقل، مع العلم أن

---

(1) الانتخاب: 375.
(2) الانتخاب: 427.
(3) الانتخاب: 447.
(4) الانتخاب: 5.

هذه النقول قد استغرقت «الانتخاب» كله، أم هل كانت له مجالس يملي فيها تقييداته وشروحه على «أدب الكتاب» واستفاد منها الجذامي؟ خاصة وقد علمنا أن أدب الكتاب كان مادة أساسية في المقررات التعليمية التي كانت تدرس لطلبة الأندلس. وفي كلا الحالين، فإن هذه النقول تكون مادة أساسية ومهمة في كتاب «الانتخاب» كما أنها من الوفرة بحيث لو جمعت لكونت شرحًا تامًا ذا قيمة عالية، قد يضيف الشيء الكثير إلى شروح الأندلسيين لـ«أدب الكتاب».

* كما أن تعليقات أبي علي البغدادي كانت من الوفرة بحيث كوّنت رصيدًا مهمًّا من التصويبات في الرواية والمآخذ، وقد تضمنت رواية أبي علي لأدب الكتاب، كما تضمنت آراء تصحح أو ترد أو ترجّح روايات الكتاب، منها قوله: «وقال أبو علي: حوصلة بالتشديد وحوصلة بالتخفيف، قال أبو علي: والتخفيف أحبّ إلي»[1]، وقوله: «قال أبو علي: وقع في كتابي «خنثى» وهو غلط، والصحيح: خنثا»[2].

كما أن الجذامي لم يشر إلى شرح الجواليقي، وقد اطلعنا عليه فوجدنا أنه كون مادة فقرات طويلة من كتاب «الانتخاب»، انظر مثلًا: شرح الجواليقي الصفحة: 25 نقلها في معرض الحديث عن «الخط الحسن»[3]، ونقل أيضًا من شرح الجواليقي حديثه عن أنواع المثلث والمربع[4]. والمطلع على الشرحين يلاحظ هذا جليًا، ولعلّ إسهاب الجذامي في شرح مقدمة «أدب الكتاب» راجع إلى أخذه من شرحي الجواليقي والزجاجي.

ولعلّ أهم ميزة ميّزت منهج الجذامي في نسبة الآراء إلى أصحابها كانت هي حرصه على تحري سبيل الرواية والإسناد، وقد أثبتها في رواية الأحاديث وأحال على ذلك في عدة مواضع من الشرح يقول: «هذا الحديث يرويه

---

(1) الانتخاب: 445.
(2) الانتخاب: 280.
(3) الانتخاب: 80.
(4) انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي: 30.

عبد الرزاق عن معمر عن أيوب» في ذكر حديث: (لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ نَمْلَةٍ أَوْ حُمَةٍ أَوْ نَفْسٍ)[1]. وقوله: وذكر أن هذا الحديث رواه عمر بن قيس عن عطاء عن ابن عباس[2]. وقوله: «حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بَرِيرَةَ فَأُعْتِقَهَا»[3].

كما اعتمدها أيضًا في شرح اللغة مثل قوله: «ذكر أبو علي عن ابن الأنباري عن الفراء: الإِسَاءُ جمع الآسِي»[4]. ووثق بها رواية اللغة: «وكذلك العرب تختلف في الكمء والكمأة أيهما هو الجمع وأيهما هو الواحد وهذا الذي ذكره ابن قتيبة هو قول يونس، قال أبو عمر الجرمي: سمعت يونس يقول: سمعت العرب تقول: هذا كَمْءٌ لواحد ٱلْكَمْأَةِ فيذكرونه فإذا أرادوا جمعه قالوا: هذه كَمْأَةٌ، وقال أبو زيد: قال منتجع: كَمْؤٌ واحد وكَمْأَةٌ للجميع»[5].

وكذلك فعل في توثيق الأخبار والأحداث، وخاصة أخبار الأمثال ومناسبات الشعر والإحالة على الأنساب عامة، قال في تسمية الأراقم: «قال أبو علي: حدثني أبو بكر بن دريد قال: إنما سموا الأراقم لأن امرأة دخلت عليهم هم صبيان نيام فقالت: كأن أعينهم أعين الأراقم»[6]، وكذلك أنساب الشعراء خاصة.

* ركّز الجذامي في مسألة الرواية على رواية «أدب الكتاب» لإثبات الاختلاف بين نسخه، وقد لاحظنا أنه ميّز من النسخ بين «الأمهات»[7] وهي النسخ الموثوق منها التي رواها أبو جعفر بن قتيبة عن أبيه، والنسخ الأخرى

---

(1) الانتخاب: 136.
(2) الانتخاب: 325.
(3) الانتخاب: 90.
(4) الانتخاب: 346.
(5) الانتخاب: 346.
(6) الانتخاب: 259.
(7) قوله: ووقع في الأمهات: وقتل النفوس وإخراج البلاد. الانتخاب: 43.

وهي: نسخة أبي نصر هارون بن موسى الراوي عن أبي علي، ونسخه أبي بكر ابن صاحب الأحباس، وأصل ابن أبي الحباب.

وقد وردت ألفاظ القراءة والرواية في كتاب «الانتخاب» في مواضع متعددة، وذلك كلما تعلق الأمر بخلاف في المعنى أو المعلومات، وكل ذلك لغاية التحري والتثبت ووضع كل الاحتمالات الواردة في الشرح لكي يبسط أمام القارئ؛ فمن ألفاظ القراءة ما يأتي:

* «قال أبو نصر: أقرأني أبو علي: لأن قيس بن عاصم المنقري حفزه حين...»[1].

* «ووقع في كتاب ابن قتيبة المقروء عليه: دقيق بالدال من دقة النظر وغموضه، وقد رواه قوم: رفيق بالفاء وهو مثل اللطيف»[2].

* «كذا رواه أبو علي البغدادي وقال: كذلك أقرأني أبو جعفر بن قتيبة والصواب: زركون بتسكينها»[3].

ومن ألفاظ الرواية:

* «وقد رواه أبو علي البغدادي عن أبي جعفر بن قتيبة عن أبيه هكذا ولم ينكره»[4].

* «هذه الرواية هي رواية أبي جعفر عن أبيه وهي أحسن من رواية أبي نصر»[5].

* «كذا رويناهُ من طريق أبي نصر عن أبي علي البغدادي، ولم يكن ابن هبيرة الضارب لعيسى بن عمر، إنما الضارب له يوسف بن عمر الثقفي في ولايته للعراق»[6].

---

(1) الانتخاب: 262.
(2) الانتخاب: 33.
(3) الانتخاب: 325.
(4) الانتخاب: 16.
(5) الانتخاب: 223.
(6) الانتخاب: 112.

كما نجد الإشارة إلى الخط كتأكيد على النسبة مثال قوله:

* «قال أبو نصر: أقرأني أبو علي: العُكُوبَ بالضم ع: وكذا وجد بخطه»[1].

* «عن أبي علي: أُلْفِيَ بخط الغالبي: كَسَبَتْ بالتخفيف وهو الأشهر»[2].

* «قال أبو نصر: الذي رويته في كتاب سيبويه: خَرَفِيٌّ بفتح الخاء وهو الصواب، ووجد بخط الغالبي: خرفي بفتح الراء والخاء، قاله أبو علي»[3].

وقد استفاد من هذه التقنية للمقارنة بين الروايات لتقديم «أدب الكتاب» في جميع رواياته ومن هذه المقارنات مثلًا قوله:

* «ووقع في كتاب س: حِدَاءٌ بالقصر فهو على القياس، وكذلك في كتاب ص: وحِذْءَانِ خارج عنه وحده، ووقع في كتاب ابن قتيبة: حِدَّانِ ونقله أبو علي ثم أنكر، قال ص: حِذْءَانُ أفصح وأشهر، قاله أبو علي»[4].

* «وثبت في كتاب أبي جعفر المشق بفتح الشين، وعند أبي علي بإسكانها»[5].

* «قع في كتاب ص سماوي، وفي كتاب س سمائي».

* «وقع في كتاب ابن قتيبة وفي كتاب ابن أبي الحباب: محمد بن الجهم وسقط عندهما: البرمكي وثبت في كتاب أبي نصر»[6].

* «رويناه من طريق أبي نصر عن أبي علي: بعني هذه الخمرة بناقته برمتها، ووقع في بعض النسخ: أي بعني هذه الخمر، وهذا هو الوجه، وأظن الأول تصحيفًا وإن كان غير ممتنع: هذه الرواية هي رواية أبي جعفر عن أبيه،

---

(1) الانتخاب: 261.
(2) الانتخاب: 241.
(3) الانتخاب: 583 ـ 657.
(4) الانتخاب: 351.
(5) الانتخاب: 425.
(6) الانتخاب: 47.

وهي أحسن من رواية أبي نصر»[1].

نجده أحيانًا يورد الروايات كلها، ثم ينص على أحسنها إما باعتبار صحة المعنى بما تكلمت به العرب وبما صح عن اللغويين والنحاة، أو باعتبار موسيقية التركيب اعتمادًا على الموازنة بينها أو القياس والسماع، ومثال ما يورده من عبارات القياس والسماع:

* قوله: «هذا مذهب الكسائي فاتبعاه عليه؛ لأنه لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده»[2].

* قوله: «والقول ما قال سيبويه لأن الكلام جرى كالمثل والأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت ولا يطرد فيها القياس»[3].

* قال في **باب ما يكون للمذكر والمؤنث وفيه علم التأنيث**: «هذا الباب على السماع ولا مدخل له في القياس»[4].

* «قياس قول سيبويه أن تكتب في الإفراد، وهذا الذي قاله مذهب كوفي، . . . وعلى قياسه وقع ﴿مَوْيِلًا﴾ في المصحف»[5].

---

(1) الانتخاب: 223.

(2) الانتخاب: 16.

(3) الانتخاب: 12.

(4) الانتخاب: 674.

(5) الانتخاب: 640.

المبحث الرابع

موقف الجذامي واستفادته من المادة العلمية

جمع الجذامي في الانتخاب مادة علمية هامة من جميع ما استطاع أن يفيده في إغناء شرحه، لهذا فهو يجمع من المصادر التي ذكرناها ما يعضد به الشرح، شروح سابقة لأدب الكتاب وتفسير لأبياته، أو إضافة ما يمكن أن يفيد في توضيح المعنى، أو مآخذ على ابن قتيبة فيه أو إثارة القضايا التي لم يقف عنده الشراح السابقون أو التي أثاروا جانبًا منها. وقد استفاد من المصدر التي اعتمدها من جهتين:

* من حيث كونها مصادر للنقول كـ«العين» و«الجمهرة» و«الزاهر»، «المقصور والممدود» لأبي علي، و«معاني الشعر» وغيرها.

ومن كونها طرقت نفس المواضيع التي تعرض لها ابن قتيبة كـ«فقه اللغة» و«إصلاح المنطق» و«الأنواء» و«أدب الكتاب» للصولي.

أو كانت نفسها شروحًا لـ«أدب الكتاب» كـ«الاقتضاب» و«تفسير الزجاجي لرسالة الكتاب»، أو تعليقات على أدب الكتاب: كتعليقات أبي علي المقالي وتعليقات سليمان بن يزيد السعدي.

* ومن حيث كونها مصادر للشاهد، وهكذا يتنوّع الشاهد في «الانتخاب» فمنه الشاهد القرآني والحديثي والشعري والأخباري والمثل.

❖ المطلب الأول ❖

الشاهد القرآني

استفاد منه الجذامي استفادة بليغة وذلك في تأصيل بعض المسائل الفقهية، أو تأصيل للقواعد النحوية أو اللغوية، أو شرح المعاني المختلفة بالرجوع إلى أوجه القراءات، وقد بلغت الآيات التي استشهد بها الجذامي

140 آية، من 69 سورة من سور القرآن الكريم، إلا أنه لا يسرد الآية كلها، خاصة إذا كانت من الآيات الطويلة بل يقتصر على موطن الشاهد منها فقط كقوله: «قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾»[1]. وقوله: «وعلى قياسه وقع ﴿مَوْبِلًا﴾ في المصحف»[2].

وقد يتكرر ورود بعض الآيات بسبب الحاجة إليها مثل الآية: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[3].

وعمل على إثارة أوجه القراءات ولم يذكر أصحاب هذه القراءات مثل قوله: «ولم يأت من ذلك إلا أقفل جمع قفل وقرأ بعض القراء: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[4]»، وهي قراءة شاذة[5]. وقوله: «إنما تكون اسمًا في قراءة من قرأ: «كَيْدَ سَاحِرٍ» بالرفع، وأما من نصب ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ فإن «ما» في قراءته صلة»[6]، فمن قرأ بالرفع قراءة الجمهور إلا حمزة والكسائي وخلف[7]، ومن قرأ بالنصب مجاهد وحميد وزيد بن علي[8]. وقوله: «يقال: صاره يصوره ويصيره إذا أماله وقرئ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ وصُرْهُنَّ أي: يجمع القلوب المختلفة على محبته»[9]، من قرأ بكسر الصاد أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس، وقرأ الباقون من العشرة بضم الصاد[10]. لم يذكر أصحاب هذه القراءات.

أورد آيات لتعضيد قواعد نحوية كقوله: «ومنها الحال المؤكدة كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، ومنها الحال الموطئة كقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ

---

(1) الانتخاب: 19؛ سورة يوسف: الآية 108.
(2) الانتخاب: 640؛ سورة الكهف: الآية 57.
(3) الانتخاب: 227 ـ 282؛ سورة القارعة: الآية 7.
(4) الانتخاب: 344؛ سورة محمد: الآية 24.
(5) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: 141 وذكرها في البحر المحيط بلفظ: «وقرئ»: 9/ 473.
(6) الانتخاب: 610؛ سورة طه: الآية 69.
(7) تقريب النشر: 142.
(8) روح المعاني: 16/ 335.
(9) الانتخاب: 52؛ سورة البقرة: الآية 260.
(10) تقريب النشر في القراءات العشر: 98.

لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾»[1].

❖ المطلب الثاني ❖

الشاهد من الحديث النبوي

أما الأحاديث التي استشهد بها الجذامي فقد بلغت 92 حديثًا منها حديث قدسي واحد: (قال الله ﷻ: **ابن آدم، ألم أحملك على الخيل وزوجتك النساء وجَعَلْتُكَ تَرْبَعُ وَتَنْسَعُ؟ قال: بلى يا رب، قال: فَأَيْنَ شُكْرُ ذَلِكَ؟**)[2].

وقد أورد أغلبها في قواعد فقهية شرح به الجذامي جزءًا من مقدمة «أدب الكتاب» فنجد مثلًا: «نهى رسول الله ﷺ في البيوع عن شرط وبيع» فهي تستدعي البحث عن الحديث وهكذا يورد الجذامي حديث الليث بن سعد حين وروده مكة فأورد مجموعة من الأحاديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع وشرط ـ قول عائشة رضي الله عنها: أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقها ـ عن جابر قال: بعت من النبي ﷺ بعيرًا فاشترط لي حملانه إلى المدينة»[3].

وفي «القواعد الفقهية»: قوله: (لا طلاق في إغلاق)، (لا قَوَدَ إلا بحديدة)، (لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ)، (العارية مُؤَدَّاةٌ)، (لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ ولَا كَثَرٍ)[4].

كما أن توثيق أغلب الأحاديث كان من كتب غريب الحديث كقوله ﷺ: (مَا يَحْمِلُكُمْ عَنْ أَنْ تَتَايَعُوا فِي ٱلْكَذِبِ كَمَا يَتَتَايَعُ ٱلْفَرَاشُ فِي ٱلنَّارِ)[5]. وقوله: «قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أَسَرَّ سَرِيرَةً أَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءَهَا)»[6]. ومن هذه

---

(1) الانتخاب: 64؛ سورة البقرة: الآية 90، سورة المائدة: الآية 48، سورة الأحقاف: الآية 11.

(2) الانتخاب: 244.

(3) الانتخاب: 90.

(4) الانتخاب: 83.

(5) الانتخاب: 409.

(6) الانتخاب: 79.

الأحاديث ما لم نقف عليه في أي من كتب الحديث أو الغريب مثل: «روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَا أَهْلَ لَهُ)، قالوا: يا رسول الله وإن كان ذا مال؟ قال: (وإن كان ذا مال)»[1]. ومنها ما كان حديثًا ثم جرى على المثل أو الحكمة قوله: «(كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ ٱلْفَرَاء) وقد قاله النبي ﷺ لأبي سفيان بن حرب»[2]. وقوله: «فقد قال رسول الله ﷺ: (خَيْرُ ٱلْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا)[3]. وقوله: (ٱلنَّاسُ أَعْدَاءُ مَا جَهِلُوا)[4]. وقوله: (ٱخْرُثْ لِدُنْيَاكَ)»[5].

ومنها ما قاله ﷺ في حوادث معينة كقوله لحسان: (كيف تهجو قريشًا وأنا منهم؟) فقال له حسان: والله لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من العجين فقال: (اهجهم وروح القدس معك)[6]. وقوله ﷺ لسادن أصنام بني سليم الذي أسلم: (كيف اسمك؟) قال: غاوي بن ظالم، فقال: (لا بل أنت والله راشد بن عبد ربه)[7].

ومنها ما جاء معضدًا للشرح اللغوي مثل قوله: «دوم ومنه اشتقت الدوامة، وكل شيء استدار في هواء كان أو أرض فهو دائم ومدوم وفي الحديث: (كُرِهَ ٱلْبَوْلُ فِي ٱلْمَاءِ الدَّائِمِ)»[8].

وقوله في «شرح التَّتَايُع»: «وفي التَّتَايُعِ قولان، قيل: الذي إذا مشى اضطرب في مشيه، وقيل: هو الشديد اللجاجة المتهافت، ومنه قول النبي ﷺ: (مَا يَحْمِلُكُمْ عَنْ أَنْ تَتَايَعُوا فِي ٱلْكَذِبِ كَمَا يَتَتَايَعُ ٱلْفَرَاشُ فِي ٱلنَّارِ)»[9].

---

(1) الانتخاب: 181.
(2) الانتخاب: 125.
(3) الانتخاب: 119.
(4) الانتخاب: 22.
(5) الانتخاب: 265.
(6) نفسه: 173.
(7) نفسه: 333.
(8) نفسه: 567.
(9) نفسه: 409.

وقد عمل الجذامي على رواية سند بعضها مثل قوله في حديث: (لا رقية إلا من نملة أو حمة أو نفس): «هذا يرويه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب»[1]. وقوله: «قال ابن شبرمة: حدثني ابن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال: بِعْتُ من النبي بعيرًا واشترط لي حُمْلَانَهُ إلى المدينة»[2].

وأورد أحاديث شاهدًا على مسائل نحوية، مثل قوله في معرض حديثه عن الحال وأنواعها: «وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن يتأول في الاسم الجامد تأويل يخرجه إلى حكم الاسم المشتق كقوله ﷺ وقد سئل كيف يأتيه الوحي فقال: (أحيانًا يَتَمَثَّلُ لِي ٱلْمَلَكُ رَجُلًا)»[3]. وأورد بعضها المعنى لأنها ذكرت في «أدب الكتاب» كقوله: «حديث أبي الدرداء[4] وحديث أبي ضمضم[5]، وحديث ابن سيرين»[6].

وقد ورد ذكر للحديث المرفوع قال: «عبد الله بن عمرو بن العاص من جلّة الصحابة، وأكثرهم رواية للحديث المرفوع»[7].

❖ المطلب الثالث ❖

الشاهد الشعري

لقد اعتمد الجذامي على الشعر اعتمادًا كبيرًا بحيث أنه جمع منه أبياتًا كثيرة بلغت من الأبيات: 559 بيتًا، وأنصاف الأبيات: 196، ومن الأرجاز: 260 شطرًا، وبهذا فاقت أبيات «أدب الكتاب»، وقد أضاف أبياتًا سابقة أو لاحقة عما أورده ابن قتيبة أو بما أتى به شاهدًا في الشرح:

* فمما أضافه على قول أبي دؤاد: (هزج)

---

(1) الانتخاب: 136 ـ 137.
(2) نفسه: 90.
(3) نفسه: 64.
(4) نفسه: 170.
(5) نفسه: 170.
(6) نفسه: 186.
(7) نفسه: 266.

طَوِيلٌ طَامِحُ ٱلطَّرْفِ إِلَى مَفْزَعَةِ ٱلْكَلْبِ

أورد بيتين قبله، ثم أورد تسعة أبيات بعده[1].

ومن ذلك أيضًا قوله في شرح بيت بشر بن أبي خازم: (وافر)

وَخِنْذِيذٍ تَرَى ٱلْغُرْمُولَ مِنْهُ كَطَيِّ ٱلزِّقِّ عَلَّقَهُ ٱلتِّجَارُ

ويجوز أن يكون أراد بالطي المطوي مثل: نسج اليمن، وضرب الأمير، فيكون المعنى كمطوي الزق فشبه العين بالعين، وبعده:

كَأَنَّ حَفِيفَ مِنْخَرِهِ إِذَا مَا كَتَمْنَ الرَّبْوَ كَيْرٌ مُسْتَعَارُ

يُضَمَّرُ بِٱلْأَصَابِلِ فَهُوَ نَهْدٌ أَقَبُ مُقَلَّصٍ فِيهِ ٱقْوِرَارُ

وخنذيذ بالخض لأنه معطوف على قوله قبله:

بِكُلِّ قِيَادٍ مُسْنِفَةٍ عَنُودٍ أَضَرَّ بِهَا ٱلْمُسَالِحُ وَٱلْغُوَارُ[2]

* وقد يتمم بيتًا من «أدب الكتاب» مثل قوله: «وقوله: (بسيط)

وَٱنْصَاعَ جَانِبَهُ ٱلْوَحْشِيَّ

هو صدر بيت لذي الرمة، وتمامه:

فَٱنْصَاعَ جَانِبَهُ ٱلْوَحْشِيَّ وَٱنْكَدَرَتْ يَلْحَبْنَ لَا يَأْتَلِي ٱلْمَطْلُوبُ وَٱلطَّلَبُ»[3]

* أو كشاهد على استعمالات اللغة كقوله: «قيل للملك: تحية لأن الملك يحيى» بأبيت اللعن، قال عمرو بن معدي كرب:

أَسِيرُ بِهَا إِلَى ٱلنُّعْمَانِ حَتَّى أُنِيخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدِي

* كتأكيد على معاني تستدعي الشرح بالمثال والشاهد: «قال الخليل: اليرن: دماغ الفيل وهو سم، وأنشد أبو علي:

وَأَنْتَ ٱلْغَيْثُ يَنْفَعُ مَا يَلِيهِ وَأَنْتَ ٱلسُّمُّ خَالَطَهُ ٱلْيَرُونُ

---

(1) الانتخاب: 363.

(2) الانتخاب: 589.

(3) الانتخاب: 440.

د: اليرون والأرون: المني»[1].

وقد خصص الشعر لشرح غريب اللغة لما علمه من أنه المرجع في إثبات استعمال الغريب في معانيه المختلفة ومنها قوله: «ويقال: اطرغش من مرضه وابرغش وتقشقش: إذا أفاق وبرأ وكان يقال لـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[2]، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾[3] المقشقشتان، يراد أنهما يبرئان حافظهما من النفاق والكفر، قال الشاعر: (وافر)

أُعِيذُكَ بِٱلْمُقَشْقِشَتَيْنِ مِمَّا تُحَاذِرُهُ وَمِنْ شَرِّ ٱلْعُيُونِ»[4]

وكقوله: «الشكر: الرضاع، عن المبرد، وقيل: الفرج، قال الهذلي: (طويل)

صَنَاعٌ بِإِشْفَاهَا حَصَانٌ بِشَكْرِهَا جَوَادٌ بِقُوتِ ٱلْبَطْنِ وَٱلْعِرْقُ زَاخِرُ»[5]

* أو كشاهد على مسائل نحوية مثل قوله: «وقد تكرر العرب ذكر الاسم على غير وجه التنوين والاستطابة لكن لضرب من المبالغة أو على وجه الضرورة، فإذا كان ذلك في جملتين حسن الإظهار والإضمار لأن كل جملة تقوم بنفسها... وإن كان في جملة قبح الإظهار ولم يكد يوجد إلا في الشعر... ومن الثاني قول سوادة: (خفيف)

لَا أَرَى ٱلْمَوْتَ يَسْبِقُ ٱلْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ ٱلْمَوْتُ ذَا ٱلْغِنَى وَٱلْفَقِيرَا»[6]

* أو لذكر مختلف أوجه الإعراب الممكنة في شرح الأبيات قوله في شرح بيت النابغة الجعدي: (رمل)

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ...

---

(1) الانتخاب: 461.
(2) سورة الإخلاص: 1.
(3) سورة الكافرون: 1.
(4) الانتخاب: 113.
(5) الانتخاب: 110.
(6) الانتخاب: 662.

«قوله: أراني يجوز أن يكون من رؤية العلم فيكون «طربًا» معقولًا ثابتًا، وأن يكون من رؤية العين فتكون حالًا لأن هذا مما يرى بالقلب والعين، والأول أجود لقوله: أراني، فعدى فعل الضمير المتصل إلى الضمير المتصل وهما جميعًا للمتكلم. . . . وقد جاء ذلك في الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد إلا أنه قليل قالوا: فقدتني وعدمتني ورأيتني، قال قيس بن ذريح: (طويل)

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي ... كَمَا يَنْدَمُ ٱلْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

وقال عنترة: (كامل)

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ ... إِلَّا ٱلْمِجَنّ وَنَصْلُ أَبْيَضُ مِقْصَلِ

واستعمله أبو الطيب فقال: (متقارب)

يَرَى حَدُّهُ غَامِضَاتِ ٱلْقُلُوبِ ... إِذَا كُنْتُ فِي هَبْوَةٍ لَا أَرَانِي»[1]

* كما أنه يلجأ إلى تصويب رواية الأبيات الشعرية مثال تصويبه لبيت عبيد يقول: «وهذا البيت رواه أبو عبيدة هكذا، وهو فاسد الوزن ينقص من شطره الأول جزء وذكر أن الخليل بن أحمد أصلحه فقال: (متقارب)

هِيَ ٱلْخَمْرُ يَكْنُونَهَا بِٱلطِّلَاءِ ... كَمَا ٱلذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَهْ

وتصويبه لبيت أعشى باهلة يقول: «والبيت مركب من بيتين، وصحة إنشاده:

لَا يَتَأَرَّى لِمَا فِي ٱلْقِدْرِ يَرْقُبُهُ ... وَلَا تَرَاهُ أَمَامَ ٱلْقَوْمِ يَقْتَفِرُ

لَا يَغْمِزُ ٱلسَّاقَ مِنْ أَيْنٍ وَلَا وَصَبٍ ... وَلَا يَعَضُّ عَلَى شُرْسُوفِهِ ٱلصَّفَرُ

وكذا أنشده أبو العباس المبرد في «الكامل»»[2].

* كما يورد أبياتًا كانت سبب تسمية أصحابها مثل بيت جران العود قوله: «وسمي جران العود لأنه صنع سوطًا من باطن حلقوم البعير وهو جرانه، والعود: المسن من الإبل فجعله في الدباغ وهدد به زوجتيه فقال: (طويل)

---

(1) الانتخاب: 141.

(2) الانتخاب: 188.

خُذَا حِذْرًا يَا حَنَّتَيَّ (فَإِنَّنِي رَأَيْتُ جِرَانَ ٱلْعَوْدِ قَدْ كَادَ يَصْلُحُ

فغلب عليه «جران العود» حتى نسي اسمه»[1]. وقوله: «ويسمى معاوية هذا معود الحكماء لقوله في هذه القصيدة: (طويل)

أُعَوِّدُ مِثْلَهَا ٱلْحُكَمَاءَ بَعْدِي إِذَا مَا ٱلْحَقُّ فِي ٱلْحَدَثَانِ نَابَا»[2]

* كما وثق بالشعر سبب تسمية القبائل كقوله في تسمية قريش: «ع: وقال أبو عبد الله الكلابي: سأل معاوية بن عباس: لِمَ سميت قريش قريشًا؟ فقال: بداية في البحر من أعظم دوابه يقال لها: القرش لا تمر بشيء من الدواب إلا أكلته، قال: فهل تروي في ذلك شيئًا، قال: نعم قول الجمحي:

وَقُرَيْشٌ هِيَ ٱلَّتِي تَسْكُنُ ٱلْبَحْرَ بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشَا
تَأْكُلُ ٱلْغَثَّ وَٱلسَّمِينَ وَلَا تَتْرُكُ فِيهِ لِذِي ٱلْجَنَاحَيْنِ رِيشَا

قال ابن الأنباري: هو مأخوذ من الاقتراش وهو الاجتماع لتجمعهم حول البيت. وأصل الافتراش وقوع الرماح بعضها على بعض، قال الشاعر:

وَلَمَّا دَنَا ٱلرَّايَاتُ وَٱقْتَرَشَ ٱلْقَنَا وَطَارَ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلْقُلُوبُ ٱلرَّوَاجِفُ

وقيل: لأنها تقرشت أي: اجتمعت بعد التفرُّق، وكانوا متبددين في الأرض حتى جمعهم قصي بن كلاب في الحرم فسمي بذلك مجمعًا. قال حذافة بن غانم العذري: (طويل)

أَبُوكُمْ قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجَمِّعًا بِهِ جَمَعَ ٱللَّهُ ٱلْقَبَائِلَ مِنْ فِهْرِ»[3]

* كما وثق بالشعر أيام العرب منها قوله:

«هو بشر بن أبي خازم الأسدي... قال: هذا الشعر في إيقاع بني أسد ببني تميم يوم الجفار، وببني عامر يوم النسار ولذلك يقول: (متقارب)

وَيَوْمَ ٱلنِّسَارِ وَيَوْمَ ٱلْجِفَارِ كَانَا عَذَابًا وَكَانَا غَرَامَا»[4]

---

(1) الانتخاب: 305.
(2) الانتخاب: 317.
(3) الانتخاب: 271.
(4) الانتخاب: 274.

وكذلك يعتمد على الشعر لذكر بعض الحوادث منها حدث تحريق عمرو بن هند لبني دارم في شعر جرير في قوله: (طويل)

وَأَخْزَاكُمْ عَمْرُو كَمَا قَدْ خَزَيْتُمْ وَأَدْرَكَ عَمَّارًا شَقِيُّ ٱلْبَرَاجِمِ[1]

وكذلك شعر عبيد بن الأبرص في ذكر خبر قومه بني أسد مع حجر بن امرئ القيس في قوله: (كامل)

وَمَنَعْتَهُمْ نَجْدًا فَقَدْ حَلُّوا عَلَى وَجَلٍ تِهَامَهْ
أَنْتَ ٱلْمَلِيكُ عَلَيْهِمْ وَهُمُ ٱلْعَبِيدُ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَامَهْ[2]

وكذلك ذكر مقتل عمرو بن مسعود وخالد بن المضلل الأسديان في بيت بنت معبد بن نضلة في قوله: (طويل)

أَلَا بَكْرَ ٱلنَّاعِي بِخَيْرَيْ بَنِي أَسَدْ بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِٱلسَّيِّدِ ٱلصَّمَدْ[3]

وكذلك استثمر الشعر للإحالة على البلدان مثل قوله في مقد وهي بلد تجلب منه الخمر:

«وَهُمْ تَرَكُوا ٱبْنَ كَبْشَةَ مُسْلَحِبًّا وَهُمْ شَغَلُوهُ عَنْ شُرْبِ ٱلْمَقَدِّي»[4]

وقد لاحظنا أن الجذامي في روايته لبعض الشعر يخالف روايته في دواوين الشاعر مما اضطرنا في عدة مواقف إلى الحفاظ على روايته والإشارة إلى رواية الديوان في الهامش خاصة إذا تعلق الأمر باعتماده على روايته لشرح مفردة ما تكون هي موطن الشاهد في البيت، من ذلك قوله في البيت الذي أورده لجرير: (كامل)

أَيْفَايِشُونَ وَقَدْ رَأَوْا حُفَّاتَهُمْ قَدْ عَضَّهُ فَقَضَى عَلَيْهِ ٱلْأَشْجَعُ

قال: «والمفايشة: المغالبة والمفاخرة.. والضمير في يفايشون يعود إلى مجاشع..»[5].

---

(1) الانتخاب: 100.
(2) الانتخاب: 249.
(3) الانتخاب: 107.
(4) الانتخاب: 486.
(5) الانتخاب: 554.

وفي رواية البيت في الديوان: أيغايشون بالغين.

وبيت ذي الرمة: «وغلاف القمر هو: الساهور، وضوؤه: الفخت، قال الشاعر يصف امرأة: (بسيط)

كَأَنَّهَا عِرْقُ سَامٍ عِنْدَ ضَارِبِهِ أَوْ شِقَّةٌ خَرَجَتْ مِنْ جَوْفِ سَاهُورِ[1]

فهو يشرح الساهور ووجدنا أن رواية البيت في الديوان مختلفة: ناهور[2].

أو كقوله: «ويدل على أن النوء: الساقط قول ذي الرمة يصف مطرًا: (وافر)

أَصَابَ ٱلنَّاسَ مُنْغَمِسُ ٱلثُّرَيَّا بِسَاجِيَةٍ وَأَتْبَعَهَا طِلَالَا

ومنغمس الثريا: غروبها يقال: غمس في الماء إذا غاص فيه»[3] وقد وجدنا في رواية الديوان: منقمس. ومما يؤاخذ عليه هو أنه لم ينسب كثيرًا من الأبيات الشعرية وجاءت روايته لبعض الأبيات مخالفة لرواية الدواوين وقد صادفت هذه المخالفة موطن الشاهد مما جعل تصويب الأبيات مستحيلًا خاصة ما كان منها متعلقًا بموضع الشاهد. وقد أشرنا إلى ذلك في الهامش في مواضعه.

وقد كانت أوزان غالب الأبيات المستشهد بها من البحور الطويلة: فمن بحر الطويل (292 بيتًا ونصف بيت) ومن البسيط (153) ومن الوافر (107) ومن الكامل (42). أما البحور القصيرة فقد لاحظنا أن أبيات الشرح كانت من الرجز والمتقارب (72). ولعل هذا يرجع إلى كثرة محفوظ الجذامي من الأوزان القصيرة التي سرت على ألسنة الناس متأثرة بما ساد في عصره من النظم على هذه الأوزان[4]. كما أنه أورد أبياتًا تعتبر من شعر الحكمة الذي ساد أيضًا في عصره منها قوله في الأدب:

---

(1) الانتخاب: 300.

(2) تهذيب اللغة: نهر ـ ل: (نهر): كأنها بهتة ترعى بأقربة × .. ناهور.

(3) الانتخاب: 293.

(4) انظر: انتشار الأرجاز في الشعر الأندلسي؛ نفح الطيب: 1/ 167 ـ 2/ 20.

يَا سَائِلِي عَنْ أَدَبِ ٱلْخِبْرَهْ أَحْسَنُ مِنْهُ أَدَبُ ٱلْعِشْرَهْ
كَمْ مِنْ فَتَى تَكْثُرُ آدَابُهُ أَخْلَاقُهُ مِنْ عِلْمِهِ صِفْرَهْ[1]

وكذلك بيتين لمحمود الوراق في الزهد: «قال محمود الوراق في معناه نظمًا: (بسيط)

ٱعْمَلْ لِدُنْيَاكَ فِي دُنْيَاكَ وَٱسْعَ لَهَا حَتَّى كَأَنَّكَ خَالِدٌ فِيهَا أَبَدا
وَٱعْمَلْ لِمَا بَعْدَهَا فِيهَا كَأَنَّكَ لَا تَشُكُّ مِنْ أَنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ ٱلْقُبُورِ غَدَا[2]

أما القوافي فنلاحظ أن أكثر الشعر كان على قافية الراء (134 بيت ونصف ورجز)، ثم اللام (118)، ثم الميم (115)، ثم النون (62)، ثم العين (41)، ثم القاف (31) والفاء (20).

وقد أورد الجذامي أبياتًا كثيرة غير منسوبة عملنا على نسبة أغلبها وردها إلى مظانها وأشرنا في الهامش إلى الأبيات التي لم ننسبه أو لم نقف على تخريجها.

وقد عمل على شرح كل الأبيات مع بيان مناسبة الشعر، مثال مناسبة قول بيت أبي عطاء السندي: (طويل)

«أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ

قال ابن الأعرابي: اسمه أفلح يرثي بهذا الشعر عمر بن هبيرة الفزاري»[3]. وقوله: (رجز)

«مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا

ط: هذا الرجز قالته الزباء حين جاءها قصير اللخمي بالجمال وعليها صناديق فيها رجال عمرو بن عدي...»[4].

وقد عمل على نسبة الأبيات المشروحة من «أدب الكتاب» إلى أصحابها

---

(1) الانتخاب: 94.
(2) الانتخاب: 265 ـ 266.
(3) الانتخاب: 149.
(4) الانتخاب: 558.

وقد أعانه على ذلك الاقتضاب للبطليوسي، فقد اعتمد عليه في هذه المهمة اعتمادًا كبيرًا، كما «أنه نسب ما لم ينسبه البطليوسي أو شابه اختلاف في النسبة مثل نسبة البيت: (كامل)

«زَعَمَتْ سَخِينَةُ أَنْ سَتَغْلِبُ رَبَّهَا وَلَيُغْلَبَنَّ مُغَالِبُ ٱلْغَلَّابِ

فهو ينسب لحسان بن ثابت ولكعب بن مالك»[1]. وكذلك نسبة البيت: (وافر)

«كَتَمْتُ عَوَاذِلِي مَا فِي فُؤَادِي وَقُلْتَ لَهُنَّ لَيْتَهُمْ بَعِيدُ

يروى لبشار بن برد ويروى لعروة بن أذينة الفقيه»[2]. ورواية البيت: (مجزوء البسيط)

«وَاللّهِ وَاللّهِ لَنِعْمَ ٱلْفَتَى ٱلْأَعْرَجُ لَا ٱلنِّكْسُ وَلَا ٱلْخَاذِلُ

وهو يروى لعبيد بن الأبرص وللنابغة الذبياني»[3].

وقد لاحظنا أن حظر شعراء الأندلس كان ضئيلًا في كتاب «الانتخاب» إذ لم يذكر إلا بيتًا لمحمد بن هانئ وهو قوله: «ومن بديع ذلك قول محمد بن هانئ يصف جيش المعز: (طويل)

وَأَرْعَنَ يَحْمُومٍ كَأَنَّ أَدِيمَهُ وَقَدْ أُشْرِعَتْ أَرْمَاحُهُ ظَهْرُ شَيْهَمِ»[4]

❖ المطلب الرابع ❖

الشاهد من الأمثال

استفاد الجذامي من الأمثال بحيث خدمت الشرح خدمة مزدوجة، فبالإضافة إلى المتعة التي بثت في النص، عملت على توشيح النص بالمعاني المبينة والموضحة. وقد بلغت 101 مثلًا منها: «رغم أنفه، قمقم الله عصبه، أسكت الله نأمته، أباد الله خضراءهم، وغيرها مما جاء في **باب ما يستعمل**

(1) الانتخاب: 98.
(2) الانتخاب: 142.
(3) الانتخاب: 587.
(4) الانتخاب: 406.

من الدعاء في الكلام وباب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل»[1].

وقد شرح بعض ألفاظها ومعانيها مثل: «وقال: استأصل الله شأفته، أي: اقتلع الله ماله كما تستأصل الشأفة، والشأفة: قرحة تكون في أسفل رجل الإنسان وفي خف البعير»[2]. كما شرح معانيها مثل قوله: «ما به قلبة، أي: ما به شيء يقلقه فيتقلب من أجله، وقال الفراء: معناه ما به وجع يخاف عليه منه...»[3]. كما أنه أورد مناسبات بعضها مثلًا: «مناسبة المثل: إن الشقي وافد البراجم، وذكر قصة عمار الدارمي مع عمرو بن هند»[4]. وكذلك فعل في ذكر خبر المثل: «أهون من قعيس على عمته»[5]. ومناسبة المثل: «حال الجريض دون القريض»[6]. ومنها ما جاء في حديث رسول الله ﷺ كمثل: (كل الصيد في جوف الفراء). ومنها ما نظم فيه شعر كالمثل: أذل من وتد بقاع؛ حيث جاء في شعر عبد الرحمٰن بن حسان: (مجزوء الكامل)[7]:

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِ

وكذلك قول زهير في المثل: على ما خيلت[8]: (طويل)

تَجِدْهُمْ عَلَى مَا خَيَّلَتْهُمْ إِزَاءَهَا ... وَإِنْ أَفْسَدَ ٱلْمَالَ ٱلْجَمَاعَاتُ وَٱلْأَزَلُ

وقد أتى بقول البطليوسي وبالمثل شاهدًا على خطإ ابن قتيبة: «ط: وتخصيصه الجعر هنا بأنه للسبع غلط وتناقض منه؛ لأنه قد قال في **باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه** أن الجعر يكون للإنسان... وقد روي أن دغة التي يضرب بها المثل في الحمق، فيقال: أحمق من دغة، أصابها الطلق...

---

(1) الانتخاب: 217
(2) الانتخاب: 217.
(3) الانتخاب: 223.
(4) الانتخاب: 100.
(5) الانتخاب: 78.
(6) الانتخاب: 484.
(7) الانتخاب: 92.
(8) الانتخاب: 233.

فأتت ضرتها فقالت: يا هنتاه هل يفتح الجعر فاه؟ قالت: نعم ويدعو أباه»[1].

❖ المطلب الرابع ❖

الشواهد العامة

استثمر الجذامي المادة العلمية في كتاب «الانتخاب» استثمارًا ناجحًا، فبالإضافة إلى القرآن والحديث والشعر والأمثال، فقد استفاد من الأخبار والأحداث والأيام وحاول الإشارة إليها في سياق الشرح مثال قوله في يوم عرفة: «كانت الجاهلية تقول هذا: «أشرق ثبير كيما نغير»؛ لأنهم كانوا يقفون بعرفة يوم عرفة حتى إذا كانت الشمس على رؤوس الجبال دفعوا إلى المزدلفة وباتوا بها، وأقاموا إلى أن تشرق الشمس، فكانوا يقولون: أشرق ثبير كيما نغير، أي: ندفع والإغارة هنا الدفعة للنفر يقال: أغار الرجل: إذا أسرع في عدوه؛ ومنه الغارة في الحرب فخالف رسول الله ﷺ أفعالهم، وأفاض من عرفة بعد الغروب، ومن مزدلفة بعد صلاة الصبح قبل الإسفار»[2].

وكذلك استفاد من علم الأنساب بحيث وجدناه يثير أنساب القبائل كتسمية قبيلة «مراد»[3] و«طيء»[4] و«قريش»[5].

وذكر أنساب بعض الشعراء كنسب الأعشى، ونسب الأراقم، ونسب جعفر «أنف الناقة» وغيرهم. وعمل على إيراد تراجم مقتضبة لبعض الأعلام مثل: ترجمة ابن سيرين[6]، والحسن بن سهل[7]، ويعقوب بن إبراهيم[8].

كما استفاد من اطلاعه لتصحيح رواية بعض الأحداث: كتصحيح خبر

---

(1) الانتخاب: 497.
(2) الانتخاب: 312.
(3) الانتخاب: 276.
(4) الانتخاب: 276.
(5) الانتخاب: 67.
(6) الانتخاب: 97.
(7) الانتخاب: 123.
(8) الانتخاب: 566.

ضرب ابن هبيرة عيسى بن عمر بالسياط: «ولم يكن ابن هبيرة الضارب لعيسى بن عمر إنما الضارب له يوسف بن عمر الثقفي في ولايته العراق»[1].

واستفاد أيضًا من اطلاعه على علم الفلك ليغني شرحه بذكر مواقع النجوم وأسمائها وحركاتها وأوقاتها والليالي والشهور والأيام[2] ومنها ما قاله في القمر: «وأما حال القمر في استهلاله وأفعاله، فإن أهل التجربة يقولون: إن نبات الأرض كله وثمارها يزيد بزيادة القمر وتنقص بنقصانه، ويظهر ذلك بيّنًا في مدّ المياه وفي الأنوار»[3].

كما أشار إلى علم الرياضيات والحساب وروّاده مثل: أقليدس وقسطا في معرض حديثه عن النقطة في الهندسة والعدد في صناعة الحساب[4]. وأشار إلى الفلسفة وعلمائها مثل أرسطوطاليس وأورد قضايا من هذه العلوم[5].

واحتوى كتاب «الانتخاب» على شواهد علم الطب في مواضع كثيرة، ومنها ما ذكره من أثر النجوم على الدم[6]، وذكر أيضًا أسماء للأطباء مثل: جالينوس[7]، وأبقراط[8]، وابن جلجل[9]، والزهراوي[10] وغيرهم.

كما أن معارف الجذامي حول النبات والحيوان برزت في هذا الشرح بحيث كانت متنوعة وكثيرة ساهمت في إغناء الأبواب التي كانت مواضيعها في النبات[11].

---

(1) الانتخاب: 111.
(2) الانتخاب: 284.
(3) الانتخاب: 72.
(4) الانتخاب: 38.
(5) الانتخاب: 48.
(6) الانتخاب: 433.
(7) الانتخاب: 285.
(8) الانتخاب: 285.
(9) الانتخاب: 322.
(10) الانتخاب: 322.
(11) الانتخاب: أبواب النبات: 320، القطنية: 327؛ المسمون بأسماء النبات: 248.

وكذا في أبواب الحيوان[1].

وغالبًا ما كنا نعثر في «الانتخاب» على شواهد نادرة مثل بعض الأخبار كقوله: «كره الرجل لأن الحسين بن علي ﷺ قتل على أرجل»[2]. وقوله: «كان عمر بن الخطاب ﷺ أروح»[3]. كما لم يخل كتاب «الانتخاب» من الطريف واللطيف من الحكايات التي رواها الجذامي عن أخبار المتقعرين كحكاية عيسى بن عمر قال: «أتيت الحسن البصري مجرمزًا حتى اقعنبيت بين يديه فقلت: يا أبا سعيد أرأيت قول الله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾﴾ ما الطلع؟ فقال: هو الطبيع في كفراه»[4]. وحكاية الرجل الذي مرضت أمه فأمرته أن يذهب إلى المسجد ليسأل الناس لها الدعاء فكتب في حيطان المسجد: «صين وأعين، رجل دعا لامرأة مقسئنة عقيلة بليت بأكل هذا الطرموق الخبيث أن يمن الله عليها بالأطرغشاش والأبرغشاش، فما قرأ الكتاب أحد إلا لعنه وأمه. وحكاية أبي علقمة النحوي إذ هاج ذات يوم في بعض الطريق فسقط إلى الأرض مغشيًا عنه، فاجتمع الناس حوله فقال: ما لكم تتكأكؤون علي كما تتكأكؤون على ذي جنة، افرنقعوا عني، فقال رجل منهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية»[5].

وأورد حروف الأبجدية القديمة: أباجد كلمن وصعفص وغيرها، وقال: هي أسماء ملوك مدين[6].

---

(1) الانتخاب: أبواب الخيل: 356 ـ 413؛ أبواب الحيوان: 495 ـ 371؛ أبواب الطير: 533.
(2) الانتخاب: 417.
(3) الانتخاب: 426.
(4) الانتخاب: 112.
(5) الانتخاب: 114.
(6) الانتخاب: 595.

الفصل الرابع

منهج التحقيق

المبحث الأول: منهج تحقيق المتن.

المبحث الثاني: منهج الفهارس.

نماذج من صفحات المخطوط.

الخاتمة.

المبحث الأول

منهج تحقيق المتن

لقد وفّقنا الله ﷻ إلى إتمام تحقيق القسم الأول من كتاب «الانتخاب في شرح أدب الكتاب» حسب المنهج العام لتحقيق النصوص، وذلك حسب الخطوات التالية:

❖ المطلب الأول ❖

كتابة المتن وتهميشه

فبعد قراءة المخطوط عمدنا إلى كتابته ومراجعته بالأصل، وحاولنا أن نحافظ على ما أمكن على صورة النص كما وضعه مؤلفه، ولم نتدخل بالتغيير أو التصحيح إلا في بعض الحالات الضرورية التي تمس المضمون أو المظهر العام للشرح، منها تصحيح بعض الأخطاء البسيطة التي علمنا أنها من قبل الناسخ، وتأكدنا من أن عملنا فيها لن يمس جوهر التحقيق مثال: «بنوا» و«قنات»، وذلك بتصحيحها «بنو» دون ألف، وقناة بتاء مربوطة، ومنها تصحيح كتابة بعض الآيات القرآنية التي لم يكن بوسعنا تركها على الخطأ.

كما تصرفنا في تغيير كتابة بعض الحروف التي تكتب في الغرب الإسلامي غير مهموزة فرددناها إلى الهمز، وبعض الحروف غير المنقوطة في آخر الكلمة، فنقطناها: كالنون والقاف والفاء والياء، كما أن الجذامي يثبت أوجه الإعراب في الكلمة الواحدة بشكلها بعدة حركات، مثال: إذا توسد[1]، سعد الملك[2]، كما أنه يشكل بعض الكلمات تبعًا للقراءة القرآنية منها أن يثبت الشدة في بداية الكلمة، مثل: لذاك.

---

(1) الانتخاب: 121.

(2) الانتخاب: 224.

وقد أثبتنا ذلك بدورنا حفاظًا على ما أراده الكاتب وقد يجد القارئ ذلك في مواضع كثيرة من الشرح.

وعملنا على تمييز قول ابن قتيبة في «أدب الكتاب» بالخط الأندلسي والذي كان يبتدئه الجذامي بـ: **قوله**، وكذلك رموزه في تلخيص الأسماء وهي: ط و د و س و ص وع.

كم أننا ميّزنا الزيادات في المتن بإحاطتها بمعقوفين [ ] وكذلك مواضع البيان منه وأشرنا إلى مصادر الزيادات ومقدار البياض في الهامش.

❖ المطلب الثاني ❖

الشكل والشرح

لقد عملنا على شكل المتن شكلًا كاملًا بما أن صاحبه شكّل بعضه وخاصة الكلمات المختلف في معناها أو أواخر الكلمات أو الشعر أو الآيات، وقد اعتمدنا على ما أثبته الجذامي؛ لأنه في غالب الأحيان كان يورد أوجه الإعراب فيما يثبت، وتدخلنا فيما لم يشكل من النص، وزجّ بنا في متاهات من الاختلافات في المسائل النحوية، والاحتمالات الإعرابية، عملنا على الخروج منها باعتمادنا على المعاجم وكتب اللغة والنحو واستشارة الأساتذة.

وقد فصّلنا المتن عن هامش التخريجات بخط فاصل وبقياس مختلف للكتابة مع إضافة علامات الترقيم المختلفة لإيضاح معاني النص.

❖ المطلب الثالث ❖

التخريج والتوثيق

لقد خرّجنا جميع الشواهد والنقول وكل ما يستحق التخريج في الهامش، وجعلنا كل صفحة تستقل بهامشها تفاديًا لإثقال النص بالهوامش الكثيرة، وحرصًا على عدم تشتيت ذهن القارئ بكثرة الأرقام والتردد بين النص والهامش.

وفيما يخص الآيات القرآنية، فقد حصرناها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، وخرّجنا جميع الآيات بالاعتماد على المصحف العثماني، برواية حفص عن عاصم رضي الله عنهم أجمعين. وأحلنا في الهامش إلى السورة ورقمها والآية ورقمها.

أما الأحاديث النبوية فقد حصرناها بين قوسين ( ) وخرّجنا روايته من كتب الحديث الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمجامع، وكذلك كتب غريب الحديث.

أما الشواهد الشعرية، والتي بلغ عددها حوالي ألف بيت ونصف، فقد خرّجنا البحور الشعرية لكل الأبيات، وأتممنا ما جاء فيها من أنصاف الأبيات في الهامش، كما نسبنا منها ما جاء غير منسوب، وقد اعتمدنا في توثيق الشعر الدواوين المتيسرة، والمجموعات الشعرية، وكتب اللغة، والأدب، والكتب العامة.

أما الأمثال والنقول فقد حصرناها بين مزدوجتين « » وأحلنا على مصادرها في الهامش.

كما عملنا على ترجمة الأعلام والبلدان والقبائل في الهامش، مع الإحالة على مصادر الترجمة بعدها، ورتّبنا المصادر حسب تاريخ وفاة أصحابه، وقد اختصرنا عناوين بعض المصادر مثال: الوفيات: عوض وفيات الأعيان، الخزانة: بدل خزنة الأدب، ل: بدل لسان العرب، السمط: عوض سمط اللآلئ، وميّزنا نهاية الأرب للقلقشندي بإضافة (ق) عن «نهاية الأرب» للنويري.

ونشير هنا إلى أننا اعتمدنا في رجوعنا إلى كتاب الأغاني على طبعة دار الثقافة لتوثيق الشعر وعلى طبعة دار الكتب لتوثيق الأعلام والأمثال.

كما قمنا بمقابلة الشرح بـ«أدب الكتاب» و«الاقتضاب» وأشرنا إلى ذلك في الهامش.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحمد بن داود الجذامي قد اعتمد على نسخ كثيرة لمخطوط «أدب الكتاب»، ومنها ما خالف النسخ التي اعتمدها محقق

«أدب الكتاب» محمد الدالي، مما جعلنا نحتفظ بما أثبته الجذامي نفسه، وقد أشرنا إلى مواضع المقابلات في الهامش.

وقد يتبين للقارئ أننا لم نضع شروحًا لغوية كثيرة، ولم نشرح بعض الألفاظ الخاصة بأسماء الكواكب، والنبات، والحيوان، وألفاظ الحديث المراد بها القواعد الفقهية وذلك تجنُّبًا للإطناب مراعاة لخصوصية إطلاق هذه الألفاظ من خلال الاصطلاح.

وقد يلاحظ القارئ لهذا العمل ندرة الرموز التي غالبًا ما ترفق التحقيق، وذلك لأننا نزعنا إلى عدم الإكثار منها رغبة في الوضوح وتلافيًا للحشو، ولكي يكون القارئ أمام نص واض وسليم، ومنها: ق: للقلقشندي، ل: لسان العرب، الأصل خ: المخطوط، ت: ترجمة رقم.

ووضعنا في يمين بعض الصفحات رقم الصفحة المخطوط بين الرمز [ ].

المبحث الثاني

منهج الفهارس

ولقد ذيّلنا عملنا هذا بفهارس تفصيلية تيسّر العودة إلى النص المحقق، وقد رتّبناها كالآتي:

* فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب السور في القرآن، وقد أوردنا الآية ورقمها والسورة ثم الصفحة التي جاءت فيها.

* فهرس الأحاديث ومرتّبة حسب الترتيب الهجائي مع ذكر رقم الصفحة.

* فهرس الأثر على الترتيب الهجائي مع رقم الصفحة.

* فهرس الأبيات الشعرية، بكتابة مطلع البيت وكلمة القافية، ثم الشاعر والبحر ثم رقم الصفحة، مرتبة ترتيبًا هجائيًا تبعًا لحرف القافية.

* فهرس أنصاف الأبيات مرتبًا حسب الترتيب الهجائي لمطلع البيت.

* فهرس الرجز.

* فهرس الألفاظ المعربة المذكورة في المتن.

* فهرس الأعلام، وقد أوردنا رقم الصفحة التي ترجم للعلم فيها في الهامش، ولم نذكر كل الصفحات التي تكرر فيه ورود العلم، خاصة وأن بعض الأعلام تكرر ذكرها أكثر من 300 مرة، مثل: أبي علي البغدادي، وابن قتيبة، ويعقوب بن السكيت وغيرهم.

* فهرس الشعراء.

* فهرس القبائل.

* فهرس البلدان والمواضع.

* فهرس الأيام.

* فهرس أبواب الانتخاب في شرح أدب الكتاب.

* فهرس المصادر المذكورة في المتن.
* فهرس مصادر الدراسة والتحقيق.

وقد ذيلنا الفهارس بفهرس عام للفهارس، وهو جامع لها.

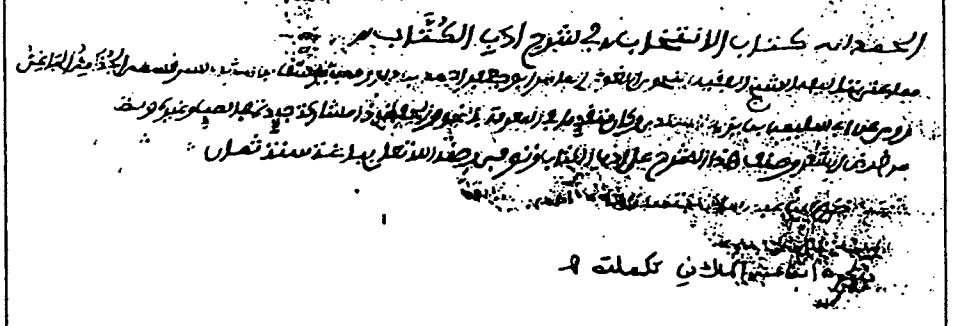

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ احمد بن داود بن سعد الله الدمشقي البلخي
رضي الله عنه ونفعنا ببركاته

اما بعد حمد الله تعالى الذي هدانا لهذا وصلواته على محمد رسوله وخاتم انبيائه وعلى آله الطيبين الطاهرين واصحابه فان جماعة من هذه الكتابة جميع ما ذكرته في الكتاب من كلام العلماء باللغة والنحو على آداب الكتاب لابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة [illegible] وشرحت وتفسير الابيات المستشهد بها والتنبيه على الاعلال الواقعة في اصله وما فيه من قبل الناقلين وجعلته تذكرة لنفسي وعدة لي ولغيري مختصرة غاية الاختصار ونقصت به عن كتاب الكتاب [illegible] كل قول الرفاء له بعلامات تدل على اسمائهم كلمة الترى الشكوبل بالراء [illegible] علامة ابي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي وز علامة الزجاج وك علامة عاصم فقد مر ذكر الاستاذ ابي سليمان داود بن [illegible] السعدي وع علامة عن علامة ابي مروان عبد الملك بن [illegible] علامة ابي نصر صاحب الصحاح وس علامة عبد الله بن موسى الكراع وع علامة ابي بكر بن مقسم الاشبيلي [illegible] فقد تم من اصله الذي هو اصل ابي الحباب وقد سميته باسمه صرحت به وصلى الله تعالى على سيدنا النبي وعلى آله الطيبين وقوله الحمد لله حمد الشاكرين لانعمه يدل على ان الحمد اعم من الشكر لانه يتضمن معنى حرف الشرط والفعل المشروط به ولذلك احتاج الى الجواب بالفاء كما يجاب الشرط اذا فعل أكرم زيدا فعبد الله مكرم لمن شاء وجزيد منطلق فانا منطلق أما منا حرف الشرط الذي هو قائم مقام فعل الشرط وما منا مبتدأ والفعل المجزوم به وما تضمنه من ضمير الجزاء ولم يظهر الشرط ليفيد به مفاده وجوابه هذا الفعل في قوله فما زايننا ثم زال بل أقام مقامه ثبوته بعده والا يجوز ان يليها الا الاسماء لانها نائبة عن حرف الجزاء والفعل المجازى به لتضمنه معناه والا بد للفعل من فاعل فلذلك وليها الاسماء دون الافعال واذا قلت أما عبد الله فمنطلق فترفع ما بعد أما بالابتداء وهو مقدم ما بعد الفاء وما بعد الفاء خبر وقال سيبويه به تقدير ما هو كذا [illegible] منطلق جاز رفع بعد الفاء وجعل ناصب عبد الاسم الذي بعد أما منتصبا جواز الابتداء كما يزول عن غير هذا الموضع بدخول العوامل فتقول أما زيدا فلقيت أخاه ومررت أما بزيد مررت فقال الله عز وجل وأما ثمود فهديناهم فلا تنكر ولا تقدر بعد منصوبا لان ظرف ما زمان مضاف الى الجملة وقبل وبعد اذا اضيفتا اعربتا واذا اقتطعتا عن الاضافة بنيتا على الضم تقول جئتك قبل وبعد فتبنيهما على الضم لانهما صارا بعوض من المضاف اليه فتضمنا معنى الحرف المضاف البهما جاز تغيير البناء ولا يجوز الزوال السبب الموجب لبنائهما وهو حال التكلم قبل وبعد لا يلفظ جاز الا الرفع بعد ولم يجز الا النصب قبل وبعد الخفض [illegible] جئتك قبل الخروج وبعد الخروج وبعد خروج زيد والخروج جئتك بعد العيد وبعد خروج زيد وبعد ان أكرم المؤخرين جاز هذا اللفظ الاول واذا جعلت قبل وبعد بمنزلة العيد تقديره جئتك قبل العيد بعد خروج زيد وبعد اذان العوذين وبعد بنصب على وجهين احدهما ان يجعل ما يضاف اليه ما تضمنته أما من معنى الشرط وتقديره مهما يكن من شيء بعد حمد الله والثاني ان يكون العامل فيه رأيت على اضمار التخفيض والتقدير كأنه قال جاز رأيت بعد حمد الله فيبقى ما يميز لقوله عز وجل وأما البيتوع فلا تنفق والبيتوع معنى يجب البيتوع والسلب ما انتقصته أما من معنى الشرط كما يجب في قوله أما حمد الله لازم الحمد الذي تعمل في الظروف

واعمال معنى الشرط اقرب واما في قوله بعد حمد الله [illegible]

بالنواق واعمال رأيت غير ممنوع عليه لان

يجيز لانه [illegible]

خاتمة

إن أجلّ ما قد يطلبه الباحث في مجال البحث العلمي هو أن ينال شرف خدمة الأمة من خلال هذا البحث المتواضع، فنرجو من الله ﷻ أن يكون علمًا ينتفع به غيرنا ويكون صدقة جارية.

ولقد كان التحقيق مجالًا رحيبًا لاكتساب المنافع الجليلة بما أتاحه لنا من معلومات بحيث إننا لا ننفك نشكر الله ﷻ أن يسّر لنا البحث فيه.

وقد علمنا من أساتذتنا الأجلّاء أن العلم لا يؤخذ إلا من مصدرين أساسيين وهما: بطون الكتب، وأفواه الرجال، فجاء اتصالنا بالمصادر المطبوعة والمخطوطة في المكتبات العامة والخاصة التي زرناها في إطار رحلة البحث عن المخطوط أولًا، ثم في إطار التحقيق لردّ النقول والشواهد إلى مظانها، وهكذا استطعنا بفضل الله أن نلمّ بعلم الآلة الذي علمنا أنه أساس البحث كله، واكتسبنا منهجية التعامل مع المصادر المخطوطة والمطبوعة.

وقد علمنا أيضًا أن صحبة الرجال العلماء والأخذ عنهم سبيل لتلقي العلم، فجهدنا إلى أن ننال من ذلك نصيبًا، وكان مجال التحقيق أرحب لهذا اللقاء، فقد استفدنا من أستاذنا الجليل الدكتور علي لغزيوي ومن توجيهاته، والتقينا بأساتذة أفذاذ منهم: محمد بنشريفة والأستاذ علال الغازي، واتصلنا بالمرحوم محمد المنوني، والمرحوم مصطفى ناجي، والأستاذ عبد العزيز الساوري، والدكتور عبد العالي مسؤول، الذين قدموا لنا نصائح غالية، فضلًا عما استفدناه من الندوات والمحاضرات والمناقشات التي حرصنا على تتبعها ومحاولة الاستفادة منها.

كما أننا اكتسبنا صداقات في مجال البحث باتصالنا بالطلبة الباحثين من خلال الاتصالات المباشرة أو من خلال المراسلات، وقد سعدنا جدًا

بمراسلات أجريناها مع الأخ زين العابدين بن الطاهر بشفشاون وهو عضو بمركز البحوث والدراسات الأندلسية بشفشاون، وذلك للاستفسار عن مسائل مشتركة؛ لأن بحثه ينصب في تحقيق «شرح المقامات الحريرية» لأحمد بن داود الجذامي، والأخت رشيدة بوكرامي من الدار البيضاء والتي تشتغل على مخطوط «الدلائل» لقاسم بن ثابت الأندلسي، وما أمدّنا به الأستاذ عبد العزيز السوري من وزارة الشؤون الثقافية بأكدال بالرباط.

وقد فتل كل ذلك في حبل شخصيتنا العلمية ونعتبره من حسنات البحث في مجال التحقيق.

وقد خلصنا إلى أن التحقيق عمل دؤوب لا يجب أن يحد بالزمان ولا المكان، وأنه كلما تقدمنا في البحث ازدادت الأمور توضحًا وازداد ارتباطًا بالبحث، حتى أننا كنا نؤخر الطباعة لأننا نجد مجالًا مفتوحًا دائمًا للإضافات.

وقد أتاح لنا البحث في التحقيق فرصة إضافة معلومات كثيرة إلى رصيدنا المعرفي من شواهد شعرية، وأحاديث، وأخبار، وأمثال، وقد أدّى طول مداولتها وإعادة مراجعتها إلى أن حفظناها، ولعلّ هذه من المنافع العظيمة التي تعود على الباحث المحقق.

وقد علّمنا التحقيق طول الصبر ورحابة الصدر؛ لأنهما مفتاح الإتقان في كل شيء وعلّمنا من حديث رسول الله ﷺ أنه إذا ضاق صدر الإنسان ساء خلقه، وأول من يتأثر بسوء الخلق هو البحث مما يؤدي إلى إفساده أو إبخاسه حقه، وهي من الآفات التي لزم أن نتجنّبها في البحث عامة وفي مجال التحقيق خاصة.

وقد خلصت أيضًا إلى أنه آن الأوان لأن يستفيد الباحث في التحقيق من تقنيات المعلوماتية لما توفّره من الجهد والوقت.

ولعلّ ما تتيحه المعلوميات بما فيها نظام الحاسوب من طباعة البحث مباشرة، والأقراص المرنة لجرد الموسوعات الخاصة لكل الفنون والمصادر المطبوعة والمخطوطة لكفيل أن يوفر جهد البحث عن المخطوط إذا توفرت

أقراص مرنة تجرّد الكتب المطبوعة والمخطوطة في الخزانات العامة والخاصة بالمغرب وخارجه. وهي مهمة منوطة بالمكتبيين أساسًا وبسائر الباحثين، ومن ثم يأتي الإرشاد إلى المخطوطات القيمة منها وهي مهمة الأساتذة أولي الاختصاص.

كما لزم الاستفادة من شبكة الأنترنيت التي فتحت المجال واسعًا أمام الباحثين لاختصار المسافات والاطلاع على ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة بجميع أنحاء العالم وإقامة الاتصالات بين الباحثين في المغرب وخارجه.

وتبقى هذه الدراسة منطلقًا لبحوث جديدة، فالشرح يطرح مجالات أخرى للدراسة تكملها وتضيف إليها، ويفتح آفاقًا علمية واسعة.

فقد أسلفنا أن «الانتخاب» حفل بكم هائل من النقول التي رواها الجذامي عن أبي سليمان داود بن يزيد السعدي وهي تعليقات فريدة من نوعها من حيث قيمتها العلمية إذ إنها مادة تعليمية، وهي مهمة من حيث كمها الهائل، وهي تستحق الجمع والدراسة، ونؤكد على أنها تعد ببحث قيّم ومفيد، وقد تلقي الضوء على شرح أندلسي لـ«أدب الكتاب».

كما أن التعليقات التي تضمنها «الانتخاب» عن أبي علي القالي تكون أيضًا مادة غنية للدراسة، خاصة وأنه لم ترد في أي كتاب من كتب أبي علي، ولم تقدم فيها أي دراسة إلا ما جاء عرضًا عن الأستاذ عبد العالي الودغيري في كتابه: «أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس».

كما أن الانتخاب في منهجه الخاص الذي سعى فيه الجذامي إلى جمع واستقصاء أكبر عدد ممكن من المعلومات حول الشرح يفتح مجالًا لمقارنته مع غيره من المؤلفات في الشرح للكتاب الأندلسيين لتبين مدى أصالته في هذ المنهج وهل كان منهجًا متداولًا أم كان بدعة من الجذامي.

وإن هذه الدراسة تثير إشكالية مهمة وهي ما نطرحه على أنفسنا دائمًا عن آثار الجذامي.

فالشرحين يقدمان دليلًا على إجادته وتحكُّمه بزمام الكتابة، وقد أشاد به

المترجمون له، فكيف يعقل أن يكتفي كاتب من هذا العيار بشرحين فريدين، فإننا نشك بأن هناك تآليف أخرى له، غير أن أيدي الإنقاذ لم تصل إليها بعد، ونحن نهيب بالباحثين إلى النجدة فربما يفتح لهم، كما فتح لنا كتب لنا أن ننجد الشرح الذي بين أيدينا.

كما تفتح هذه الدراسة المجال لتناول بعض من الآثار التي ضاعت، ومنها كتاب الديباجة لأبي عبيدة، والوشاح لابن دريد، والموعب لابن التياني، وغيرها.

فالحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس موضوعات قسم الدراسة

الموضوع	الصفحة
* **الإهداء**	5
* **شكر**	7
* **تقديم**	9
- **الفصل الأول: التعريف بصاحب الشرح**	25
المبحث الأول: عصر الجذامي	27
المطلب الأول: المجال الديني	30
المطلب الثاني: المجال السياسي	31
المطلب الثالث: المجال الاقتصادي والمعماري	32
المطلب الرابع: المجال الاجتماعي	35
المطلب الخامس: المجال الفكري	36
المبحث الثاني: اسمه ونسبه	41
المبحث الثالث: شيوخه	46
المبحث الرابع: ثقافته وخصائصها	51
المطلب الأول: الثقافة النحوية واللغوية	54
المطلب الثاني: الثقافة الأدبية	55
المطلب الثالث: الثقافة الفقهية	56
المطلب الرابع: الثقافة التاريخية والأخبارية	57
المطلب الخامس: الثقافة العامة	58
المبحث الخامس: مؤلفاته	61

الموضوع	الصفحة

- **الفصل الثاني: خصائص الشرح** 63
المبحث الأول: شخصية الجذامي في الشرح 65
المبحث الثاني: القضايا التي أثارها الجذامي في الشرح 73
المطلب الأول: القضايا النحوية 73
المطلب الثاني: القضايا اللغوية 74
المطلب الثالث: القضايا الصرفية 77
المطلب الرابع: القضايا التاريخية 78
المطلب الخامس: القضايا الفقهية 79
المبحث الثالث: منهج الجذامي في الشرح 80
المطلب الأول: المنهج العام 81
المطلب الثاني: المنهج الخاص 82
منهج شرح الشعر 82
منهج شرح المفردات اللغوية 84
منهج شرح الإعراب 86
المبحث الرابع: خصائص الأسلوب 88
المبحث الخامس: خصائص اللغة 91
- **الفصل الثالث: المادة العلمية والأدبية في الشرح** 97
المبحث الأول: السمة العامة لتناول المادة العلمية والأدبية 99
المبحث الثاني: المصادر المعتمدة في الشرح 101
المبحث الثالث: منهج الجذامي في نسبة الآراء 109
المبحث الرابع: موقفه واستفادته من المادة 118
المطلب الأول: الشاهد القرآني 118
المطلب الثاني: الشاهد من الحديث النبوي 120
المطلب الثالث: الشاهد الشعري 122
المطلب الرابع: الشواهد من الأمثال 130
المطلب الخامس: الشواهد العامة 132
- **الفصل الرابع: منهج التحقيق** 135
المبحث الأول: منهج تحقيق المتن 137

المطلب الأول: كتاب المتن وتهميشه 137
المطلب الثاني: الشكل والشرح 138
المطلب الثالث: التخريج والتوثيق 138
المبحث الثاني: منهج الفهارس 141
* **الخاتمة** 147